



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية_أدرار



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية ومحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د)

موسومة بـ:

أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر
دراسة قياسية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر
خلال الفترة 2010-2018

❖ إشراف: أ.د. قالون جيلالي

❖ إعداد المترشح: بوعزيز أزهري

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ 2022/01/06

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لخديمي عبد الحميد
مشرفاً ومقرراً	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. قالون جيلالي
ممتحناً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر أ	د. سيد عمر زينب
ممتحناً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر أ	د. حدادي عبد الغاني
ممتحناً	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د. بن الحبيب طه
ممتحناً	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. بن ساحة علي

الموسم الجامعي: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين.

عملاً بقول الله تعالى " وإذا تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم..." صدق الله العظيم.
نشكر الله على نعمته التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه وتعالى على إتمام هذا
العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور قالون جيلالي على
توجيهاته وإرشاداته طيلة فترة إعداد الدراسة، فجزاه الله خيراً.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير وفريق التكوين في الدكتوراه.

أيضاً الشكر موصول إلى العائلة الكريمة والأقارب والأصدقاء والزلاء وكل من ساهم
في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

البسمة	
كلمة شكر	
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
IX	قائمة الرموز والاختصارات
أ-ي	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري	
02	تمهيد
03	المبحث الأول مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري
03	المطلب الأول نشأة وتطور مفهوم رأس المال الفكري
10	المطلب الثاني أهمية رأس المال الفكري وخصاصه وأدواره
13	المطلب الثالث مكونات رأس المال الفكري
21	المبحث الثاني بناء وإدارة رأس المال الفكري
21	المطلب الأول بناء رأس المال الفكري
25	المطلب الثاني أساليب المحافظة على رأس المال الفكري وتنشيطه
29	المطلب الثالث إدارة رأس المال الفكري
35	المبحث الثالث قياس رأس المال الفكري والافصاح عنه
35	المطلب الأول قياس رأس المال الفكري
44	المطلب الثاني الإفصاح عن رأس المال الفكري
49	المطلب الثالث صعوبات ومشاكل قياس رأس المال الفكري والافصاح عنه
54	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية	
56	تمهيد
57	المبحث الأول مدخل للأداء المالي في البنوك التجارية
57	المطلب الأول ماهية البنوك التجارية
65	المطلب الثاني مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية
72	المطلب الثالث ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
79	المبحث الثاني الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

79	تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية	المطلب الأول
82	تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة	المطلب الثاني
85	تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات المخاطرة	المطلب الثالث
91	الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	المبحث الثالث
91	نموذج القيمة المضافة	المطلب الأول
97	نظام التصنيف الأمريكي CAMELS	المطلب الثاني
104	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	المطلب الثالث
109	خلاصة الفصل	
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر		
110	تمهيد	
111	نشأة وتطور الجهاز البنكي الجزائري	المبحث الأول
111	الجهاز البنكي الجزائري قبل قانون النقد والقرض	المطلب الأول
116	الجهاز البنكي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	المطلب الثاني
120	تشكيلة البنوك التجارية العاملة في الجزائر	المطلب الثالث
126	تطور مؤشرات الكثافة المصرفية والوساطة المالية للبنوك التجارية في الجزائر	المبحث الثاني
126	تطور مؤشرات الكثافة المصرفية للبنوك التجارية في الجزائر	المطلب الأول
130	تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر	المطلب الثاني
136	تطور حجم القروض للبنوك التجارية في الجزائر	المطلب الثالث
141	تحليل تطور مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر	المبحث الثالث
141	تحليل مؤشرات الربحية	المطلب الأول
146	تحليل مؤشرات السيولة	المطلب الثاني
149	تحليل مؤشرات المخاطرة	المطلب الثالث
154	خلاصة الفصل	
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر		
158	تمهيد	
159	الإطار القياسي المتبع في الدراسة	المبحث الأول
159	مدخل لنماذج بيانات البانل	المطلب الأول
160	النماذج الأساسية لبيانات البانل	المطلب الثاني

فهرس المحتويات

164	اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل	المطلب الثالث
167	خطوات إجراء الدراسة القياسية	المبحث الثاني
167	تحديد عينة وفترة الدراسة	المطلب الأول
168	تحديد متغيرات الدراسة	المطلب الثاني
171	وصف وتحليل متغيرات الدراسة	المطلب الثالث
180	اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	المبحث الثالث
181	اختبار الفرضية الأولى	المطلب الأول
190	اختبار الفرضية الثانية	المطلب الثاني
198	اختبار الفرضية الثالثة	المطلب الثالث
207		خلاصة الفصل
209		خاتمة
		قائمة المراجع
		الملاحق
		ملخص

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
09	المقارنة بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري	(1-1)
126	تطور عدد وكالات البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-1)
127	تطور عدد وكالات البنوك العمومية والخاصة	(3-2)
129	تطور مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-3)
130	تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-4)
131	تطور حجم الودائع تحت الطلب للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-5)
132	تطور حجم الودائع لأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-6)
133	تطور حجم الودائع كضمان للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-7)
134	تطور حجم الودائع حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018	(3-8)
136	تطور مجموع القروض للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(3-9)
137	مجموع القروض الموجهة للقطاع العمومي خلال الفترة 2010-2018	(3-10)
138	مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2018	(3-11)
139	توزيع القروض حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018	(3-12)
141	معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-13)
142	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-14)
144	هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-15)
146	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-16)
147	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-17)
149	نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-18)
150	نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-19)
152	نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(3-20)
166	عينة الدراسة	(4-1)
170	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة	(4-2)

فهرس الجداول

172	الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة	(4-3)
175	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة	(4-4)
177	مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة	(4-5)
179	معادلات الانحدار لنماذج الدراسة	(4-6)
180	نتائج تقدير النموذج الأول للدراسة	(4-7)
183	اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل	(4-8)
185	اختبارات صلاحية النموذج الأول	(4-9)
185	نتائج التقدير بطريقة (Robust Standard Error)	(4-10)
189	نتائج تقدير النموذج الثاني للدراسة	(4-11)
191	اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل	(4-12)
193	اختبار صلاحية النموذج الثاني	(4-13)
194	نتائج التقدير بطريقة (Robust Standard Error)	(4-14)
197	نتائج تقدير النموذج الثالث للدراسة	(4-15)
199	اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل	(4-16)
201	اختبار صلاحية النموذج الثالث	(4-17)
202	نتائج التقدير بطريقة (Robust Standard Error)	(4-18)

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
14	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف Stewart	(1-1)
15	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Roos)	(2-1)
16	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Brooking)	(3-1)
16	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Edvinsson)	(4-1)
17	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Sullivan)	(5-1)
18	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Seviby)	(6-1)
18	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Davenport & Prusak)	(7-1)
19	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC)	(8-1)
20	مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير	(9-1)
23	آليات بناء رأس المال الفكري	(10-1)
39	نموذج (Skandia Navigator)	(11-1)
98	نظام CAMELS	(1-2)
127	تطور عدد وكالات البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(1-3)
128	تطور عدد وكالات البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018	(2-3)
128	تطور معدل نمو وكالات البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018	(3-3)
129	تطور مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(4-3)
131	تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(5-3)
132	تطور حجم الودائع تحت الطلب للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(6-3)
133	تطور حجم الودائع لأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(7-3)
134	تطور حجم الودائع كضمان للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(8-3)
135	تطور حجم الودائع حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018	(9-3)
137	تطور مجموع القروض للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(10-3)
138	مجموع القروض الموجهة للقطاع العمومي خلال الفترة 2010-2018	(11-3)
139	مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2018	(12-3)
140	توزيع القروض حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018	(13-3)
141	معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(14-3)
142	تطور معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(15-3)
143	تطور معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-	(16-3)

فهرس الأشكال

144	تطور معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(17-3)
145	تطور هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(18-3)
145	تطور هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(19-3)
146	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(20-3)
147	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(21-3)
148	تطور نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(22-3)
148	تطور نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(23-3)
149	تطور نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(24-3)
150	تطور نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(25-3)
151	تطور نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(26-3)
151	تطور نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(27-3)
152	تطور نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(28-3)
153	تطور نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	(29-3)
169	نموذج الدراسة	(1-4)
171	متوسطات مؤشر العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام	(2-4)
171	متوسطات مؤشر العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام	(3-4)
172	متوسطات مؤشر هامش الربح مقارنة بالمتوسط العام	(4-4)
173	متوسطات مؤشر كفاءة رأس المال البشري مقارنة بالمتوسط العام	(5-4)
174	متوسطات مؤشر كفاءة رأس المال المستخدم مقارنة بالمتوسط العام	(6-4)
174	متوسطات مؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي مقارنة بالمتوسط العام	(7-4)
176	متوسطات مؤشر الرافعة المالية مقارنة بالمتوسط العام	(8-4)

فهرس الأشكال

176	متوسطات مؤشر حجم البنك مقارنة بالمتوسط العام	(9-4)
184	اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	(10-4)
192	اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	(11-4)
200	اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	(12-4)



**قائمة الرموز
والاختصارات**

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
VAIC	Value Added Intellectual Capital Coefficient	معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري
HCE	Human Capital Efficiency	كفاءة رأس المال البشري
SCE	Structural Capital Efficiency	كفاءة رأس المال الهيكلي
CEE	Capital Employed Efficiency	كفاءة رأس المال المستخدم
VA	Value Added	القيمة المضافة
ROA	Return on Assets	العائد على الأصول
ROE	Return on Equity	العائد على حقوق الملكية
MG	Profit margin	هامش الربح
BSIZE	Bank Size	حجم البنك
BLEV	Bank Leverage	الرافعة المالية للبنك
BNA	Banque nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de développement local	بنك التنمية المحلية
CNEP	Caisse nationale d'épargne et de prévoyance-Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
BEA	Banque extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
AGB	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائر
BNP B	BNP Paribas El Djazaïr	بي ان بي باريباس الجزائر
FRB	France Bank	بنك فرانس الجزائر
SG	Société Général	سوسيتي جنرال الجزائر

المقدمة العامة

تمهيد:

في ظل التطورات الحاصلة في شتى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، أصبحت المعرفة العمود الأساسي الذي تركز عليه المؤسسات لتحقيق أهدافها وتعظيم ثروتها، حيث أن التطور المتنامي في المعرفة القائمة على القدرات الإبداعية والخبرات والمهارات وقدرات الأفراد على توليد معارف جديدة ومتجددة، تساهم في خلق قيمة مضافة التي لا تتجسد في رأس مالها المادي فقط، وإنما تتجسد في رأس مالها الفكري أيضاً والذي يتمثل في مخزون أو صندوق المعرفة، الأصول غير الملموسة، الموارد والقدرات والكفاءات التي تسمح بتطوير العمليات التجارية الأساسية للمؤسسات، وتمكن من تحسين أدائها.

ويعد رأس المال الفكري من الموضوعات الإدارية التي تناولتها الأدبيات والدراسات المعاصرة والتي برز الاهتمام بها من قبل الباحثين في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين؛ إذ شملت هذه الدراسات مواضيع متعددة غيرت النظرة التقليدية لمفهوم رأس المال الفكري، فلم يعد ذلك المفهوم التقليدي المرتبط بالمناجمنت، وإنما أخذ بعداً محاسبياً، حيث أن أنظمة المحاسبة التقليدية تتسم بالقصور في تقديم صورة حقيقية لأصول المؤسسة وبهذا يتعذر عليها بناء استراتيجيات تضمن من خلالها الاستغلال الأمثل لمواردها.

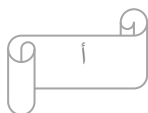
تسعى البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الربحية إلى مواكبة التطورات خاصة في ظل العولمة، وانفتاح السوق على الاقتصاد العالمي، بما يضمن لها تحقيق الأثر الإيجابي على الأداء المالي، الذي يمثل مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات من أجل تشكيل الثروة، ويتم هذا من خلال زيادة الاهتمام برأس مالها الفكري الذي يمثل مصدراً للفكر والابداع والتجديد.

1. إشكالية الدراسة: على أساس ما تقدم تبرز معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018؟

2. الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلاً في العائد على الأصول؟



- هل يوجد أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلاً في العائد على حقوق الملكية؟
- هل يوجد أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلاً في هامش الربح؟

3. الفرضيات

- H1 يوجد أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلاً في العائد على الأصول؛
- H2 يوجد أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلاً في العائد على حقوق الملكية؛
- H3 يوجد أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلاً في هامش الربح.

4. أهمية الدراسة: تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث أنه في ظل الاقتصاد المرتكز على الأصول الفكرية المتمثلة في القدرات المعرفية والإبداعية والكفاءات، فضلاً عن توجه الفكر الإداري للمؤسسات إلى الاستثمار في رأس المال الفكري لتعظيم قيمتها وتعزيز أدائها المالي، وتزداد هذه الأهمية بالنسبة للمؤسسة المالية كالبنوك التجارية، والتي تسعى إلى البحث في الاستغلال الأمثل لمصادرها بهدف توسيع إيراداتها وخلقها للثروة.

5. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم رأس المال الفكري؛
- تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- قياس أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

6. منهج الدراسة: انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، وبغية الوقوف على صحة أو خطأ الفرضيات التي تم وضعها، سوف نعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لوصف مختلف المفاهيم والأثر النظرية لرأس المال الفكري والأداء المالي، والمنهج التحليلي لتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية؛

7. أدوات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي المتمثل في تحليل بيانات البانل (Data Panel) من أجل تحديد أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، كونه النموذج الملائم لبيانات هذه الدراسة والتي تشكل بيانات لمجموعة من الأفراد (بنوك تجارية) خلال فترة زمنية (2010-2018)، وقد تم الاعتماد على برنامج Excel 2016 لحساب البيانات وترتيبها وبرنامج Stata 16 لتقدير نماذج البانل.

8. أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع على أساس الاعتبارات التالية:

- رغبة في البحث في الموضوع والتعمق فيه ومحاولة تقديم إضافية علمية لتكون مرجع لدراسات أخرى وتوضع في مكتبة الجامعة.
- تماشي الموضوع مع التخصص وهو مالية ومحاسبة وكون أن الموضوع يدخل ضمن المواضيع المحاسبية المعاصرة خاصة من حيث تناول رأس المال الفكري من وجهة نظر محاسبية وربطه بمتغير الأداء المالي وتطبيق الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

9. حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تتجسد الحدود الزمانية في الإطار الزمني للدراسة المتمثل في الفترة 2010-2018، حيث تمثل سنة 2010 بداية تطبيق النظام المالي المحاسبي بينما تشير سنة 2018 إلى آخر سنة تمكن الباحث فيها من الحصول على البيانات خلال فترة إعداد الدراسة والتي كانت خلال 2018-2020.
- الحدود المكانية: تتجسد الحدود المكانية في الإطار المكاني للدراسة والمتمثل في مجتمع الدراسة وهو البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنك، وتمثلت العينة في 18 بنك والتي أختيرت على أساس توفر البيانات خلال الفترة المدروسة.

10. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المكتوبة باللغة العربية واللغة الأجنبية، وسيتم استعراض جملة من الدراسات مع إبراز ملامحها والتعليق عليها خاصة فيما يتعلق بجوانب الاتفاق والاختلاف.

أ- دراسات باللغة العربية

❖ **دراسة (دحماني عزيز، 2015)¹:** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، وقد تم استخدام معامل القيمة المضافة الفكرية (VAIC) في قياس مساهمة رأس المال الفكري، بينما تم قياس أداء المؤسسة بمعدل العائد على الأصول الذي يمثل الأداء المالي ومعدل العائد على المبيعات الذي يمثل الأداء الاقتصادي وذلك بتحليل بيانات مؤسسة سوناطراك خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012.

وقد تم اختبار صحة فرضيات الدراسة باستعمال نموذج الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) من خلال البرنامج الإحصائي، SPSS وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة مباشرة موجبة بين كفاءة رأس المال البشري ومعدل العائد على الأصول لمؤسسة سوناطراك

- لا توجد علاقة بين رأس المال الهيكلي ومعدل العائد على الأصول لمؤسسة سوناطراك.

- لا توجد علاقة بين رأس المال العامل ومعدل العائد على الأصول لمؤسسة سوناطراك.

- لا توجد علاقة بين كفاءة رأس المال البشري ومعدل العائد على المبيعات لمؤسسة سوناطراك

- وجود علاقة مباشرة موجبة بين كفاءة رأس المال الهيكلي ومعدل العائد على المبيعات لمؤسسة سوناطراك

- لا توجد علاقة بين رأس المال العامل ومعدل العائد على المبيعات لمؤسسة سوناطراك

❖ **دراسة مزهود عبد المجيد (2018)²:** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق شركات رأس المال المخاطر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

¹ دحماني عزيز، "مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية حالة سوناطراك"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

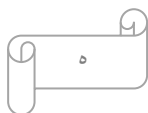
² مزهود عبد المجيد، "أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق شركات رأس المال المخاطر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

- أن أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق رأس المال المخاطر تزداد خاصة في تمويل المراحل اللاحقة لمرحلة الانطلاق أي مرحلة النمو الأولي والتطوير.
- كما تطرح طريقة BM و AF إضافة إلى طريقة TB لقياس رأس المال الفكري حلولاً للمعوقات التي تعترض المبادرين بطلب التمويل من شركات رأس المال المخاطر خاصة في تحديد القيمة الحقيقية للمشروع وكذا تحديد قيمة الرفع المالي الأمثل.
- الإفصاح عن رأس المال الفكري خاصة موازنة TB يساهم في معرفة جودة ومدة استدامة أصول المنشأة مما يقلل من خطر عدم تماثل المعلومة ويقلص أيضاً خطر المشاريع المبادرة بطلب التمويل من شركات رأس المال المخاطر، خاصة أثناء الدراسات الأولية للمشاريع التي يجريها المخاطرون برأس المال.

❖ **دراسة قريد صباح (2018)¹**: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير رأس المال الفكري على تنافسية المؤسسة المالية بالسوق المالي لمجموعة من المؤسسات المالية المدرجة ببورصة تونس خلال الفترة 2013-2016، وتم جمع البيانات اعتماداً على التقارير السنوية لبورصة تونس والقوائم المالية للمؤسسات المالية المدرجة، وباستخدام اختبار جرانجر لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة سببية بين رأس المال الفكري وتنافسية المؤسسة المالية في السوق المالي، حيث وجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه من رأس المال الفكري إلى الحصة السوقية للمؤسسات المالية المدرجة،
- فيما وجدت علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رأس المال الفكري وربحية هذه المؤسسات بالبورصة التونسية، وهذا ما يدل على أن رأس المال الفكري بالمؤسسة المالية هو المسبب لحصتها السوقية وربحيتها بالبورصة.

1 قريد صباح، "تأثير رأس المال الفكري على تنافسية المؤسسة المالية بالسوق المالي (دراسة قياسية للمؤسسات المالية المدرجة ببورصة تونس خلال الفترة 2013-2016)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2018.



❖ **دراسة رزقي محمد (2018)¹**: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي لـ32 مؤسسة جزائرية بولاية برج بوعرييج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري ومعدل دوران الأصول وهامش الربح؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الهيكلي ومعدل العائد على الأصول؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال المستخدم ومعدل دوران الأصول، معدل العائد على الأصول وهامش الربح.

❖ **دراسة جوال مروى (2019)²**: هدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير رأس المال الفكري مقاسا عن طريق منهجية معامل القيمة الفكرية المضافة VAIC على قيمة المؤسسة الاقتصادية مقاسة عن طريق نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، من خلال دراسة حالة عينة تتكون من 16 مؤسسة مدرجة في بورصة تونس للأوراق المالية خلال فترة 10 سنوات ممتدة من 2008 إلى 2017 من ستة قطاعات مختلفة.

ومن أجل اختبار الفرضية الأولى التي مفادها أن رأس المال الفكري يفسر الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وكذا اختبار الفرض الثانية التي مفادها أن الكشف والإفصاح عن رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة الربحية، لذلك تم إضافة متغير تابع ثاني وهو الأداء المالي للمؤسسة قيس عن طريق ثلاث مؤشرات هي هامش الربح الصافي، العائد على الأصول، والعائد على الأموال الخاصة.

أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام معادلات الانحدار الخطي البسيط والمتعدد أن:

- كفاءة رأس المال الهيكلي تؤثر على هامش الربح الصافي والعائد على الأصول؛
- كفاءة رأس المال البشري تؤثر على العائد على الأموال الخاصة؛
- لا تؤثر كفاءة رأس المال العامل على أي مؤشر من مؤشرات الأداء المالي المدروسة.

1 رزقي محمد، "تحليل أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة (دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.
2 جوال مروى، "تأثير رأس المال الفكري على قيمة المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة تونس للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019.

ب- دراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة (Ekwe Michel Chidebre) 2012:1¹ هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للبنوك التجارية، اعتمدت الدراسة على معامل القيمة المضافة (VAIC) لقياس متغير رأس المال الفكري ومعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل إنتاجية الموظف ومعدل نمو الإيرادات لقياس الأداء المالي تم جمع مختلف البيانات من التقارير المالية لعينة مكونة من 6 بنوك تجارية مدرجة في بورصة نيجيريا (NSE) خلال الفترة 2000-2011، تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد حيث توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة موجبة قوية ذات دلالة احصائية بين كل من رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في نيجيريا.
- وجود علاقة موجبة قوية ذات دلالة احصائية بين كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في نيجيريا.
- وجود علاقة موجبة قوية ذات دلالة احصائية بين كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم ومعدل إنتاجية الموظف للبنوك التجارية في نيجيريا.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم ومعدل نمو الإيرادات للبنوك التجارية في نيجيريا.

❖ دراسة (Anuonue Ngozi Ben) 2014:2² هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات التأمين، اعتمدت الدراسة على معامل القيمة المضافة (VAIC) لقياس متغير رأس المال الفكري ومعدل العائد على رأس المال العامل، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم لقياس الأداء المالي، تم جمع مختلف البيانات من التقارير المالية لعينة مكونة 18 مؤسسة تأمين مدرجة في بورصة نيجيريا (NSE)، تم إجراء دراسة قياسية باستخدام معادلة الانحدار (OLS) خلال الفترة 2007-2011 وقد توصلت الدراسة إلى:

¹ Ekwe Michel Chidebre, "The relationship between intellectual capital and financial performance in the Nigerian Banking Sector", PhD thesis, Department of Accountancy, University of Nigeria, 2012.

² Anuonue Ngozi Ben, "INTELLECTUAL CAPITAL AND FINANCIAL PERFORMANCE OF QUOTED INSURANCE FIRMS IN NIGERIA (2007-2011)", PhD thesis, DEPARTMENT OF BUSINESS ADMINISTRATION AND MARKETING, BABCOCK UNIVERSITY, Nideria, 2014.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على رأس المال العامل في حين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال البشري ورأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول في حين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم على العائد على السهم.

❖ **دراسة Muhammad Nadeem (2016):**¹ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر رأس المال الفكري على أداء الشركة، حيث اعتمدت على معامل القيمة المضافة (VAIC) لقياس متغير رأس المال الفكري وبالنسبة لمتغير الأداء تم قياسه باستخدام معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل دوران الأصول ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية، وتم جمع المعلومات من التقارير المالية لعينة مكونة من 7100 شركة مدرجة في مختلف البورصات عبر العالم خلال الفترة 2005-2014، واختبار فرضيات الدراسة تم إجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل عن طريق التقدير بطريقة اللحظات المعممة (GMM).

وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول معدل دوران الأصول ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية

¹ Muhammad Nadeem, "Intellectual Capital and Firm Performance: Evidence from Developed, Emerging and Frontier Markets of the World", PhD thesis, Lincoln University, New Zealand, 2016.

ج- تحليل الدراسات السابقة:

❖ أوجه التشابه والاختلاف:

- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو البحث في العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي باستثناء ودراسة (مزهود عبد المجيد) ودراسة (دراسة قريد صباح) التي ربطت متغير رأس المال الفكري بمتغير آخر.
- استخدمت الدراسات السابقة في جمع المعلومات التقارير المالية الصادرة عن العينة المدروسة
- وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التجريبي.
- اختلفت دراسة (مزهود عبد المجيد) عن الدراسات الأخرى في أنها لم تستخدم دراسة قياسية كونها اعتمدت على التحليل الاحصائي للبيانات.
- اختلفت دراسة (قريد صباح) ودراسة (مزهود عبد المجيد) عن الدراسات الأخرى في كونها لم تستخدم معامل القيمة المضافة لقياس رأس المال الفكري، حيث اعتمدت دراسة (قريد صباح) على معدل العائد على الأصول لقياسه في حين اعتمدت دراسة (مزهود عبد المجيد) على طريقة مردودية الأصول الفكرية، بحيث هاتين الطريقتين لا يمكن الاعتماد عليهما للوصول إلى نتائج دقيقة.

❖ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

من خلال أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي عالجتها هذه الدراسة وهي:

- تضمنت هذه الدراسة دراسة قياسية بالأدوات والبرامج المعاصرة، حيث اعتمدنا على نمادي البائل والتي تعتبر من بين أحدث النماذج في الاقتصاد القياسي، كما استخدمنا برنامج Stata 16 وبرنامج Excel 2016 في معالجة البيانات؛
- تضمنت هذه الدراسة تنوعا في المنهج لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي؛
- وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة بكونها تدرس في بيئة اقتصادية لم تدرس فيها من قبل والتي تتمثل في البنوك التجارية العاملة في الجزائر

❖ جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في:

- الوصول إلى خطة متوازنة تعالج إشكالية الدراسة؛
- تحديد المنهج الملائم وصياغة الفرضيات؛
- إثراء الجانب النظري وإعداد الجانب التطبيقي؛
- كما أنه يتضح لنا من خلال الدراسات السابقة بأن هناك أثر لرأس المال الفكري على الأداء المالي بغض النظر عن نوع المؤسسة (صناعية، اقتصادية، مالية) أو اختلاف البيئة الاقتصادية، وعليه ستسير دراستنا في اتجاه الدراسات السابقة من خلال دراسة أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

11. صعوبات الدراسة: تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على بيانات الدراسة خاصة في ظل الظروف الصحية في البلاد خلال فترة إعداد الدراسة؛
- نقص في المراجع التي تناولت موضوع رأس المال الفكري من الناحية المحاسبية.

12. تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، تناول الفصل الأول الإطار النظري

لرأس المال الفكري وتم التطرق في الفصل الثاني إلى الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية، بينما تم في الفصل الثالث إجراء دراسة تحليلية للأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وأخيرا تم في الفصل الرابع القيام بدراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الفصل الأول

إن موضوع رأس المال الفكري من الموضوعات الحديثة نسبياً، حيث بدأ الحديث عنه في الأدبيات والدراسات مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، وقد بدأ تناوله من قبل هذه الدراسات من الجانب المحاسبي مع بدايات القرن الحالي، باعتباره أحد الموضوعات المحاسبية المعاصرة على عكس السابق حيث كان يُرى على أنه أحد المواضيع الإدارية والتي تدخل ضمن مواضيع علوم التسيير، الأمر الذي فتح عدة أبواب للباحثين للخوض فيها، ودراسته من جميع الجوانب المحاسبية ومحاولة الخروج بنتائج موضوعية يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

وعليه يعرض هذا الفصل إطاراً نظرياً يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري

المبحث الثاني: إدارة وبناء رأس المال الفكري والمحافظة عليه

المبحث الثالث: القياس والافصاح عن رأس المال الفكري

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري

أصبحت المعرفة سلاحاً لنجاح لأية مؤسسة ومقياساً لقدرتها على البقاء والمنافسة في سوق العمل، وتعتبر متغيراً مهماً ذو تأثير كبير على نجاحها أو فشلها، كونه يمثل الموارد والطاقات المتاحة للإدارة والمتعلقة بقدرات العاملين والعلاقات مع الزبائن والتي يمكن استخدامها من أجل خلق الإبداعات وتوظيفها ومن ثم التفوق والتميز، وهذا ما جعل مختلف القائمين على المؤسسات الرائدة في مجالها يرون رأس المال الفكري على أنه وسيلة لخلق القيمة وأحد الأركان الرئيسية في نظم تقويم الأداء المعاصر.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال الفكري

يعد رأس المال الفكري من الموضوعات الإدارية والأكاديمية الحديثة التي تناولتها الأدبيات المعاصرة والتي برز الاهتمام بها من قبل الباحثين في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين والتي حملت في طياتها مواضيع متعددة غيرت النظرة التقليدية لمفهوم رأس المال الفكري، بحيث سنحاول في هذا المطلب إبراز مختلف التطورات التاريخية لمفهوم رأس المال الفكري.

الفرع الأول: نشأة وتطور رأس المال الفكري

لطالما اعتمدت المؤسسات على مواردها غير الملموسة، جنباً إلى جنب مع الموارد الملموسة، لخلق القيمة وتحقيق أهدافها، ويعتمد أداء المؤسسة ونجاحها على مدى جودة وفعالية إدارتها لمواردها، ففي السابق كانت موارد المؤسسة تشكل 80 % من الموارد الملموسة، بينما شكلت الأصول غير الملموسة حوالي 20 %، وقد تغير هذا النمط تدريجياً لتصل الأصول غير الملموسة إلى 80 % من أصول معظم المؤسسات بحلول عام 1999، حيث بدأ استخدام مصطلح رأس المال الفكري بشكل صريح في الكتابات المحاسبية والإدارية والذي يعتقد أن هذا المفهوم سوف يكتسب أهمية أوسع مع بداية الألفية الثالثة كعنصر رئيسي لخلق الثروة المستقبلية للمؤسسة¹.

وقد أشارت أغلب الدراسات إلى أن هناك ثلاث مراحل أساسية مهدت لظهور رأس المال الفكري وساهمت في تطوير مفهومه، وهي كالتالي:

¹ Nermien Al-Ali, **Comprehensive Intellectual Capital Management: Step by Step**, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, U.S.A., 2003, P 10.

1. المرحلة الأولى: توجهات الاهتمام بالقدرات البشرية

أكد الاقتصادي (Petty William) في القرن السابع عشر على فكرة اختلاف نوعية العمالة وطرح موضوع قيمة العاملين في حساب الثروة بطريقة إحصائية، وشكلت هذه الفكرة فيما بعد ما يعرف برأس المال الفكري، إضافة إلى أن (Adam Smith) أكد في كتابه (ثروة الأمم) سنة 1776 تأثر العملية الإنتاجية وجودة المخرجات بمهارات العاملين، وطالب بضرورة تحديد الأجور وفق ما يبذله من وقت وجهد لكسب المهارات المطلوبة في أداء المهام، بعدها أكد الاقتصادي (Alfred Marshall) في عام 1890 على أهمية الاستثمار في البشر بقوله: "إن أثنى ضروب رأس المال، هو ما يستثمر في البشر"؛ وذلك لأن رأس المال البشري لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة، بل إن منفعته ونتاجيته تزداد بزيادة معدل الخبرة والمهارة. وفي عام 1906 ظهر الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري على يد الاقتصادي (Irving Fisher) وذلك عندما أدخل رأس المال البشري في مفهوم رأس المال العام.¹

2. المرحلة الثانية: بداية الاهتمام بالقابلية الذهنية

في مطلع ثمانينات القرن العشرين، تشكلت قناعة كبيرة لدى المديرين والأكاديميين أن الموجودات غير الملموسة وخاصة رأس المال الفكري، هو في الغالب سر نجاح المؤسسات التي تمتلكها، وتحقيقها للعوائد، واليوم حل رأس المال الفكري محل الموجودات الطبيعية والنقد والاستثمارات الثابتة. وفي عام 1986 قام (David Teece) من جامعة كاليفورنيا بكتابة مقالة معنونه بـ (إفادة من الإبداع التكنولوجي) وحدد فيها خطوات استخراج القيمة من الإبداع، كما قام (Sullivan Patrick) عام 1989 بإنشاء نشاط استشاري لأول مرة قابل للتطبيق ويبين للمستفيد كيفية خلق القيمة انطلاقاً من الإبداع.²

وشهدت البدايات المبكرة لتسعينات القرن العشرين تنويعاً لجهود هذه المرحلة تمثل بثلاث محطات بارزة، أولها عام 1990 عندما أطلق (Ralph Stayer) لأول مرة مصطلح "رأس المال الفكري"، وثانيها عند نشر (Thomas Stewart) عام 1991 مقالة بعنوان "القوة الذهنية"، وثالثها عام 1991 أيضاً وهو

¹ دحمانى عزيز، "مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية حالة سوناطراك"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص25.

² يوسف مريم، "أثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العالي -جامعة باتنة 1 الحاج لخضر نموذجاً-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص05.

تعيين أول مدير في العالم لرأس المال الفكري من قبل شركة (Skandia*) السويدية لخدمات التأمين والمالية وهو السيد (Leif Edvinson)¹.

3. المرحلة الثالثة: ظهور نظرية رأس المال الفكري

في منتصف تسعينات القرن العشرين بدأت الجهود البحثية تتكاثف حول موضوع الراس المال الفكري في محاولة لإيجاد مفهوم مشترك فيما بين الباحثين والشركات، والاتفاق على مبادئ وممارسات هذا الموضوع، ففي عام 1994 عقد اجتماع لممثلي ثماني شركات من أصل اثنتي عشر شركة أي 67% من مجموع الشركات وسمي الاجتماع "إدارة الراس المال الفكري"، وتضمن جدول الأعمال عدداً من المسائل، أهمها الاتفاق على تعريف لمصطلح راس المال الفكري بأنه "المعرفة التي يمكن أن تحول إلى ربح" وتواصلت الجهود إلى عام 2003 حيث عقد مؤتمر حول رأس المال الفكري وإدارته.²

وهذه الجهود ركزت على إيجاد نظرية لرأس المال الفكري وفيما يلي أهمها:³

- اعتماد مصطلح نظرية رأس المال الفكري ضمن أبحاث عدد من الكتاب والباحثين؛
- التركيز على تحديد المفهوم الأساس لرأس المال الفكري والذي مفاده بأن المعرفة يمكن أن تحول إلى ربح؛
- تأكيد مفهوم رأس المال الفكري وأهميته، بحيث أن قيمته كموجود غير ملموس تتجاوز قيمته الملموسة بعدة مرات، وأنه المادة الأولى في توليد نتائج مالية، واعتباره أداة تحليل استراتيجي، ودالة تحديات المعرفة المعلومة، وأن المقياس المالي له يمثل الفرق بين بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها، وأنه إذا تراكم يزيد من إنتاجية المؤسسات؛
- حركية المفهوم والتي أشارت إلى أن مفهوم رأس المال الفكري غير ثابت ومتجدد باعتباره القادر على التكيف مع متغيرات البيئة، وأن نتائجه تكشف من خلال الأداء الميداني في الواقع، وكذلك في الالتزام الحقيقي والعالي في الأداء، مع قدرته على التكامل والتفاعل المستمر؛

* سكانديا هي شركة خدمات مالية في السويد، تأسست سنة 1855 ستوكهولم بالسويد لها عدة فروع في أوروبا وأمريكا، حيث تشغل حوالي 11000 موظف ويقدر إجمالي أصولها 78.5 مليار جنيه إسترليني، وتعد رابع شركة حول العالم تقدم الخدمات التأمينية.

¹ زلماط مريم، "دور رأس المال الفكري في استمرارية المؤسسة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية سيدي بلعباس"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 20.

² حامد هاشم محمد الراشدي، إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية، دار طبية الخضراء للنشر والتوزيع، ط1، مكة المكرمة، السعودية، 2017، ص 19.

³ سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان، الأردن، 2009، ص ص 162-166.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- الاتساع والنمو لمفهوم رأس المال الفكري وذلك باستخدامه مع العديد من المصطلحات مثل رأس المال الفكري الاستراتيجي، ورأس المال المعرفة، والإدارة الشاملة لرأس المال الفكري، وصناعة المعرفة، وذكاء الأعمال وغيرها.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين قد شهدت ظهور عدت دراسات من قبل مجموعة من الباحثين ركزت في معظمها على أهمية ودور الأصول غير الملموسة في تحقيق بقاء المؤسسات ونموها، وكانت بداية طرح مفهوم رأس المال الفكري.

حيث ارتبط المفهوم والاهتمام برأس المال الفكري والأخذ به منذ ما عرف باجتماع إدارة رأس المال الفكري، وبروز الدور الذي تقوم به المعرفة كعامل متميز من عوامل الإنتاج، والادراك المتزايد لأهمية القدرات الفكرية والعقلية والمعرفية التي يمتلكها العاملون في تمكين المؤسسة من تحقيق ميزات التنافسية المتواصلة وتقويم أدائها.

الفرع الثاني: التعريف برأس المال الفكري

يعتبر مفهوم رأس المال الفكري من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع مطلع القرن الحالي، وذلك لكونه أحد أدوات التميز وتحقيق النجاح في المؤسسات ، ونظرا لأهمية مفهوم رأس المال الفكري فقد تباينت تعريفات هذا المصطلح، وتحدد ثلاثة أسباب لعدم الاتفاق على تعريف واحد لمفهوم رأس المال الفكري¹:

- الحدائة النسبية لهذا المفهوم؛
- تنوع مجالات اهتمام الباحثين في دراساتهم لرأس المال الفكري، فباحثون تعاملوا معه على أنه إدارة للمعرفة وقيمة مضافة للمؤسسة، وآخرون أهتموا به من حيث مكوناته وطرق وأساليب قياسه وكيفية استخدامه وتعظيم قيمته؛
- اختلاف الفروع العلمية التي تناولت مفهوم رأس المال الفكري، فهناك عدد من الباحثين ينتمون إلى إدارة الأعمال وآخرون إلى علم النفس وهكذا.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تسميات عديدة لرأس المال الفكري، فالأصول غير الملموسة، رأس المال غير المادي، الأصول المعرفية، كل هذه المصطلحات تستعمل بشكل متبادل كمترادفات، في حين يرى البعض بأن مصطلح رأس المال الفكري يتم تناوله من طرف الإداريين، وأن مصطلح

¹ حامد هاشم محمد الراشدي، إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية، مرجع سبق ذكره، ص23.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

الأصول غير الملموسة من قبل المحاسبين، أما الاقتصاديون فيفضلون مصطلح أصول المعرفة.¹ حيث أنه "عندما لا يتم تعريف رأس المال الفكري، لا يمكن قياسه، وعندما لا يتم قياسه، لا يمكن إدارته".²

وقد تعددت وجهات النظر حول تحديد دلالة لمفهوم رأس المال الفكري باعتباره أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت مع ظهور اقتصاد المعرفة وإدارتها، حيث يراه البعض على أنه جزء من المعرفة يتوافر لدى بعض العاملين بالمؤسسة، بينما ينظر إليه آخرون على أنه مزيج من القدرات والمهارات التي يتمتع بها العاملون في المؤسسة، في حين يراه فريق ثالث على أنه نشاط بعض الأفراد في إحداث تطوير ورفع للقيمة المضافة للمؤسسة، كما ينظر إليه أيضاً على أنه يتمثل فيما تمتلكه المؤسسة من أبعاد تشمل: رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، رأس المال الاجتماعي ورأس مال الإبداع.³

وفيما يلي أهم التعاريف المتعلقة برأس المال الفكري:

يعرف (Stewart) رأس المال الفكري بأنه "مجموع كل المعارف التي يتمتع بها جميع موظفي الشركة والتي تعطيها ميزة تنافسية. بمعنى آخر، إنها مادة فكرية _المعرفة، المعلومات، الملكية الفكرية، والخبرة_ التي يمكن اللجوء إليها من أجل خلق الثروة".⁴

و يعرفه (Bontis) أن "رأس المال الفكري هو مخزون المعرفة في الشركة".⁵

كما يرى (Ulirich) بأنه "هو مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص والتي تتيحها التكنولوجيا".⁶

¹ مزهود عبد المجيد، "أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق شركات رأس المال المخاطر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص 75.

² Kevin Sullivan, **Strategic Intellectual Capital Management in Multinational Organization: Sustainability and Successful Implications**, Business Science Reference, USA, 2010, p25.

³ شرين عيد مرسي مشرف، "دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري"، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، م 24، ع 95، 2013، ص 8.

⁴ Thomas Stewart, "Intellectual capital: The new wealth of organizations", *Journal of Performance Improvement*, Vol 37, No 07, 1998, p 57.

⁵ Nick Bontis, "Managing organizational knowledge by diagnosing intellectual capital: framing and advancing the state of the field", *International Journal of Technology Management*, vol 18, No 08, 1999, p 444.

⁶ Ulirich Dave, **New Mandate For Human Resources**, Havard Business Review, January-February, 1998, p 02

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

تعرفه أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بأنه القيمة الاقتصادية لصنفين من الموجودات غير الملموسة هما: رأس المال الهيكلية " التنظيمي " ورأس المال البشري.¹

ويبين (Roos) بأن "رأس المال الفكري هو مجموع الأصول المخفية للشركة التي لم يتم تسجيلها بالكامل في ميزانية المؤسسة، وبالتالي يشمل كل من ما هو موجود في رؤساء الأعضاء التنظيميين، وما يتبقى في الشركة عند مغادرتهم".²

كما أوضح (Chatzkel) أن "رأس المال الفكري هو القدرة على تحويل المعرفة والأصول غير الملموسة إلى موارد تخلق الثروة".³

وقد حدد (Kelly) مفهوم رأس المال الفكري في أنه "يمثل العاملين الذين يمثلون النجوم اللامعة والعقول المدبرة والذين يصعب إيجاد بديل لهم".⁴

ويرى (Edvinsson): أن "رأس المال الفكري هو مخزون من المعلومات المركزة والمنظمة (المعرفة) التي يمكن للمنظمة استخدامها لبعض الأغراض الإنتاجية".⁵

كما أكد (Brooking) بأنه "الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والمبلغ المالي الذي يكون الشخص مستعداً لدفعه مقابل ذلك".⁶

ويعرف أيضاً رأس المال الفكري أنه "مخزون أو صندوق المعرفة، الأصول غير الملموسة، الموارد والقدرات غير الملموسة، التي تسمح بتطوير العمليات التجارية الأساسية للمنظمات، وتمكن من تحقيق الميزة التنافسية".⁷

كما يعرف على أن يمثل مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية عناصرها المعرفة والمهارة والخبرة والقيم، يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة،

¹ Marilyn Miller et all, "MEASURING AND REPORTING INTELLECTUAL CAPITAL FROM A DIVERSE CANADIAN INDUSTRY PERSPECTIVE: Experiences, Issues and Prospects, OECD SYMPOSIUM, AMSTERDAM", 1999, p 07. Available at: <https://www.oecd.org/industry/ind/1947855.pdf>.

² Göran Roos and Johan Roos, "Measuring your company's intellectual performance", Journal of Long Range Planning, Vol 30, No 03, 1997, p 08.

³ Jay Chatzkel, Intellectual Capital, Capstone Publishing, United Kingdom, 2002, p12

⁴ Robert Kelly, How to be a Star at Work: 9 Breakthrough Strategies You Need to Success, Crown Business, New York, USA, 1998, p 12.

⁵ Leif Edvinsson and Patrick Sullivan, "Developing a Model for Managing Intellectual Capital", European Management Journal, Vol 14, No 04, 1996, p 357.

⁶ Annie Brooking, "The Management of Intellectual Capital", Journal of Long Renge Planning, Vol 30, No 03, 1997, p364.

⁷ Gregorio Martín de Castro ET all, Technological Innovation an Intellectual Capital View, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2010, p28.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

وتطوير مساحة إبداعاتها بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعامل معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن الدفترية كبيراً.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن رأس المال الفكري هو رأس المال الذي تمتلكه المؤسسة والمكون من المهارات والخبرات والمعارف والعلاقات الخارجية واستراتيجيات العمل والتي تساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة وتقويم أدائها.

ويمكننا أن نفرق بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري

البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير مادي - غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الأفراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الآلات، المعدات، المباني	الأفراد ذوو المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط خلق الثروة	بالاستخدام المادي	بابتكار منتجات تساعد في خلق الثروة
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشكل	يتوقد عند حدوث المشاكل
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة	له عمر مع تزايد في القدرات الإبداعية

المصدر: حسين يوسف عبد الستار، "دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية يومي 27/28 أبريل 2005، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص 05.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك عدة فروقات بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري، والتي تعود إلى التطور التكنولوجي الكبير الحاصل في العالم، واعتماد المؤسسة على الموارد الفكرية في تحقيق أهدافها، حيث أضحت المؤسسة في الوقت الحالي تستثمر في موردها البشري الذي يؤدي العمل الفكري من خلال المعارف، الخبرات، الكفاءة، والقدرة على الابتكار

¹ سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 171.

المطلب الثاني: أهمية رأس المال الفكري وخصائصه وأدواره

إن أهمية رأس المال الفكري تدفع المؤسسات للاستثمار فيه، حيث أن الاستثمار في رأس المال الفكري يعني تلك المدخلات التي تقوم بها المؤسسات في ميدان تدعيم المواهب البشرية وترقية وتطوير التقنيات والمهارات التي تعزز المنافع التنافسية وتسمح بتكوين قيمة فريدة لتبقى بعيدة عن منال المؤسسات الأخرى.¹

ويتواجد رأس المال الفكري في ثلاثة مواقع رئيسية في المؤسسة وهي:²

- **العاملين:** فإذا قدم العامل اقتراحاً لزيادة أرباح المؤسسة فهو يعتبر بمثابة رأس مال فكري لها، وذلك ينطبق على كل ابتكار من شأنه أن يقدم حلاً مفيداً للمؤسسة؛
- **نظام العمل:** حيث يؤدي هيكل العمل الجيد إلى تبادل ونقل ونشر المعرفة المفيدة إلى مواقع الحاجة إليها من خلال نظام ملائم لتدفق المعلومات؛
- **الزبائن:** باعتبارهم هم الوحيدون القادرون على إعطاء أكبر قدر من المعلومات عن الفائدة الحقيقية للمنتجات والخدمات المقدمة من المؤسسة.

الفرع الأول: أهمية رأس المال الفكري

تتجلى أهمية رأس المال الفكري في الآتي:

1. المقدرة العقلية العالية:

إن نعمة العقل ومن خلالها التفكير، تعد الآن السلاح الأقوى والمؤثر الأكثر موضوعية لتقرير تقدم المجتمعات والمؤسسات، فلقد فضل الخالق جلت قدرته، بني البشر على سائر المخلوقات الأخرى ومنحهم نعمة العقل والتفكير، وأفرد لأصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم موقعا مهمة، إذ ذكرت هاتان الكلمتان في (61) آية موزعة على (43) سورة كريمة، أي بنسبة (38%) من مجموع سور القرآن الكريم البالغة (114) سورة، وهي نسبة ليست بالقليلة. وتشير إلى أهمية الدور الذي يؤديه وحجم

¹ خالد قاشي وآخرون، "أثر رأس المال الفكري على إنجاح تطوير منتجات منظمات الأعمال (دراسة استطلاعية في منظمة Condor لصناعة الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية ببرج بوعريبيج-الجزائر)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م27، ع 02، 2013، ص50.

² رزكار علي احمد وأفسر علي مرادي، "قياس أثر رأس المال الفكري محاسبيا في تنمية القدرات لدى طلبة الجامعات البحث الميداني في جامعة بوكان"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، م 15، ع 04، 2018، ص593.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

المسؤولية الملقاة عليهم إزاء الدين والدنيا، عن طريق نعمة العقل التي تعمل بفعل جزء لا زال غامضة للكثيرين ولا يعرف معجزته إلا القليلين.¹

2. تأسيس مؤسسات ذكية:

إن المنظمات الذكية هي التي تهتم باستثمار العقول الموجودة لديها، وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة عندها، من خلال نظام قيمي راقٍ يعتمد الإفصاح والشفافية، وينبذ الهياكل الهرمية والمراكز الوظيفية كمبادئ أساسية له، وبذلك فإن كل ما يوجد في المؤسسات الذكية هو تحديد مسؤوليات ومهام وتنوع خبرات وتعدد مهارات الشخص الواحد، ومكاتب بسيطة خالية من الزخرفة والتعقيدات، وقد عبرت مؤسسات كبيرة مثل (Skandia) عن المؤسسة الذكية، بصيغة معادلة على النحو التالي: (المؤسسة الذكية = رأس مال فكري + تكنولوجيا المعلومات + القيم).²

3. مصدر للربحية والدعامة التنافسية:

تبرز أهمية رأس المال الفكري في كونه أهم مصدر للربحية والدعامة التنافسية للمؤسسة إذ تبحث المؤسسات عن ميزة تنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها مما يجعل المستفيدين يقبلون على التعامل معها.³

4. نقطة قوة للعاملين

مسألة الاهتمام برأس المال الفكري ضرورة ملحة قبل الاهتمام بالمباني والمعدات والأصول المادية الأخرى، لأن القوى العاملة تحولت إلى قوى عالمة واستطاعت أن تُدخل تعديلات جوهرية على الآلات وتبتكر الآلات الجديدة، وبالمقابل أفرزت هذه الآلات قوة عمل جديدة تتميز بالمعرفة، وهكذا يكون كلما تعقدت الآلات زادت الحاجة لهذه القوى العاملة التي تستطيع تشغيلها.⁴

¹ سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 152.

² رياض بن صوشة ونادية خريف، "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص 06.

³ هند ضياء، "رأس المال الفكري وأثره على القيمة السوقية والأداء المالي -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (208-2013)", المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م 10، ع 40، 2014، ص 188.

⁴ خالد احمد فرحان المشهداني، رأس المال الفكري بمنظور علمي متقدم، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 135.

الفرع الثاني: خصائص رأس المال الفكري

يتميز رأس المال الفكري بمجموعة من الخصائص أهمها:

1. الخصائص التنظيمية: وتتمثل في المستوى الاستراتيجي، وهي كالتالي:¹

- يتوزع رأس المال الفكري على المستويات الاستراتيجية كافة وينسب متباينة؛
- يميل رأس المال الفكري للعمل ضمن الهياكل الإدارية المرنة؛
- يركز رأس المال الفكري على استخدام الرسمية بشكل منخفض جداً؛
- يبتعد رأس المال الفكري عن الميل صوب المركزية.

2. الخصائص المهنية: وترتبط بممارسات العناصر البشرية داخل الهيكل التنظيمي، إذ أنه ليس

بالضرورة أن يمتلك رأس المال الفكري شهادة أكاديمية بل أن الضرورة تكمن في مواصلة تعليمهم المنتظم وتدريبهم الاثرائي، وأن رأس المال الفكري يتميز بمهارات عالية ومتنوعة، فضلاً عن أنه يتصف بخبرات متقدمة.²

3. الخصائص الشخصية والسلوكية: وترتبط بالعنصر البشري وبنائه الذاتي، وتتضمن:³

- الميل إلى تحمل المخاطرة، والإقدام على الأعمال والأنشطة المجهولة وحب العمل في ظل حالات عدم التأكد؛
- الاستفادة من خبرات الآخرين (الانفتاح على الخبرة)؛
- المبادرة بتقديم أفكار ومقترحات بناءة؛
- الحسم وعدم التردد في إصدار القرارات؛
- القدرة على التخمين وحسن البصيرة؛
- الاستقلالية في الفكر والعمل؛
- المثابرة في العمل والثقة العالية بالنفس.

¹ تركي الشمري ومحمد عمر باطويح، "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال (مفهومه، قياسه، آثاره، وتنميته)"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، ع 04، 2010، ص 203.

² بشرى فاضل خضير الطائي ومنى جبار محمد، "انعكاس الإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 23، ع 95، 2017، ص 451.

³ الهيلالي الشربيني الهلالي، "إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة البحوث التربوية النوعية، ع 22، 2011، ص ص 23-24.

الفرع الثالث: أدوار رأس المال الفكري:

يؤدي رأس المال الفكري دورين أساسيين نظراً لمركزه في المؤسسة، وهما كالآتي:

1. الأدوار الهجومية: تتمثل أساساً في:¹

- توليد عائد عن طريق المنتجات والخدمات الناجمة عن إبداعات رأس المال الفكري والملكية الفكرية والموجودات الفكرية والمعرفة في المؤسسة؛
- خلق مقاييس للأسواق الجديدة والخدمات والمنتجات الجديدة؛
- تهيئة منافذ لاختراق تكنولوجيا المنافسين؛
- تحديد النيات النفاذ الى الاسواق الجديدة؛
- صياغة استراتيجية اعاقه دخول المنافسين الجدد.

2. الأدوار الدفاعية: وتشمل الممارسات الآتية:²

- حماية المنتجات والخدمات المتولدة من إبداعات رأس المال الفكري للمؤسسة؛
- حماية حرية التصميم والابداع؛
- تجنب التقاضي القانوني (تخفيف حدة الصراعات وتجنب رفع الدعاوي).

وبالتالي يمكن القول أن اتجاه المؤسسات نحو الاهتمام برأس المال الفكري راجع إلى:

- التقدم السريع الذي حصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تحول اهتمام المؤسسات من الموارد المادية إلى الموارد الفكرية؛
- الدور الاستراتيجي الذي يؤديه رأس المال الفكري داخل المؤسسة؛
- الخصائص التي يتميز بها رأس المال الفكري والتي تساهم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة.

المطلب الثالث: مكونات رأس المال الفكري

اختلف الباحثون والكتاب في تحديد مكونات رأس المال الفكري وهذا الاختلاف يُعزى إلى أسلوب تفكيرهم ودراستهم للموضوع الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة تصنيفات لرأس المال الفكري، حيث يعتبر تصنيف مكونات رأس المال الفكري من الأمور التي تسهل على الإدارة تطبيق مفهوم رأس المال الفكري.

¹ دلال عجالي، "إدارة رأس المال الفكري كمدخل لدعم وتحسين تنافسية شركات التأمين (دراسة ميدانية على مؤسسات التأمين بالجزائر)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص28.

² عامر بشير، "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص117.

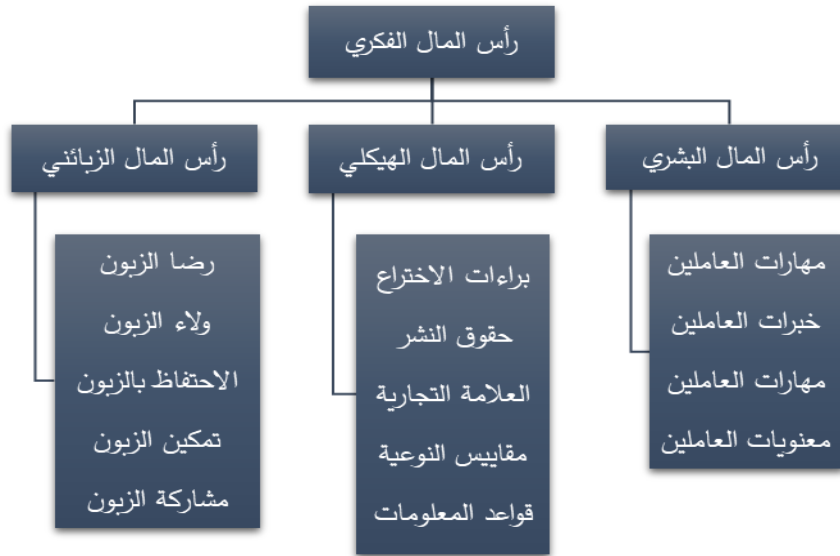
1. تصنيف (Stewart)

طرح هذا التصنيف من قبل (Stewart*) سنة 1997 حيث قسم رأس المال الفكري إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي¹:

- رأس المال البشري: هم العاملون اللذين يمتلكون القدرة العقلية والمهارة والخبرة، باعتبارهم مصدر الابتكار والابداع داخل المؤسسة؛
- رأس المال الهيكلي: قدرات المؤسسة التنظيمية التي تلبى متطلبات السوق وتساهم في نقل وتعزيز المعرفة من خلال الأصول الفكرية المتمثلة في نظم المعلومات، براءات الاختراع حقوق النشر والتأليف ومدى حماية العلامة التجارية التي تمثل شخصية المؤسسة، وقيمتها وهويتها، بما يمكن أن تستفيد المؤسسة والزبون في آن واحد؛
- رأس المال الزبائني: يمثل قيمة العلاقات التي تقيمها المؤسسة مع زبائنها من خلال زيادة رضا الزبون وولائه، ومدى الاحتفاظ به.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف Stewart



المصدر: أكرم احمد الطويل وآخرون، رأس المال الفكري وتقانة الايضاء الواسع، مرجع سبق ذكره، ص 37.

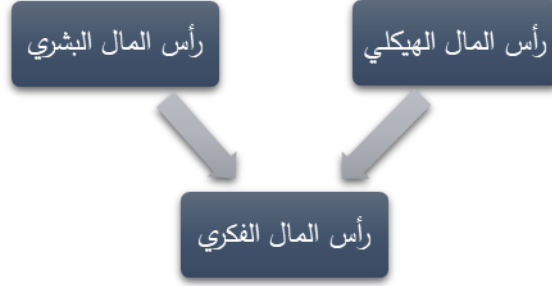
* توماس ستيفارت كان رائدًا في مجال رأس المال الفكري، من بين أهم كتبه كتاب رأس المال الفكري: الثروة الجديدة للمنظمات وكتاب ثروة المعرفة: رأس المال الفكري ومنظمة القرن الحادي والعشرين الذي يكشف فيه كيف تطبق الشركات اليوم مفهوم رأس المال الفكري في عملياتها لزيادة النجاح في السوق.

¹ أكرم احمد الطويل وآخرون، رأس المال الفكري وتقانة الايضاء الواسع، ط1، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2016، ص 36.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

2. تصنيف (Roos): قام في عام 1997 بتصنيف رأس المال الفكري على أنه يجمع بين رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي، حيث يتم تعريف "رأس المال البشري" على أنه معرفة ومهارات وخبرة الموظفين، ويعتبر "رأس المال الهيكلي" امتداداً ومظهراً لرأس المال البشري في الابتكارات والعمليات التجارية والعلاقات مع التجار وغيرهم.¹ ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Roos)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Johan Roos, Op.cit., p151.

3. تصنيف (Brooking): يقسم Brooking رأس المال الفكري إلى أربعة أقسام رئيسية هي:²

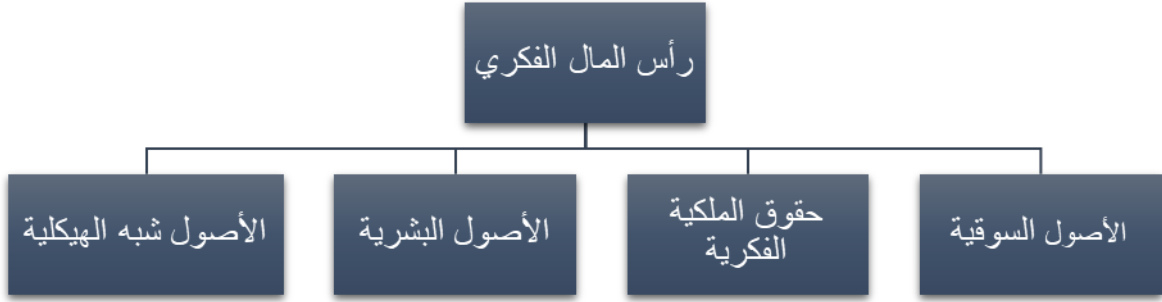
- الأصول السوقية: وهي التي تعطي قوة خارجية للمؤسسة في السوق مثل العلاقات التجارية وولاء الزبائن.
- حقوق الملكية الفكرية: وهي الأصول التي تمثل حقوق ناتجة من الفكر أو العقل.
- الأصول البشرية: وهي الأصول التي تستمد من بعض العاملين الذين يعملون داخل المنشأة مثل الخبرة والمعرفة والأهلية.
- الأصول شبه الهيكلية: وهي الأصول التي تعطي قوة داخلية للمنشأة مثل الثقافة التنظيمية السائدة والعمليات الإدارية والقوة المستمدة من نظم تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

¹ Johan Roos, "exploring the Concept of Intellectual Capital (IC)", *Journal of Long Range Planning*, Vol 31, No 01, 1998, p151.

² Annie Brooking, "The management of Intellectual capital", *Long Range Planning*, Vol 30, No 3, 1998, p 10

الشكل رقم (1-3): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Brooking)



المصدر: Annie Brooking, Op.cit., p 10

4. تصنيف (Edvinsson): قام (Edvinsson) أول مدير لشركة (Skandia) السويدية للتأمين

والخدمات المالية بتقسيم رأس المال الفكري إلى:¹

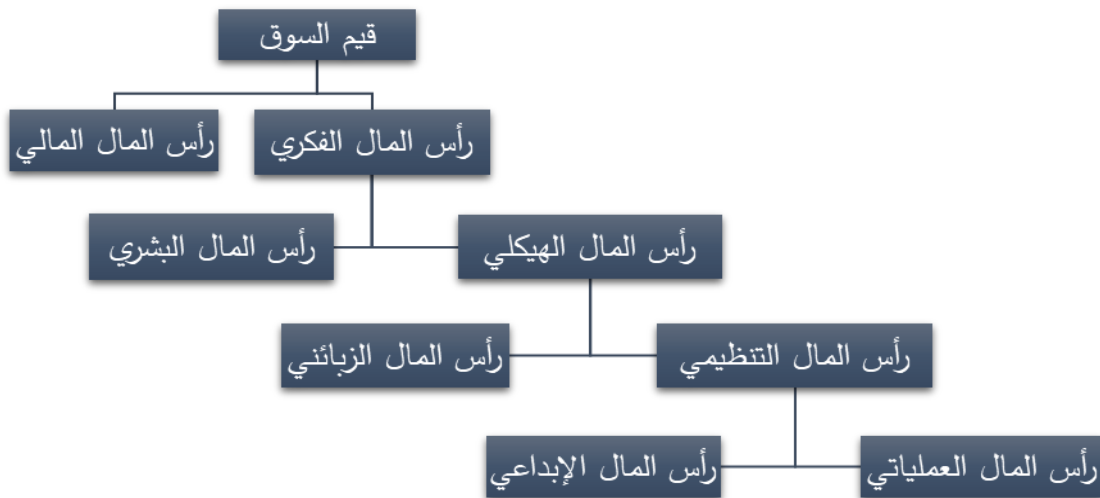
❖ رأس المال البشري: ويشمل جدارة العاملين والطاقات الإنسانية والقوى العقلية.

- رأس المال الهيكلي: ويشمل السياسات والإجراءات والبرامج والنظم ويتكون من:

- رأس مال العملاء: ويقصد به المعرفة والعلاقات المتصلة بالعملاء
- رأس المال التنظيمي: ويتكون من: رأس مال العمليات ورأس مال الابتكارات.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Edvinsson)



المصدر: Leif Edvinsson and Michael Malone, Op.cit., p 10

¹ Leif Edvinsson and Michael Malone, **Intellectual capital**, Harper business, New York, 1997, p 10

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

5. تصنيف (Sullivan): حيث قسم رأس المال الفكري إلى قسمين رئيسيين هما¹:

- رأس المال البشري: يتضمن الخبرة، المعرفة الفنية والمهارات
- الأصول الفكرية: يشمل البرامج، الاختراعات وقواعد البيانات كما أشار إلى أن الملكية الفكرية تنتمي إلى الأصول الفكرية، ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Sullivan)



المصدر: Patrick Sullivan, Op.cit., p 135

6. تصنيف (Sveiby): حيث قام بتقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاثة أقسام، وهي كالتالي:²

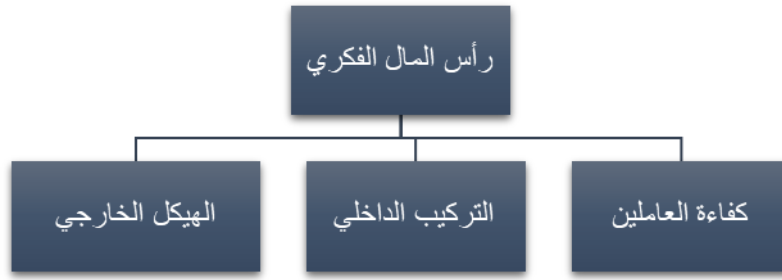
- كفاءة العاملين: تعليمهم وتدريبهم وخبراتهم.
- التركيب الداخلي: أي الشكل القانوني للمؤسسة، الإدارة، النظم، الثقافة والبرمجيات.
- الهيكل الخارجي: العلامة التجارية، علاقات الزبائن والموردين.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

¹ Patrick Sullivan, "Profiting from intellectual capital", *Journal of Knowledge Management*, Vol 3, No 2, 1999, p 135

² Karl-Erik Sveiby, *Intellectual Capital*, Thinking a Head Australia Accountant, Jaune, 1998, p 18.

الشكل رقم (1-6): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Sveiby)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Karl-Erik Sveiby, Op.cit., 1998, p 18.

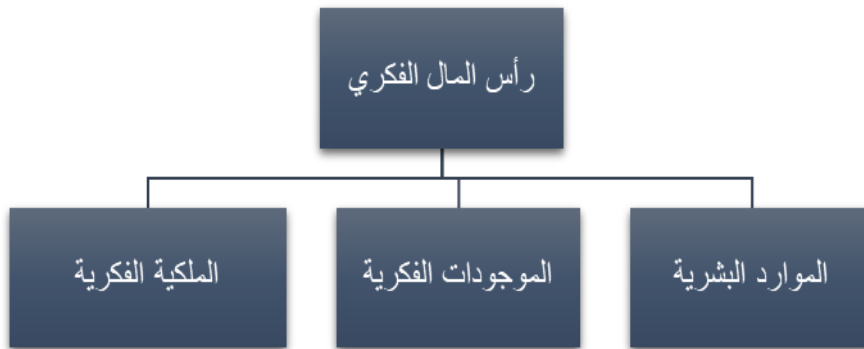
7. تصنيف (Davenport & Prusak): اللذان قدما نموذجا لرأس المال الفكري يقسمه إلى ثلاثة

أقسام رئيسية وهي:¹

- الموارد البشرية: والتي تضم المعارف، المهارات، الابتكار والخبرة.
- الموجودات الفكرية: والتي تعبر عن التصميم، العمليات، الرسوم، الوثائق.
- الملكية الفكرية: والتي تتجسد في براءات الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية وأسرار الصناعة.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف (Davenport & Prusak)



المصدر: بشائر خضير عباس الخفاجي، القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، وعلاقته بأداء المنظمة، دراسة تطبيقية

على عينة من المصارف العراقية، مرجع سبق ذكره، ص253

¹ بشائر خضير عباس الخفاجي، "القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، وعلاقته بأداء المنظمة، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 17، ع 04، 2015، ص253.

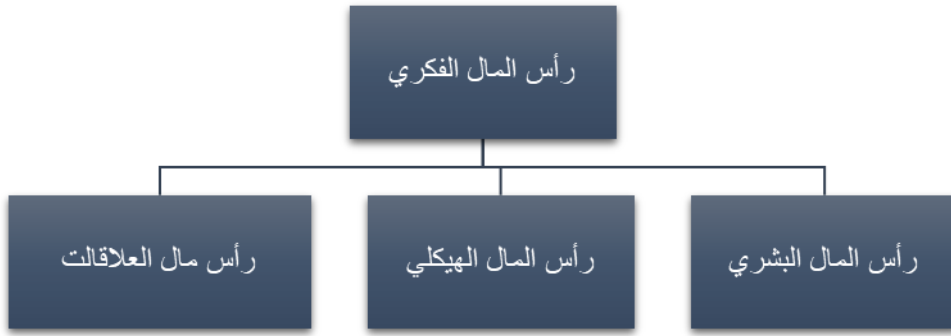
الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

8. تصنيف الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC): يقسم رأس المال الفكري إلى ثلاثة أقسام كالتالي:¹

- رأس المال البشري: يتمثل في كفاءات العاملين والخبرات المتراكمة لديهم
- رأس المال الهيكلي: يتمثل في المعرفة التي يتم تأسيسها من خلال هيكل وعمليات وثقافة المنظمة
- رأس مال العلاقات: ويتمثل في القيمة المحصلة من تعاملات المنظمة مع العملاء والموردين، أي ما يمثل المعرفة التي تتضمن العلاقات مع البيئة الخارجية

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-8): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC)



المصدر: عصام الدين محمد وصلاح علي أحمد، مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، مرجع سبق ذكره، ص13.

9. تصنيف الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير (ASTD): قامت الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير

بوضع تصنيف لقياس رأس المال الفكري عبر أربع مكونات أساسية وهي:²

- رأس المال البشري: ويتكون من المعارف والمهارات، وكفاءة العاملين في المنظمة.
- رأس المال الإبداعي: ويتكون من ثلاثة أجزاء وهي (قدرة المنظمة على الإبداع، وإنتاج منتجات جديدة، وتقديم خدمات جديدة).
- رأس مال العمليات: ويتألف من أربعة أجزاء وهي (عمليات المنظمة، تقنيات المنظمة، نظم المعلومات، ومقدار الإنفاق الفني الإداري).

¹ عصام الدين محمد وصلاح علي أحمد، 'مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري'، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون حول إدارة المعرفة: الاستراتيجيات والتحديات أيام 6/5/4 ماي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2010، ص13.

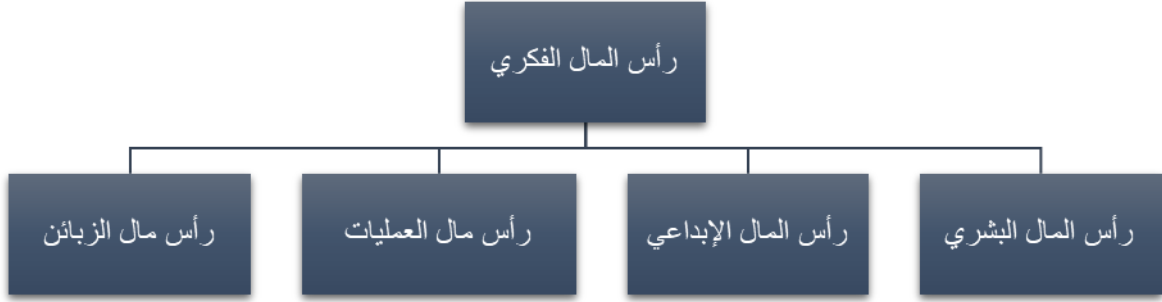
² نادية حماش، 'مساهمة رأس المال الفكري في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات -باتنة-'، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص33.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- رأس مال الزبائن: ويعبر عن قيمة علاقة المنظمة مع الزبائن ويتكون من (العلاقات مع الزبائن، وتلبية حاجة الزبون، فاعلية التسويق، ودعم الزبون).

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-9): مكونات رأس المال الفكري حسب تصنيف الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير



المصدر: نادية حماش، مساهمة رأس المال الفكري في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات -باتنة، مرجع سبق ذكره، ص33.

بعد استعراض مختلف تصنيفات رأس المال الفكري يتبين أنه لا يوجد تصنيف متفق عليه يقسم رأس المال الفكري إلى مكونات محددة وهذا يعزى إلى طبيعة تفكير كل باحث وكذلك إلى اختلاف مناصب وأماكن عملهم، ومن خلال هذه التصنيفات نرى أن رأس المال الفكري يتكون من:

- رأس المال البشري: والذي يمثل مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية؛
- رأس المال الهيكلي: وهو أصول المعرفة التي تمتلكها المؤسسة وتشمل الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية؛
- رأس المال العلاقتي: يشير إلى علاقة المؤسسة بالأطراف الخارجية (الموردين، الشركاء والزبائن)؛

المبحث الثاني: بناء وإدارة رأس المال الفكري

إن معظم التحديات القائمة والتوجه المؤسسات هي كيفية إدارة رأس مالها الفكري، فبالرغم من أهميتها إلا أنها تبقى عملية ليست بالسهلة وذلك راجع لعدة أسباب منها أن رأس المال الفكري يتألف من مزيج من العوامل المختلفة والمتنوعة والتي تتميز بأنها غير ملموسة ولذلك يكون من الصعب السيطرة عليها وإدارتها.

المطلب الثاني: بناء رأس المال الفكري

تحتاج المؤسسات لممتلكاتها الفكرية لضمان تطورها وبقائها في السوق، حيث تسعى إلى بناء قاعدة فكرية من خلال تحقيق متطلبات بناء رأس مالها الفكري والمرور عبر خطوات بنائه وفي الأخير استخدام الآليات المتاحة لعملية البناء.

الفرع الأول: متطلبات بناء رأس المال الفكري

يتطلب بناء رأس المال الفكري مجموعة من الشروط والظروف الملائمة والتي تتمثل فيما يلي:¹

- إنشاء أقطاب صناعية على مستوى المنظمات، وتكون قادرة ماديا وبشريا على الاستفادة من المعرفة المتاحة؛
- إنشاء محيط وإطار معرفي من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات وإعادة في الإجراءات والقوانين السائدة لكي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تكوين هذه الأقطاب المعرفية؛
- ضرورة التعاون بين الجامعة ومحيط الأعمال ومراكز البحث من أجل تكوين المعرفة والاستفادة منها؛
- على كل المنظمات أن تقتنع بأن العصر الحالي هو عصر المعرفة؛
- على المنظمة أن تركز على العناصر الجوهرية الممثلة في رأس مالها الفكري وأن أصولها الفكرية ومكوناتها المعرفية تختلف عن تلك التي عند غيرها من المنظمات لذلك عليها أن تدرك كيفية استثمارها بشكل جيد وملائم؛
- على المنظمة أن تحسن إدارة مواردها المعرفية الموجودة أصلا عندها، وعدم تضييع الوقت في البحث عن موارد جديدة؛

¹ فرحاتي لويبة، "رأس المال الفكري، نماذج القياس المحاسبي -دراسة نظرية -"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، م 09، ع 01، 2016، ص 257.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- تنمية قدرة تشخيص هوية الأصول المعرفية الحقيقية، حيث نجد إشكالية تتجسد في اعتبار الإدارة العليا نفسياً أو بعض الحلقات الإدارية القريبة منها مورداً معرفياً وحيداً في المنظمة الأمر الذي يولد الإحباط عند الأصول المعرفية الأخرى؛
- بذل جهود كبيرة لإنشاء المعرفة الذاتية، أو تكوين رأسمال فكري خاص بالمنظمة، لأن المعرفة المستوردة من خارج المنظمة سرعان ما تزول.

الفرع الثاني: خطوات بناء رأس المال الفكري

يعتمد أي نموذج لبناء رأس المال الفكري في المنظمة على الفهم العميق للبيئة الخارجية بتحولاتها وانعكاساتها على مجال عمل المنظمة والبيئة الداخلية للمنظمة وطبيعة نشاطها وهيكلها وعلاقتها بالمستفيدين من خدماتها، وفي هذا السياق فإن بناء رأس المال الفكري في المنظمة يمر على خمس خطوات مهمة وهي كالتالي:¹

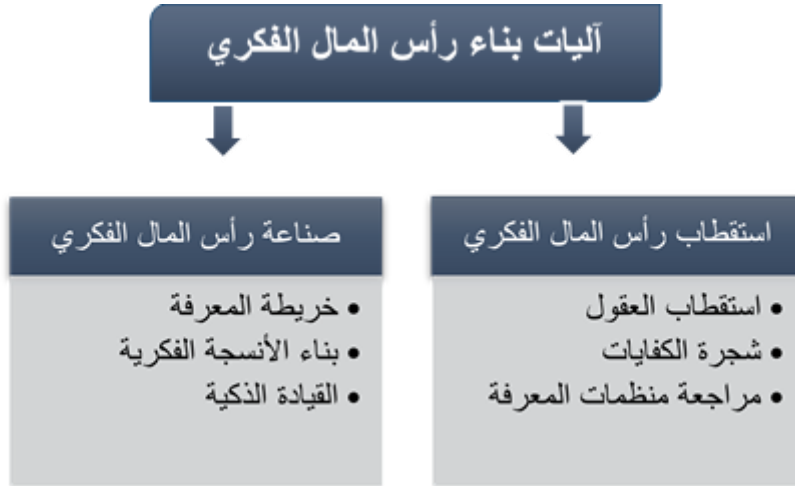
1. وضع معايير أداء عالية للجميع، مع الاستمرار برفعها تدريجياً بمقتضى معطيات تحليل الموقف الحالي للمنظمة مقابل الموقف الذي تطمح بالوصول إليه، وعندما تتم عملية تحديد مدى جودة الأداء في المنظمة يمكن تحديد أفضل الطرق لتوزيع العاملين على المهام؛
2. تطوير العاملين من خلال تكليفهم بمهام جديدة وصعبة وذات تحدٍ، باستخدام أسلوب التدوير الوظيفي مع ضرورة الحرص على أن يبقى الجميع في حالة تعلم مستمرة؛
3. تعديل كل واجهة من واجهات محيط العمل (ثقافة المنظمة، هيكلها التنظيمي، سياساتها لتسهيل عملية البناء والتطوير)؛
4. تزويد كل مستوى من مستويات العمل بموهبة جديدة، وتوظيف أفراد مناسبين لحل المشاكل التنظيمية، وليكونوا صفاً ثانياً يعزز المناوبة الإدارية؛
5. جعل العاملين في المنظمة ككل يشاركون في عملية التغيير وتغير الفرصة لكي يتفوقا بجعلهم شركاء مهمين إلى الحد الذي يسمح بتشكيل شراكة معهم.

¹ محيا بن خلف عيد المطيري، "إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007، ص154.

الفرع الثالث: آليات بناء رأس المال الفكري (استقطاب وصناعة رأس المال الفكري)

بناء رأس المال الفكري يتم من خلال آليتين أولتهما عملية الاستقطاب وثانيتها الصناعة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-10): آليات بناء رأس المال الفكري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بوفارس الشريف وبوخضرة مريم، مرجع سبق ذكره، ص282.

1. **استقطاب رأس المال الفكري:** يعكس استقطاب رأس المال الفكري الجهود التي تبذلها المؤسسة في البحث والتقصي عن الأفراد ذوي القدرات والمهارات العالية، بالإضافة إلى توفير المناخ الملائم لجذب أصحاب الخبرات والكفاءات، من خلال توفير احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية بما يلبي رغباتهم. ولاستقطاب أفضل المواهب البشرية يتطلب أن تكون المؤسسة ذات اتجاهات إيجابية إزاء الذين يأتون إليها من خارجها، وأن تدرك ماذا تحتاج وماذا تختار، وأن تكون ذات نظام فعال في عملية الاختيار والاختبار والاستخدام للقادمين الجدد¹، وتم حصر استراتيجيات الاستقطاب فيما يلي:²

- **استقطاب العقول من سوق العمل:** يمثل رأس المال الفكري ميزة حرجة للمؤسسات الصناعية ودعامة أساسية لازدهارها وتطورها، فإن الأمر يتطلب من إدارة الموارد البشرية أو لجان متخصصة في هذه الإدارة متابعة العقول البراقة والنادرة لغرض جذبها واستقطابها كمهارات

¹ يوسف الزين خيرة ومكيد علي، "واقع رأس المال الفكري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة فرع الأنثيوتيكال بمجمع صيدال"، مجلة أبعاد اقتصادية، م 08، ع 01، الجزائر، 2018، ص79

² بوفارس الشريف وبوخضرة مريم، "رأس المال الفكري في المنظمات المتعلمة: آليات بنائه وطرق قياسه دراسة حالة جامعة سوق أهراس"، مجلة الأصول للبحوث الاقتصادية والإدارية، م 01، ع 02، 2017، ص280.

وخببرات متقدمة تستفيد منها المؤسسة بشكل كبير في زيادة رصيدها المعرفي الذي ينعكس في زيادة الابتكار والإبداع باستمرار.

- **شجرة الكفايات:** إن الكفاية أو الأهلية تتضمن مكونين رئيسيين هما: المكون المعرفي والمكون السلوكي، فالمكون المعرفي يتضمن المفاهيم النظرية والمعلومات والمهارات والخبرات المتصلة بجدارة الشخص، والمكون السلوكي يتضمن مجموع ما يقوم به الشخص في أثناء تأدية العمل والذي يمكن ملاحظته وتقويمه، أما شجرة الكفايات فتعد أحد تقنيات إدارة الموارد البشرية الالكترونية وتمثل مخطط يوضح المهارات والخبرات والمعارف المطلوبة للشركة فضلا عن سيرتهم الذاتية من أجل تحديد المزيج الصحيح من الأفراد المطلوبين، وتؤكد هذه الاستراتيجية على أن شجرة الكفايات تسهل استخدام أسواق الموارد البشرية (الاستقطاب الالكتروني) لرأس المال الفكري عن طريق شبكات الحواسيب.

- **مراجعة منظمات المعرفة والتعلم:** تركز رؤية هذه الاستراتيجية على أن المنظمات التعليمية (مدارس، معاهد، كليات، جامعات) تعد مصدر مهم لاكتشاف هذه المواهب واستقطابهم.

2. **صناعة رأس المال الفكري:** تمثل صناعة رأس المال الفكري السياسات والممارسات التي تتخذها المنظمة في تكوين رأس مال فكري خاص بها، من خلال أتباع عدد من الإجراءات المنهجية مثل البرامج والدورات التدريبية وبرامج تنمية العلاقات الاجتماعية بين أفراد التنظيم.¹

وتعرف صناعة رأس المال الفكري بأنها "قدرة المؤسسة على زيادة رصيدها المعرفي باستمرار من خلال تعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الأفراد للتعاون في حل المشكلات المعقدة"² وفي محاولة للبحث عن الاستراتيجيات الملائمة لآلية صناعة رأس المال الفكري تم حصر عدد من هذه الاستراتيجيات، وهي:³

- **خريطة المعرفة:** هي "تقديم عرض مرئي للمعرفة الحيوية المؤدية إلى تحقيق أهداف الأعمال الاستراتيجية ومن ثم تركز على نوع المعرفة التي تأمل بمشاركتها، ومع من؟ وأين يمكن أن نجدها؟ وعلى هذا الأساس فإن المنظمة ترسم خريطة المعرفة للتعرف على محفظة المعرفة فيها، ومستوى الفجوة بداخلها وتهدف المنظمة عند استخدام خريطة المعرفة إلى تحديد المركز المعرفي

¹ خالد عبد العزيز أبو الغنم، "أثر رأس المال الفكري في فعالية نظم المعلومات الاستراتيجية في شركات الصناعات الغذائية في جدة"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، م 05، ع 09، 2012، ص 07.

² يوسف الزين خيرة ومكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ دحمانى عزيز، "مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية حالة سوناطراك"، مرجع سبق ذكره، ص 53-56.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

لها مقارنة بمنافسيها وتحديد فجوات المعرفة التي تمثل النقص أو الضعف في المعرفة من أجل العمل على غلق تلك الفجوات

- **بناء الأنسجة الفكرية:** تمثل الأنسجة الفكرية مجموعة ابتكارية تتفاعل وتتعلم من بعض ثم تتحل عند انتهاء المشروع المحدد، ليشكل مشروع آخر بمجموعة ابتكارية جديدة ونسخة أخرى وتعلم جديد آخر، وتؤكد رؤية استراتيجية الأنسجة الفكرية أن توفير الاستقلالية والمرونة والتفاعلات المتنوعة بين مختلف المهنيين والابتكارين، تؤدي إلى التعلم السريع، ومن أبرز ممارسات هذه الاستراتيجية ما قامت به شركة (Uswest) إذ اهتمت بشكل كبير في تنويع العاملين لديها، وتعتقد أن ذلك سيوصلها إلى قرارات أفضل.

- **القيادة الذكية:** المدير الذكي يركز اهتمامه على التعلم المنظمة، ويكون مساعد للتعلم أكثر مما يكون مشرفاً ومعلماً وأكثر مما يكون معطياً للأوامر ، فضلاً عن ذلك فالمدير الذكي هو القادر على ممارسة أسس التقدير الفعال، ومن أبرز ممارسات هذه الاستراتيجية هو ما يجري في شركة (Microsoft) إذ أن (Bill Gates) هو ضابط إيقاع له فاعلية لأن مرؤوسيه المباشرين يتمتعون بمهارات فنية عالية ومحفوظون ولديهم دوافع ذاتية، وبدورهم فإن مرؤوسيه يميلون إلى استخدام أنماط القيادة القادرة على إحداث التأثير والتجارب داخل أقسامهم، إذ أن نسقاً كهذا يعد ضرورياً لتشكيل عمل الفريق الذي تعتمد عليه الشركة لتحقيق نتائجها.

المطلب الثاني: أساليب المحافظة على رأس المال الفكري وتنشيطه

إن اهتمام الإدارة برأس المال الفكري وسعيها نحو الاستثمار فيه ومحاولة بناءه من خلال عمليتي الاستقطاب والصناعة تعد غير كافية إذ يجب على الإدارة أن تسعى أيضاً إلى المحافظة على رأس مالها الفكري وتنشيطه.

الفرع الأول: أسباب المحافظة على رأس المال الفكري

تهتم إدارة رأس المال الفكري بكيفية توفير تلك القدرات، والحفاظ عليها، وتمييزها واستغلالها أحسن استغلال بشكل يدعم المركز التنافسي للمنظمة، لذلك نعرض أسباب المحافظة على رأس المال الفكري في النقاط التالية:¹

¹ عروب رتيبة، "سبل تطوير رأس المال الفكري وأساليب المحافظة عليه"، مجلة دراسات اقتصادية، م 11، ع 1، 2011، ص ص 102-105.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- **ميزة تنافسية:** تبحث المنظمات عن ميزة تنافسية، ويعد رأس المال الفكري أحد المكونات الأساسية لهذه الميزة، حيث يعزز أداء المنظمة ويجعلها قادرة على الاستجابة لبيئة المنافسة دائمة التغير، ونظرا لأهمية الأفراد كميزة تنافسية أطلق عليهم لفظ "الزبون الداخلي" لذا يجب التعرف على شخصياتهم، ودوافعهم واتجاهاتهم وطموحاتهم، من أجل معرفة طريقة تحفيزهم، والمحافظة عليهم واستخراج أقصى ما لديهم من طاقات لخدمة المنظمة.
- **ثروة كبيرة:** يجب الحفاظ على رأس المال الفكري لأنه ثروة، وتأتي هذه الثروة من مصادر متعددة، أولها أن الإنسان في الثمانين من عمره لا يفقد أكثر من ثلاثة في المائة من قدراته الدماغية، وهذا يعني أن (97%) من القدرة الدماغية ستبقى حيوية فعالة وهذا الإنسان عادي فكيف الحال لرأس مال فكري يبقى مستثمرا لهذه القدرة في هذا العمر؟ أليس ثروة حقا؟ أما المصدر الثاني لكونهم ثروة هو قدرتهم على تسجيل براءات الاختراع التي تشكل قيمتها مبالغ خيالية.
- **نفقات عالية:** يمثل الحصول على رأس المال الفكري وتتميمته، تكلفة عالية تتحملها المنظمات والتي تنفق في جوانب عديدة منها: الاختيار، التعيين، ... وعندما تحرص المنظمة على المحافظة على قدرات رأس المال الفكري لديها، تضمن عدم تقادم معارف الأفراد، ومواكبتهم للابتكارات المتسارعة.
- **عامل بقاء:** يمثل رأس المال الفكري والمحافظة عليه عاملا مهما لبقاء المنظمة واستمرارها، لأنه يمثل الفئة الممتازة التي تكونت لديها الخبرة العلمية والعملية المترامية.
- **تكلفة الاستشارة:** تتطلب عملية جعل المنظمات متعلمة إنفاق تكلفة كبيرة لأغراض الاستشارة التي تقدمها منظمات ومكاتب متخصصة في هذا المجال، ويعد ذلك أحد أسباب المحافظة على رأس المال الفكري.

الفرع الثاني: أساليب المحافظة على رأس المال الفكري

المحافظة على رأس المال الفكري يعد حاليا التحدي الأكبر أمام المنظمات القائمة على المعرفة. ففي هذه المنظمات لا تتمثل موجوداتها الرئيسية في الآلات والهيكل والنظم، وإنما تتمثل في الأفراد المهنيين والمتخصصين الذين يمتلكون المعلومات والمعرفة والقادرين من خلالها على تطوير الأفكار

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

القديمة وإثرائها وإضافة الابتكارات الحديثة وضمان بقاء المنظمة في عالم الأعمال. وبدون المحافظة على رأس المال الفكري تتعرض المنظمات إلى واحد أو أكثر من المشكلات التالية:¹

- قد يندثر رأس المال الفكري وتصبح القيمة الحقيقية لأفكاره ونتائجه لا تساوي شيئاً مما يؤدي إلى إندثار القيمة السوقية للمنظمة.
 - قد يهاجر رأس المال الفكري إلى منظمات أو دول أخرى دون رجعة، وذلك لأن منظماتهم لم تستطع تحويل خبراتهم ومهاراتهم إلى ممارسات تنفيذية فاعلة.
 - قد يعرقل رأس المال الفكري خطط المنظمة ويصبحون أداة تعويق لها، خاصة إذا فشلت المنظمات في معرفة رغباتهم وحاجاتهم ومتطلباتهم، وهذا ناتج عن التغيير في ميزان القوى داخل المنظمة.
- ومن أهم أساليب المحافظة على رأس المال الفكري نجد:²

- **تنشيط الحافز المادي والاعتباري:** هناك مجموعة عوامل ومؤثرات خارجية مثيرة للفرد تدفعه لأداء المهام الموكلة إليه على أكمل وجه، من خلال إشباع حاجاته ورغباته المادية والمعنوية وكذا الاجتماعية، وترشده إلى سلوك معين ويتجسد هذا في: الجوانب المادية كالأجور، الجوانب المعنوية وتشمل إعلام العاملين بأهميتهم، الجوانب الاجتماعية وتضم احترام العاملين أياً كان موقعهم الوظيفي.
- **التصدي للتقاعد التنظيمي:** والتقاعد يشير إلى عجز الفرد عن تطوير مهاراته وخبراته باستمرار، في حين أن التصدي للتقاعد هو جميع الإجراءات والوسائل التي تتخذها المنظمة من أجل تطوير قدرات وإمكانات، وكذا خبرات العاملين فيها باستمرار، وقد يكون هذا التقادم حول: تقادم المعرفة الذي يشمل تقادم الخبرات والمهارات الإدارية والفنية، تقادم القدرات ويظهر هذا من خلال الجوانب الشخصية للفرد، التقادم الثقافي المتبلور تحت تأثير القيم والمعتقدات، العادات.
- **مواجهة الإحباط التنظيمي:** والإحباط عبارة عن الحالة النفسية التي تنشأ من جراء فشل الفرد في إنجاز أو تحقيق أهداف معينة، والسبب عوائق وعقبات لا يمكن مواجهتها والسيطرة عليها أو التحكم فيها، من أهم مظاهره: الغياب، ارتفاع معدل دوران العمال، عدم الرضا، التوتر والقلق، الانطواء، تخريب الآلات.. إلخ.

¹ دوخي مقدم يمينية، "أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة عينة من البنوك الجزائرية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 249.

² دحمانى عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- **تقليل ضغوط العمل:** وضغط العمل هو استجابة تكيفية ذاتية ناتجة عن أي تصرف أو موقف أو حدث والذي يضع عبئاً خاصاً على فرد ما، وضغوط العمل تمس الأداء، السعادة النفسية للفرد، وصحته وللتقليل منها يجب: الحد من الأسباب المؤدية لها، والمتمثلة في غموض الأدوار، تحمل مسؤوليات أكثر مما يجب، نقص الدعم الاجتماعي، صراع الدور، أحداث الحياة الضاغطة.

يمكن المحافظة على رأس المال الفكري أيضاً من خلال:¹

- **تعزيز التميز التنظيمي:** يقصد بها جميع الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمنظمة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة الموجودة في عقولهم عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق واحترام الآراء، وهذا من شأنه زيادة عدد المتميزين في المنظمة، ومن وسائل قياس التميز التنظيمي: عدد براءات الاختراع، عدد الأفكار الجديدة أو التطويرية، عدد البحوث والدراسات.
- **تقليل فرص الاغتراب التنظيمي:** الاغتراب التنظيمي هو حالة نفسية، اجتماعية تسيطر على الفرد وهو علم تكيف مع المحيط والبيئة أو حالة تمثل ضعف القدرة على التكيف مع الظروف البيئية الجديدة، ويمكن قياسه وتحديده من خلال المقابلات الشخصية، استمارة الاستقصاء، معدلات الدوران، انخفاض الإنتاجية...

الفرع الثالث: طرق تنشيط رأس المال الفكري وتطويره

لتنشيط رأس المال الفكري هناك عدة طرق كفيلة بذلك، وفيما يلي أهمها:²

1. **عصف الأفكار:** تهدف هذه الطريقة إلى إثارة القدرة الإبداعية للأفراد لتوليد أكبر عدد من الأفكار دون انتقاد وسخرية كاملة، لأن الجماعة تؤدي دوراً كاملاً في مساعدة الفرد على إطلاق قدراته الإبداعية لأنها تملك معلومات ومعارف أكثر مما يملكه أفرادها بشكل مستقل الواحد عن الآخر ويلتزم هذا الأسلوب بتنشيط رأس المال الفكري حيث أن استخدام الذكاء المعرفي الشخصي بمفرده لا يكفي لأن هناك الكثير من الأسئلة التي لا بد منها، لذا فتكوين المجموعة سيجعل العقل المفكر ينظر للأمور من زوايا متعددة.

¹ فرحاتي لويذة، "رأس المال الفكري، نماذج القياس المحاسبي -دراسة نظرية -"، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² عيسى دراجي، "الاستثمار في رأس المال الفكري"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص 07.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

2. **حلقات السيطرة النوعية:** تهدف هذه الطريقة إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية نوعياً من خلال صياغة مثل أفكار إيجابية لتطوير النوعية وتحسينها من خلال تشجيع القوى العاملة وإطلاق فعاليتها في العملية الإنتاجية، كما أن حلقات السيطرة النوعية تساهم أيضاً في:
- زيادة رغبة المتعاملين في استمرار البرامج المرتبطة بحلقات السيطرة النوعية؛
 - تخفيض نسبة الغيابات بين العاملين؛
 - استمرار الطاقة الفكرية للعاملين كافة من خلال استقبال آرائهم.
3. **الإدارة على المكشوف:** هو عبارة عن منهج حديث في الإدارة كطريقة جديدة للتفكير تهدف هذه الطريقة إلى استخدام المعلومات الموجودة في أذهان الأفراد أول بأول وذلك من خلال شحن القدرات الذهنية لهم لتوفير الجو الملائم لتوليد الأفكار من خلال الاجتماعات واللقاءات، كما تتضمن المصارحة بلغة الأرقام بين أعضاء المنظمة ويفهمون علاقاتها بحيث يكون لديهم الحس الرقمي الذي يمكنهم من إطلاق طاقاتهم وغرلة الاقتراحات نحو التطوير.

المطلب الثالث: إدارة رأس المال الفكري

إدارة رأس المال الفكري هو حقل إداري متطور، يعود جذوره إلى منتصف عام 1980 وقد طور بواسطة المنشورات المؤثرة للبروفيسور (Dvied Tece) وهي استخلاص القيمة من الإبداع، وطور على يد المستشار (Karl Erick Seviby) في كتاباته إدارة المعرفة، ومنذ ذلك الحين، فإن الدافعية والأفكار الجديدة والإبداعات في هذا الحقل قد طورت بواسطة الشركات التي تدير رأس المال الفكري، حيث أن هذا الحقل قد تطور في جانبين متميزين من التركيز وهما توليد القيمة واستخلاص القيمة، حيث أن أنشطة توليد القيمة هي التدريب والتعليم والمعرفة والإبداع والهياكل التنظيمية وتطوير العملاء والعلاقات الفردية والتنظيمية وإدارة القيم والثقافة ومن الجدير بالذكر أن عملية توليد القيمة من الأصول اللاملموسة تختلف من مؤسسة إلى أخرى تعتمد على عملية توليد القيمة من الأصول المادية، أما استخلاص القيمة فهي عملية معقدة تتطلب فهم مصادر وطرق تحويل القيمة إلى نقد، وتركز بشكل كبير على الأوراق التي تصنع بواسطة رأس المال البشري، كما وتركز على تقييم عمليات القرار وقواعد البيانات والفحص والتصفية والاختيار وعلى آليات التحويل وأنظمة إدارة الأصول لتحقيق الرؤية الاستراتيجية والأهداف طويلة الأجل.¹

¹ سايمان حسن البشتاوي وإسماعيل أحمد حسين بني طه، "أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م 10، ع 02، 2014، ص 237.

الفرع الأول: مفهوم إدارة رأس المال الفكري

تمت الإشارة في عام 1998 إلى أن إدارة رأس المال الفكري مهمة وفي غاية الصعوبة، لأن معظم الموجودات الفكرية لا تفضل الإدارة والسيطرة بل تلجأ في كثير من الأحيان إلى المقاومة.¹ حيث تعرف إدارة رأس المال الفكري على أنها مجموعة من الأنشطة الإدارية التي تهدف إلى تحديد وتقييم الأصول المعنوية والعمل على الاستفادة من هذه الأصول من خلال تبادل المعرفة وخلق معارف جديدة.²

كما تعرف بأنها "عبارة عن عملية استراتيجية متكاملة لاكتشاف وتنمية واستثمار الأصول الفكرية والقدرات المعرفية للعقول البشرية المبدعة، وتهيئة البنية التنظيمية والاجتماعية الداعمة لها ولعملية تدفق ونشر المعرفة، لتدعيم التطوير التنظيمي، وتحقيق التميز في الأداء، وزيادة كفاءة وفاعلية المنظمة".³ وتتجسد أهمية إدارة رأس المال الفكري فيما يلي:⁴

- تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أو غير الضرورية، كما تعمل على تحسين خدمات العملاء عن طريق تخفيض الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة؛
- زيادة العائد المادي عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر، بتطبيق المعرفة المتاحة واستخدامها في التحسين المستمر وابتكار منتجات وخدمات جديدة؛
- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية، فإدارة رأس المال الفكري أداة لتحفيز المنظمات على تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العَلَقَات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم؛
- تنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها؛
- تعزيز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المنظم المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه؛
- إتاحة الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين هذه

¹ بوقابة وردية، "أثر رأس المال الفكري على الإبداع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية)"، مجلة الباحث الاقتصادي، م 2، ع 1، 2015، ص 115.

² نجاة بن يحي، "تفعيل الرأس المال الفكري من خلال ترسيخ ثقافة الإبداع"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص 62.

³ حامد هاشم محمد الراشدي، إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁴ حدة بوتينة، "دور رأس المال الفكري في تفعيل التطوير التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: شركة إسمنت عين توتة -باتنة-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 2017، ص ص 110-111.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- المنظمات من تبنى المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة؛
- دعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية؛
- تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها؛
- أداة لاستثمار رأس المال الفكري للمنظمة، من خلل جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة؛
- تحفيز المنظمات على تجديد ذاتها ومواجهة التغييرات البيئية غير المستقرة.

الفرع الثاني: خطوات إدارة رأس المال الفكري

تشمل إدارة رأس المال الفكري الخطوات الأساسية التالية:¹

- **الخطوة الأولى:** تركز على معرفة دور المعرفة كقوة محرّكة، والاعتماد عليها من أجل مساهمتها في إعطاء فائض قيمة، وكلما زادت أهمية المعرفة، كلما حققت إدارتها عائدا مهما للمنظمة.
- **الخطوة الثانية:** تركز على مطابقة الإيرادات المتحصل عليها مع الأصول الفكرية المنتجة لها، ومحاولة إيجاد رأس المال الفكري المولد للمزايا.
- **الخطوة الثالثة:** تركز على وضع استراتيجية للاستثمار في الأصول الفكرية واستغلالها، ووضع الخطط التي تؤدي إلى استخدام أمثل لرأس المال الفكري واستثماره من أجل زيادة قيمته.
- **الخطوة الرابعة:** تركز هذه الخطوة على زيادة إنتاجية رأس المال الفكري، وعمال المعرفة، والبحث عن أساليب قياس جديدة من أجل قياس إنتاجية رأس المال الفكري، دون أن تغفل عن حقيقة أن الأصول الفكرية لا يمكن إدارتها بنفس طريقة إدارة الأصول المادية، كما أن عمال المعرفة هم الأكثر قدرة على زيادة إنتاجية رأس المال الفكري عن غيرهم من العمال.

الفرع الثالث: نماذج إدارة رأس المال الفكري

إن إدارة رأس المال الفكري مهمة في غاية الصعوبة لأنه لا يصعب السيطرة والتحكم فيه، وفيما يلي عدد من أهم النماذج التي قدمت بخصوص إدارة رأس المال الفكري:

¹ فرحاتي لوبزة، "دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة - باتنة"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 125.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

1. نموذج (Stewart): لقد وضع Stewart خمسة مبادئ أساسية للإدارة الفاعلة لرأس المال الفكري¹:
 - الاستفادة قدر الإمكان من أفكارها وأعمالها لصالح المنظمة من خلال العلاقات الودية مع موظفيها وزبائناتها؛
 - توفير الموارد التي يحتاجونها ومساعدتهم في بناء شبكة داخلية بينهم؛
 - عدم المبالغة في إدارة رأس المال الفكري، لأن سر نجاحها يكمن في روحها الابتكارية؛
 - توجيه بناء المعلومات في المكان الصحيح؛
 - هيكل رأس المال الفكري في اتجاه المعلومات لزيادة فاعليتها وكفاءتها.
2. نموذج (Daniel): وقد وضع في نمودجه خمس خطوات لإدارة رأس المال الفكري²:
 - البدء بالاستراتيجية وذلك من خلال تأطير دور المعرفة في العمل وبيان أثر الاستثمارات الفكرية في تطوير المنتجات.
 - تقييم استراتيجيات المنافسين وما لديهم من موجودات فكرية، اي معرفة وتقييم البيئة التنافسية التي تحتوي على الرأس المال الفكري.
 - فتح ملف خاص بالأصول الفكرية: ماذا تملك؟ ماذا تستخدم؟ والى اين تعود؟
 - تقييم الأصول الفكرية وكلفتها، وماذا تحتاج لتعظيم قيمتها؟
3. نموذج (Leonard and Straus): قدما نموذجهما سنة 1999 وفقا لما يلي³:
 - تعزيز قابليات حل المشكلات المهنية عن طريق كسب المعرفة في النظم، وبرمجيات الحاسوب.
 - التغلب على مقاومة المحترفين للمشاركة بالمعلومات، لأن الأصول الفكرية على عكس الأصول المادية تزداد قيمتها باستعمالها.
 - تحويل التنظيم نحو الأصول الفكرية، اذ أن المنظمات المعاصرة ينصب جل اهتمامها على تعزيز عوائد استثماراتها من الأصول الفكرية؛

¹ Thomas Stewart, **Intellectual Capital: The New Wealth of Organization**, Double Day Currency, New York, 1997, p 163

² خالد حميد أمين ميرخان، "العلاقة بين الأساليب المعرفية لدراسة رأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي: دراسة تحليلية لآراء عينة من مديري مجالس إدارة شركات القطاع الخاص في مدينة الموصل"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2003، ص45.

³ زدوري أسماء، "إدارة رأس المال الفكري وتنمية القدرات الإبداعية في المنظمات الحديثة"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و 14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص 9.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- المنظمات المقلوبة، وذلك بالتخلي عن الهياكل الهرمية التقليدية وإعادة تنظيم نفسها وفق هياكل تسمح بإدارة رأسمالها الفكري بمرونة عالية؛
- تكوين شبكات فردية، ويطلق عليها أنسجة العنكبوت، وذلك من خلال جمع الأفراد معا لحل مشكلة معينة ثم تحل المجموعة بانتهاج المهمة.
- 4. نموذج (Stahl and Bounfour):¹ كما هذان الباحثان بطرح نموذجهما سنة 2008 يحددان فيه ست خطوات لإدارة رأس المال الفكري كالتالي:¹
 - تحديد رأس المال الفكري الذي تمتلكه المؤسسة من خلال إعداد سجل يضم بشكل بسيط رأس المال الفكري الحالي في المؤسسة، ويحدد جميع الأرصدة غير الملموسة بالمؤسسة؛
 - تصنيف رأس المال الفكري إلى ثلاث أقسام، قسم لرأس المال الذي تستخدمه المؤسسة بالفعل، وقسم لما سوف تستخدمه المؤسسة مستقبلاً وفقاً لخططها، وقسم لما لا تخطط المؤسسة لاستخدامه مستقبلاً؛
 - في ضوء ما تم إنجازه في الخطوتين السابقتين صياغة استراتيجية لتحديد كيف يمكن الاستفادة منه ووضعها في خطة عمل تشغيلية؛
 - تقييم وقياس رأس المال الفكري؛
 - إجراء مقارنة مرجعية، وذلك بتنظيم مكونات رأس المال الفكري ومقارنته بوضع المؤسسات المنافسة، من أجل تحديد الفرص والتحديات؛
 - استثمار وتفعيل رأس المال الفكري الذي تمتلكه المؤسسة، فبعد التعرف على قيمة رأس المال الفكري الحالي وحقيقة الوضع التنافسي ومواقع الفجوات بين رأس المال المخطط والفعلي، تستطيع المؤسسة عندئذ التحرك في اتجاه ملء تلك الفجوات والتي من الممكن استيعابها من خلال التطوير الذاتي الداخلي أو من خلال اكتسابها من مصادر خارجية.
- 5. نموذج (Ghen et all):² يحد هذا النموذج على تبني نظام يقسم إلى أربعة عناصر:²
 - رأس المال البشري بما يحتويه من قدرات وإبداعات ومهارات؛
 - رأس المال الزبوني متمثلاً بالقدرة التسويقية، كثافة السوق وولاء الزبائن؛
 - رأس المال الابتكاري ويتمثل في الإنجازات الابتكارية وآليات الابتكار وثقافة الابتكار؛

¹ حامد هاشم محمد الراشدي، إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² كائنكان فواز عبد الحميد مرعي وحنان أسامة حسن، "أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريدة الأعمال لشركة الاتصالات السعودية (دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات السعودية بمدينة تبوك)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، م 01، ع 06، 2017، ص 06.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- رأس المال الهيكلي الذي يمثل الثقافة العامة والهيكل التنظيمي والتعلم التنظيمي والعمليات ونظام المعلومات.

المبحث الثالث: القياس والافصاح عن رأس المال الفكري

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

إن القياس والافصاح عن رأس المال الفكري يقدم معلومات من شأنها لفت الانتباه نحو طريقة توظيف المؤسسة لمواردها، ونظرتها طويلة الأجل، بالإضافة إلى تركيز انتباه واهتمام متخذي القرار نحو طريقة تطوير كفاءة وفعالية القرارات المتعلقة بالتوظيف والتدريب، وتقييم أداء العاملين وصيانة عناصرها البشرية وتنمية وتطوير ممارساتهم وتثمين قدراتهم، لهذا سنستعرض في هذا المبحث أهمية القياس والافصاح عن رأس المال الفكري والأساليب والطرق المستخدمة وكذا تسليط الضوء على التحديات والصعوبات التي تواجه عملية القياس والافصاح عن رأس المال الفكري.

المطلب الأول: قياس رأس المال الفكري

رغم الأهمية المتزايدة لرأس المال الفكري إلا أن الأنظمة المالية والمحاسبية لا تأخذ بعين الاعتبار الأصول غير الملموسة للشركة باستثناء حالات محدودة مثل شهرة المحل، براءات الاختراع وحقوق النشر. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك الكثير من المحاولات الموضوعية لقياس وتقييم رأس المال الفكري قدمت نماذج وأساليب متعددة إلا أنه لا يزال هناك عدم اتفاق بين المختصين حول طرق تقييم الأصول المعرفية ورأس المال الفكري.

الفرع الأول: مفهوم قياس رأس المال الفكري

إن رأس المال الفكري عندما يتم قياسه فإنه يمكن الحكم على كفاءة وفعالية الاستثمارات المخصصة له، وكما يقال في علم الإدارة بأنه ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته.

ويعرف قياس رأس المال الفكري بأنه "العملية التي بواسطتها يتم الحصول على صورة كمية لمقدار ما يوجد في الظاهر عند الفرد من سمة معينة، وتتوقف دقة نتائج القياس على دقة الأداة المستعملة".¹

حيث يشير (Skyrme) أن استخدام المقياس المحاسبي للملائم للموجودات التي تخلق الثروة في بيئة الاقتصاد القائم على المعرفة أمر مهم وحاسم وقد حدد دوافع رئيسية للمدراء لقياس الموجودات غير الملموسة في شركاتهم، والتي نستعرض أهمها فيما يلي:²

- يوفر أساس لتقييم الشركة من خلال التركيز على الموجودات غير الملموسة؛

¹ فرحاتي لويزة، "رأس المال الفكري، نماذج القياس المحاسبي -دراسة نظرية -"، مرجع سبق ذكره، ص 260.

² عدنان عباس حمادي الخفاجي وآخرون، "قياس رأس المال الفكري وأثره في تحقيق جودة أداء مديرية تربية النجف الاشرف"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 16، 2014، ص 425.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- لتبرير الاستثمار في أنشطة إدارة المعرفة بواسطة التركيز على المنفعة والفائدة؛
- تنمية القدرة الإبداعية وتحسين الإنتاجية وزيادة الربحية؛
- تحسين العلاقات مع العملاء والموردين وتقديم خدمات ومنتجات مميزة؛
- ضرورة اهتمام المدراء بتحويل المعرفة إلى رأس مال في شركتهم لتحقيق الشهرة والتميز؛
- يساهم في تعزيز القدرات العقلية وتبني أنظمة متطورة لتحسين العمل.

الفرع الثاني: أهمية قياس رأس المال الفكري

إن أهمية قياس رأس المال الفكري تظهر جليا عند حدوث عمليات الاندماج والاستحواذ، إذ أن مسألة دقة تحديد قيمة رأس المال الفكري يحدد قيمة الحصص الجديدة لأصحاب المنظمات الجديدة، ومن جهة أخرى تنطلق هذه الأهمية ابتداء من الحاجة الملحة لتطوير معايير توظف في حساب قيمة المبادرات المعرفية لإقناع الإدارة والمالكين بمبررات الاهتمام بها والإنفاق عليها، وتنطلق أهمية قياس رأس المال الفكري من المبررات التالية:¹

- إمكانية قياس قيمة المنظمة وأدائها بصورة دقيقة وكاملة، حيث أنه في مجتمع المعرفة شكل المعرفة ورأس المال الفكري جزءا كبيرا من قيمة المنتج والمنظمة؛
- يوفر أساسا لتقييم المنظمة من خلال التركيز على الموجودات الفكرية والتي تحدد قيمة المنظمة الحقيقية؛
- يستخدم كأساس لتبرير الاستثمار في أنشطة إدارة المعرفة من خلال التركيز على المنفعة أو العائد
- عدم قدرة الأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على قياس الأصول الملموسة من واقع السجلات التاريخية على قياس وتقدير قيمة رأس المال الفكري الذي يشكل جزءا كبيرا من الأصول غير الملموسة؛
- يكشف عن خصائص وقدرات الأفراد العاملين في المنظمة ويحدد ذوي القدرات الإبداعية المتميزة
- زيادة تطوير الوعي والفهم الواضح لدور رأس المال الفكري في تقديم قيمة المنظمة في السوق؛
- إن النماذج الحديثة المتواجدة لرأس المال الفكري قادرة على قياس مكونات كثيرة لا تقيسها الأساليب المحاسبية، على سبيل المثال قياس رأس المال البشري الابتكاري، رضا الزبون وغيرها، حيث أن هذه النماذج تزود المنظمات وادوات قياسية قادرة على القياس الدقيق لأداء وقيمة المنظمة؛

¹ قدوم لزه، "أثر رأس المال الفكري على عملية التحسين المستمر -دراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية النشطة في صناعة الأدوية-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2017، ص ص 64-65.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- بعد أداة من أدوات المحافظة على رأس المال الفكري، لأنه يحدد نقاط القوة والضعف في أدائهم، بما يساهم في وضع خطط لتنشيط أدائهم وحماية خبراتهم من التقادم؛
- قياس رأس المال الفكري يعد أحد المنطلقات في بناء التوجهات الاستراتيجية للمنظمة، ويجري استخدام مقاييس رأس المال.

الفرع الثالث: متطلبات قياس رأس المال الفكري:

- يشير (Bontis) إلى أنه من الضروري وجود أربعة معايير أساسية لقياس رأس المال الفكري، وهي:¹
- أن يكون قابل للتدقيق وموثوق؛
- لا يفرض تكلفة أكثر من المنفعة المتوقعة الحصول عليها؛
- يسهل عمل الإدارة الاستراتيجية والتكتيكية؛
- يولد المعلومات التي يحتاجها المساهمون والمستثمرون.

وترى (Lynn) أن أي نموذج من نماذج قياس رأس المال الفكري يجب أن يراعي المعايير التالية:²

- التحلي بالمرونة الكافية للتكيف مع أنواع عديدة من الهياكل التنظيمية والثقافات؛
- توفير تدابير متعددة لتتبع النمو والابتكار ونقل المعرفة بطريقة ديناميكية؛
- يستند إلى معلومات يمكن الوصول إليها حالياً و/أو يمكن الحصول عليها بأقل تكلفة وجهد؛
- استخدام تدابير مفهومة وذات صلة باحتياجات العمل الفريدة للمؤسسة؛
- اقتراح وكلاء وبدائل حيثما أمكن للبيانات "اللينة" التي تشكل القياسات؛
- توفير روابط مع المزيد من مؤشرات الأداء المالي التقليدية.

الفرع الرابع: نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري

يمكن تصنيف الطرق المستخدمة في قياس رأس المال الفكري حسب رؤية محاسبية إلى

مجموعتين: طرق قياس مالية وأخرى غير مالية¹

¹ Nick Bontis, "Intellectual Capital Disclosure in Canadian Corporations", Journal of Human Resource cost and Accounting, Vol 7, No 1, 2003, pp 3-4.

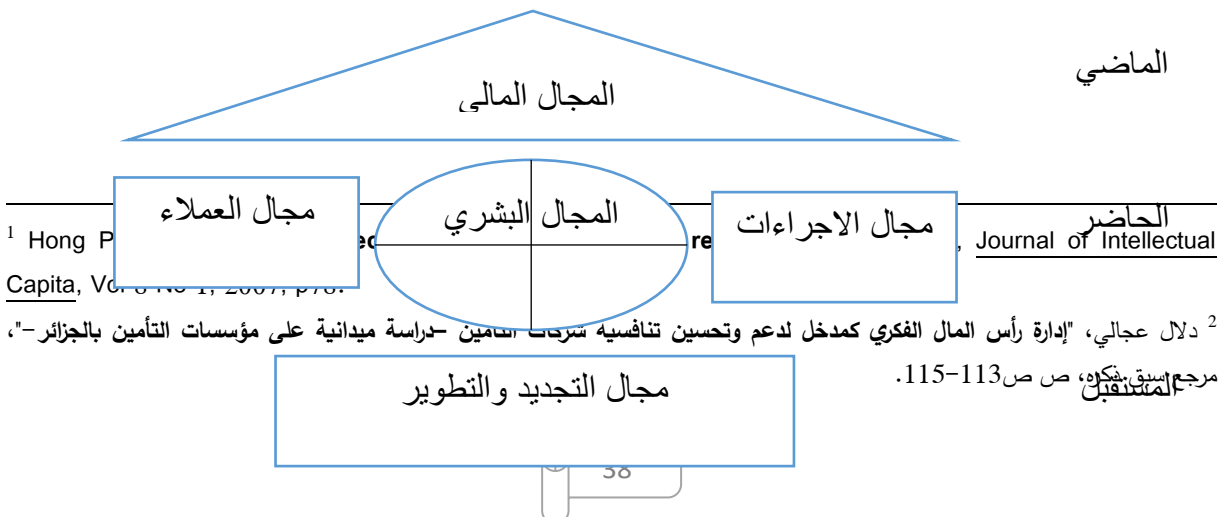
² Antony Wall and others, Intellectual Capital Measuring the Immeasurable, Elsevier Ltd, UK, 2004, P56.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

أولاً: النماذج غير المالية: وهي طرق قياس لا تؤدي إلى بناء قيمة مالية لرأس المال الفكري، ومن أهم هذه الطرق نجد:

1. نموذج مستكشف سكانديا (Skandia Navigator): لقد تم اكتشاف طريقة قياس رأس المال الفكري من طرف (Edvinson) سنة 1991، حيث كان اهتمامه الرئيسي هو المستقبل الطويل المدى للمؤسسات والأمم، أين قسمه إلى ثلاث مستويات وهي:²
 - على المستوى الدولي: يهدف إلى زيادة استمرارية المؤسسة على المدى الطويل وتغذية جذور الاستمرارية لتوليد السيولة النقدية، مما جعل المسيرين في حاجة إلى أكثر من مقاييس المحاسبة التقليدية لمعرفة القوى الخالقة للقيمة، معلومات عن مراكز قوتهم ونقاط ضعفهم، ولرؤى جديدة لكيفية أداء الأعمال، إذ يسعى لتكوين تقرير عن رأس المال الفكري يحوي "ملفات للأفراد مستمرة وديناميكية، تضم مؤشرات مترابطة، مفهومة، قابلة للتطبيق، وتقارن بين مختلف المؤسسات.
 - على مستوى التقارير الخارجية: يقر بأن البيانات المالية التقليدية الممثلة في التقرير السنوي ليست مؤشرات مهمة للأداء المالي المستقبلي، فهي لا تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسات، مما يؤدي إلى سوء تخصيص رأس المال الذي تنتج عنه تكاليف اجتماعية كالبطالة، انخفاض الإنتاجية، وتقلص التنافسية الوطنية.
 - على مستوى ثروة الأمم: ويهدف إلى خلق إدراك لديناميكية عمل الأصول المعنوية على المستوى الوطني، لمساعدة الحكومات على الاستفادة من رأس المال المعرفي وزيادة ثروة الأمم.
- حيث أن طريقة المستكشف تعتبر كوسيلة قيادة استراتيجية تستعمل للتخطيط، الإدارة والمراقبة، وتتكون من خمس مجموعات من المؤشرات يهتم كل منها بمجال مختلف، وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-11): نموذج (Skandia Navigator)



¹ Hong P. Journal of Intellectual Capital, Vol. 1, 2007, p.70.

² دلال عجالي، "إدارة رأس المال الفكري كمدخل لدعم وتحسين تنافسية شركات التأمين -دراسة ميدانية على مؤسسات التأمين بالجزائر-"، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

المصدر: دلال عجالي، إدارة رأس المال الفكري كمدخل لدعم وتحسين تنافسية شركات التأمين -دراسة ميدانية على مؤسسات التأمين بالجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص113.

حيث يهتم المجال المالي بتسجيل النتائج المالية للمؤسسة وينظر إلى الماضي، وتقوم مجالات العملاء، الموارد البشرية، والإجراءات بالنظر إلى الحاضر، بينما يتجه نظر مجال التجديد والتطوير إلى المستقبل.

2. نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC):

طور هذا النموذج من طرف (Kaplan et Norton) وحاول النموذج ربط عملية تقييم رأس المال الفكري باستراتيجية المنظمة ورسالتها وذلك من خلال ترجمة الاستراتيجية والرسالة إلى مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء تعكس أهداف المنظمة الاستراتيجية، كما يعمل النموذج على تعقب هذه الأهداف باستخدام هذه المؤشرات¹، وفيما يلي محاور بطاقة الأداء المتوازن²:

- **المحور المالي:** تعد النسب والمؤشرات المالية أداة مفيدة في التحليل إذا ما استخدمت بحرص وتم تفسير نتائجها بعناية، وفي الواقع تتعدد النسب والمؤشرات المالية بتعدد الأهداف المرتبطة بها، وتعد النسب المالية التفصيلية والمساعدة تفسيراً وتعزيزاً للمؤشرات المالية العامة.
- **محور العملاء:** رغم أهمية المؤشرات في هذا المحور وتعددتها إلا أنه يجب على الإدارة وحسب طبيعة المؤسسة والبيئة المحيطة بها أن تختار ما هو أساسي وينعكس إيجاباً على رضا وولاء العملاء، لتحقيق رأس المال العلائقي من خلال كسب العملاء وتعزيز العلاقات معهم.
- **محور العمليات الداخلية:** تسمح المقاييس المعتمدة في هذا المحور بمعرفة مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال، ومدى مطابقة المنتجات والخدمات الحاجات العملاء وتوقعاتهم، والرسالة المتميزة التي تطمح المؤسسة إليها في كيفية الاستثمار في رأس المال الهيكلي وإدارته.
- **محور النمو والتعلم:** يركز هذا المحور على الاهتمام بالقدرات الفكرية للعاملين ومستويات مهاراتهم أي برأس المال البشري ككل للمؤسسة، من خلال العمل على إرضاء العاملين بإجراء مسح بمساهماتهم بالقرارات والتميز بعمل جيد والتشجيع من أجل الإبداع، فعديدة هي المؤشرات في هذا

¹ قريد صباح، "تأثير رأس المال الفكري على تنافسية المؤسسة المالية بالسوق المالي (دراسة قياسية للمؤسسات المالية المدرجة ببورصة تونس خلال الفترة 2013-2016)", أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2018، ص 62.

² مصطفى حوحو وأمنة بوخط، "بطاقة الأداء المتوازن كأداة فعالة لقياس مكونات رأس المال الفكري في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لمؤسسة HODNA-LAIT بالمسيلة، الجزائر للفترة (2012-2015)", مجلة الباحث، م 1، ع 18، 2018، ص 347.

المحور لكن كل مؤسسة تركز على ما هو مهم وفعال ويساهم في إيجاد قيمة حقيقية لرأسمالها البشري للوصول لإدارته السليمة.

3. نموذج مراقبة الأصول غير الملموسة (Intangible Assets Monitor)

اقترح هذا النموذج من قبل (Seviby) سنة 1997 ويتشابه مع نموذج بطاقة الأداء المتوازن في أوجه عديدة، وقد حدد النموذج الموجودات غير الملموسة بثلاثة أنواع هي: كفاءة الأفراد، والهيكل الخارجية، الهياكل الداخلية. إلا أن تركيزه الأساسي ينصب على كفاءة الأفراد التي تمثل القدرة على التصرف في المواقف المختلفة والتي تشمل المهارات، التعليم، الخبرة، القيم، والمهارات الاجتماعية واعتبر الأفراد هم الممثلين الحقيقيين لنشاط الأعمال في المنظمة وأن جميع جوانب الهيكل الداخلي والهيكل الخارجي تتجسد في الأنشطة والأفعال الإنسانية للأفراد.. ووفقا لذلك، فإن القدرات المميزة لهؤلاء الأفراد تكون هي التركيز الرئيس للنموذج وتحول هذه القدرات المميزة إلى بني أو هياكل خارجية منظور الزبون في بطاقة الأداء المتوازن) وبني أو هياكل داخلية (منظور العمليات الداخلية في بطاقة الأداء المتوازن)، وتختار الإدارة بالاعتماد على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المؤشرات التي تقيس خلق القيمة من الأصول غير الملموسة بواسطة أربعة مظاهر أو جوانب هي: النمو، التجديد، الكفاءة، والاستقرار الخطر. إن قياس قيمة الأنواع الثلاثة للأصول غير الملموسة يفسر الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركة وبالتالي فإن الفرق بينهما ينسب إلى كفاءة الأفراد، والهيكل الخارجي، والهيكل الداخلي.¹

4. نموذج مؤشر رأس المال الفكري (IC Index)

قدم هذا النموذج من قبل (Roos, Roos, DragoneHi & Edvinsson) (1997)، يركز هذا النموذج على مراقبة التغير الحركي الذي يتحقق في رأس المال الفكري، يعتمد مؤشر قياسي واحد مؤلف من أربعة مؤشرات، قام النموذج بجمعها ضمن المؤشر المنفرد بالاستناد على علاقة الارتباط بين التغيرات التي تحصل في رأس المال الفكري والتغيرات التي تحصل في السوق. والمتغيرات الأربعة هي: رأسمال العلاقات ورأس المال البشري، ورأسمال البناء التحتي، ورأسمال الإبداع. وبذلك، فإن تعاضد جميع المؤشرات المنفردة يمثل الخصائص / المميزات والمكونات الفكرية بمؤشر واحد. إن التغيرات التي تحصل في المؤشر القياسي تربط بعد ذلك بالتغيرات التي تحصل في القيمة السوقية للشركة. وكما في

¹ محمد رزقي، تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص72.

النماذج الأخرى، فإن هذا النموذج يعتمد على الحكم والتقدير الشخصي في تحديد القيمة. يأخذ الأداء الماضي بنظر الاعتبار وقد يتأثر بالتحويلات والأحداث الرئيسية التي حدثت للمنظمة في السنوات السابقة.¹

ثانياً: النماذج المالية: وهي طرق قياس تؤدي إلى بناء قيمة مالية لرأس المال الفكري، ومن أهم هذه النماذج ما يلي:

1. إجمالي القيمة غير الملموسة (CIV):

قيمة غير الملموسات المحسوبة تتيح وضع قيمة نقدية للأصول غير الملموسة وتتيح الطريقة حساب القيمة العادلة للأصل غير الملموس CIV وتحسب قيمة الأصول غير الملموسة بمقارنة أداء المؤسسة بمتوسط المنافسين التي تمتلك الأصول الملموسة المماثلة وميزة أسلوب CIV انها تتيح مقارنة المؤسسة بمؤسسة أخرى باستخدام البيانات المالية التي تمت مراجعتها، وبهذا يمكن استخدام CIV كأداة للمقارنة.²

2. نموذج معدل العائد على الأصول (ROA):

تتميز طرق العائد على الأصول باستخدام المعلومات المالية من القوائم المالية، ويكون ذلك بأخذ متوسط عوائد الشركة قبل الضريبة خلال سلسلة زمنية كأن تكون لخمس سنوات أو عشر، وقسمة هذا المتوسط على متوسط الأصول الملموسة لنفس السلسلة الزمنية للشركة، ومقارنتها مع متوسط الصناعات لحساب الفروقات فإن كان الفرق سالباً أو صفراً، فلا يوجد رأس مال فكري للشركة وإذا كان الفرق موجب فإن ذلك يدل على وجود رأس مال فكري.³

3. نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market To Book Value):

تم تقديم هذا النموذج من قبل Stewart (1997)، يتم احتساب هذه القيمة باستخدام الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة. على الرغم من بساطتها، إلا أن هذه الطريقة بها بعض المشكلات في القياس وأيضاً في تفسير النتائج، حيث تعتمد القيمة الدفترية على المعيار الوطني أو الدولي، والذي

¹ رزكار علي احمد وافر علي مرادي، مرجع سبق ذكره، ص 600.

² محمد المعزز وآخرون، "قياس وتقييم رأس المال الفكري من منظور تحديد قيمة المنشأة في الفكر المحاسبي"، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، العدد الأول، يونيو 2016، ص 129.

³ عامر حسن علي عفانة، "القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف الفلسطينية)"، مرجع سبق ذكره، ص 79.

بناءً على ذلك يتم توفير الحسابات، وعملياً يمكنهم تغيير القيمة الدفترية. من ناحية أخرى، تتغير قيمة الأسهم في السوق دائماً وهذا يؤكد صحة النتائج لفترة قصيرة فقط.¹

4. نموذج (Tobins' Q):

اقترح هذا النموذج من قبل (James Tobin) الذي يعتمد على حساب قيمة "q" من خلال العلاقة التالية:

$$\text{Tobins' Q} = \frac{\text{إجمالي القيمة السوقية}}{\text{تكلفة إحلال الأصول}}$$

حيث تمثل القيمة السوقية للمؤسسة متوسط القيمة السوقية للسهم مضروباً في عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال المؤسسة. فإذا كان المعامل "q" أكبر من 1 فهذا يعني أن المؤسسة قد حققت عاد كبير على استثماراتها، حيث يشير ارتفاع قيمة "q" على ارتفاع قيمة رأس المال الفكري في المؤسسة.²

إن هذا النموذج قد تجنب الانتقاد الأساسي الموجه لطريقة الرسملة السوقية، حيث قام نموذج (Tobins' Q) باستخدام تكلفة الإحلال بدلا من التكلفة التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى إرجاع الفرق بين القيمة السوقية وتكلفة الإحلال إلى تأثير الأصول الفكرية. ومع ذلك فقد وجهت له بعض من أوجه القصور من أبرزها أن القيمة السوقية للمنشأة تخضع لتأثير متغيرات خارجية مثل التدخل الحكومي، والتأثيرات السياسية، والسياسات الصناعية، وظروف العرض، هذا بالإضافة إلى عدم دقة التنبؤ بتكلفة الإحلال ومن ثم عدم دقة قياس الأصول الفكرية، وكذلك تقييم رأس المال الفكري بصورة إجمالية دون تحديد قيمة عناصره الفرعية التي يتكون منها.³

5. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

قدم هذا النموذج من قبل (Stewart) في عام 1997، وهو نموذج مهم يستخدم بصورة متزايدة من قبل المنظمات الكبيرة، حيث يعتبر بمثابة أداة تحليلية وقياسية لفهم وتقييم الاتجاه المالي الرئيسي

¹ Maryam Valizadeh Morady, "Intellectual capital measuring methods", *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, Vol 2, No 3, 2013, p 761.

² Milos Petkovi, "Relationship between Investments in Intellectual Capital and Company's Book Value: evidence from French Companies (2008-2016)", *PhD thesis*, Doctoral School of Law and Political Science, Economics and Management, University Côte d'Azur, France, 2019, pp 74-75.

³ Lim Lynn and Dallimore Peter, "Intellectual capital: management attitudes in service industries", *Journal of Intellectual Capital*, Vol 5 No 1, 2004, p183.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

للمنظمة والذي يستهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم، وهو أيضا مقياس شامل للإدارة يربط ما بين الأداء من جهة والتخطيط المالي من جهة أخرى، حسب هذا النموذج يتم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من خلال العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي المبيعات - نفقات التشغيل - الضرائب - الرسوم الرأسمالية.

هذه المعادلة لا تشير صراحة إلى الموارد والأصول غير الملموسة وبالتالي لا يحتسب النموذج مباشرة القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري ولا يضع أمام المديرين التنفيذيين إطارا محددا لإدارة مكونات رأس المال الفكري، ومع ذلك فغن التغييرات التي تحصل في قيمة (EVA) تقدم مؤشرا واضحا لمكانة وتأثير رأس المال الفكري في المنظمة والأهم من ذلك تعبر هذه القيمة عن إنتاجية المعرفة أو عن معدل إنتاجية رأس المال الفكري في المنظمة.¹

6. نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (Vaic):

يعتبر نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) أحد أهم نماذج قياس رأس المال الفكري، والذي جاء به الباحث (Ante Pulic) في سنة 2000 منتقداً الأساليب التقليدية المستخدمة آن ذاك بأنها غير مناسبة لقياس الأداء في سياق المعرفة ولا تعبر عن القيمة الفكرية التي تم خلقها²، بحيث يركز معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري على القيمة المضافة للمؤسسة والذي يمكن حسابه من خلال العلاقات التالية:³

معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) = كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) + كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) + كفاءة رأس المال البشري (HCE)

القيمة المضافة (VA) = المخرجات - المدخلات (VA=OUT-IN)

تتمثل المخرجات في جميع الإيرادات الناتجة عن بيع السلع والخدمات.

وتتمثل المدخلات في جميع نفقات المؤسسة ما عدى نفقات الموظفين.

¹ رحمون رزيقة، "مساهم رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة -"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 84-85.

² Gianpaolo Lazzolino and Domenico Laise, "Value added intellectual coefficient (VAIC) a methodological and critical review", *Journal of intellectual capital*, 14(04), 2013, p548.

³ Pulic Ante, "VAIC™ - an accounting tool for IC management", *Journal of Technology Management*, Vol 20, No (5-8), 2000, pp 706-708.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- كفاءة رأس المال المستخدم $CEE = VA/CE$ (CEE)

رأس المال المستخدم (CE) يقاس بالقيمة الدفترية للمؤسسة أي صافي الأصول.

- كفاءة رأس المال البشري $HCE = VA/HCE$ (HCE)

رأس المال البشري يقاس بإجمالي الأجور والنفقات المتعلقة بالموظفين.

- رأس المال الهيكلي $SCE = (VA-HC) / VA$ (SCE)

رأس المال الهيكلي يقاس بالفرق بين القيمة المضافة ورأس المال البشري.

المطلب الثاني: الإفصاح عن رأس المال الفكري

إن الإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية شهد اهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة كإنجلترا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا إذ أن هنالك بعض المؤسسات لا يشكل رأس مالها المادي سوى نسبة قليلة من رأس مالها الحقيقي مثل شركة "كوكا كولا" التي قُدرت نسبة العلامة التجارية لها بـ 28% من رأس مالها الحقيقي وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري إلا أنه لازال وفقاً للإطار التقليدي للمحاسبة المالية يفتقر للإفصاح عن مقدار رأس المال الفكري في القوائم المالية، إذ أن هناك اعتماد كبير على المعلومات المالية وقلة الاعتماد على المعلومات غير المالية¹

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح عن رأس المال الفكري

الإفصاح أداة لتوفير المعلومات الكافية عن رأس المال الفكري للمنظمة، للأطراف ذات العلاقة معها، بشكل موضوعي وملائم وفي الوقت المناسب، وهو هدف من أهداف محاسبة الموارد البشرية، ويمثل الترجمة الفعلية لنتائج عملية التحديد والقياس بحيث بناءً على هذه النتائج تتحدد فاعلية ودقة القرارات المتخذة من طرف جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.²

¹ سعد منشد محمد، "أثر القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 03، ع 07، 2014، ص 25.

² عصام محمد الطويل، "أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بورصة فلسطين_ قطاع الخدمات)"، مجلة جامعة الأقصى، م 22، ع 01، 2018، ص 223.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

ويعرف الإفصاح عن رأس المال الفكري بأنه عملية توصيل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية للمستخدمين المتنوعين الذين لا يستطيعون الحصول على تلك المعلومات من التقارير السنوية الاعتيادية وذلك لتلبية احتياجاتهم من المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة¹

لذلك فإن عملية الإفصاح عن رأس المال الفكري تمثل عملية تقديم كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد، القدرات والمهارات الفكرية إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهي ترتكز أساساً على ضرورة إظهار كافة المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري، حتى يتمكن مستخدمها من اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب وبالكيفية الملائمة.²

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري

يوفر الإفصاح عن رأس المال الفكري للمستثمرين ثقة كبيرة ومعلومات إضافية تساهم بشكل إيجابي في زيادة الثقة بالاستثمار بعد معرفة محتوى القوائم المالية، كذلك يزيد الإفصاح عن رأس المال الفكري إدراك مستخدمي القوائم المالية عند كيفية استخدام هذه المعلومات المضافة كمدخلات في دعم قرارات المستثمرين.³

من خلال القوائم المالية تُظهر المؤسسة كل ما تملكه بقيمته الحقيقية، ومن بين النقاط التي تبرز أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري في هذه القوائم ما يلي:⁴

- يعتبر الإفصاح أداة لإدارة المعرفة الداخلية في المؤسسة، كما أنه أداة لإدارة الكفاءات التي تحتاجها إدارة المعرفة؛
- يحسن العلاقات مع أصحاب المصالح، فهو يزيد الشفافية التي تسمح بتعزيز مكانة وسمعة المنظمة تطوير المنظمة من خلال تطوير كفاءاتها بالتدريب والتعليم المستمر؛
- يؤدي إلى تحسين بناء التقارير المالية وإضافة إليها قياس الأصول غير الملموسة والتقارير عنها بما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار.

¹ سعود جايد مشكور العامري، رأس المال الفكري أساس صناعة القرارات، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2020، ص106.

² صبرينة رياحي، "المحاسبة عن رأس المال الفكري في ظل التوجهات المحاسبية المعاصرة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 12، 2017، ص185.

³ أحمد عبد الكريم جاسم وآخرون، "أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في دعم الأداء التنظيمي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م 03، ع 01، 2019، ص516.

⁴ فرحاتي لويظة، "رأس المال الفكري، نماذج القياس المحاسبي -دراسة نظرية -"، مرجع سبق ذكره، ص119.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

حيث أنه على الرغم من أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يدخل ضمن الإفصاح الاختياري إلا أنه يحقق العديد من الفوائد للمؤسسة، منها:¹

- يعمل الإفصاح عن رأس المال الفكري على التحسين في أسعار الأسهم من خلال الحد من تقلبات الأسعار ومن ثم الزيادة في القيمة الجوهرية وانخفاض في تكلفة رأس المال وذلك لوجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والقيمة السوقية للمؤسسة؛
- يساعد في تزويد السوق بمعلومات كافية تسمح باتخاذ أفضل القرارات مما تساهم في الحد من التقلبات غير الواقعية في أسعار الأسهم.

أيضا هناك أسباب عرضتها تجربتها الخاصة بالدنمارك والسويد عن أهمية الإفصاح والتقرير عن

رأس المال الفكري، وقد تضمنت هذه الأسباب ما يلي:²

- إبراز أهم الأصول وهو الأصل البشري؛
- جذب عمال جدد للمنظمة؛
- إثبات أن المعرفة هي أهم الأصول على الإطلاق؛
- زيادة الشفافية في التقارير المالية؛
- جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين.

الفرع الثالث: الانعكاسات المحاسبية للإفصاح عن رأس المال الفكري

يترتب على الفصاح عن رأس المال الفكري العديد من الآثار منها ما هو إيجابي والمتمثل فيما قد يتحقق من منافع للمؤسسة ومنها ما هو سلبي والذي يضر بالمؤسسة وعاملها، وتتجسد هذه الآثار فيما يلي:

1. المنافع التي يمكن أن تتحقق من الإفصاح عن رأس المال الفكري: وهي كما يلي:³

- محاولة التوصل إلى توحيد مصطلح واحد لعناصر ومكونات رأس المال الفكري؛

¹ علي إبراهيم حسين وكنعان كريم جواد، "أثر خصائص الشركة في الإفصاح الطوعي عن رأس المال الفكري أدلة من الشركات العراقية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 15، ع 47، 2019، ص46.

² أحمد الفاتح عطا المنان عبد الرحيم، "دور معلومات رأس المال الفكري في تقييم الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص105.

³ بن داويدة وهيبه، "متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على القوائم المالية لمنظمات الأعمال"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص11.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط مكونات رأس المال الفكري وفقاً للقيم السائدة خاصة المكونات القابلة للتداول؛
- المساعدة في توفير البيانات اللازمة للرقابة على مكونات رأس المال الفكري لأغراض دعم المركز التنافسي للمنظمة؛
- المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأصول غير الملموسة لأغراض التقارير الاجتماعية والبيئية؛
- زيادة درجة الشفافية في القوائم المالية، مما يزيد من درجة الاعتماد عليها من مستخدميها الحاليين والمرتبين ومتخذي القرارات من داخل المؤسسة.

2. الآثار السلبية المترتبة على الإفصاح عن رأس المال الفكري: ومن أهمها ما يلي:¹

- الكشف عن بعض المعلومات التي قد تقيد المنافسين وتلحق الضرر بالمركز التنافسي للمؤسسة؛
- زيادة مسؤولية المؤسسة تجاه الغير فيما يتعلق بالقرارات التي تعتمد على قيم عناصر رأس المال الفكري التي يتم التقرير عنها، خاصة وأن هذا التقييم يتم في ظروف تتسم بعدم التأكد؛
- ما قد تتحمله المؤسسة من تكلفة لازمة لتقييم عناصر رأس المال الفكري وإعداد ونشر القوائم المالية المتضمنة تلك القيم؛
- زيادة مساحة الاجتهاد في تقويم المعلومات المرتبطة بالمؤسسة؛
- لا يحظى الإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية بالقبول العام في ظل النظام المحاسبي التقليدي؛
- التعارض مع متطلبات المراجعة الخارجية، ومن ثم معارضة المراجعون اعتماد التقارير خارج النظام المحاسبي التقليدي.

الفرع الرابع: طرق الإفصاح عن رأس المال الفكري

هناك عدة مداخل لطرق الإفصاح المحاسبي عن منافع وتكاليف رأس المال الفكري وهي كالتالي:²

¹ عبد الله بن صالح وسحنون بونعجة، "أساليب القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس: رأس المال فكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص 12.

² عامر حسن علي عفانة، "القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف الفلسطينية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2019، ص 90.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- **مدخل القوائم الإضافية:** وفي ظل هذا المدخل يتم إعداد القوائم المالية التقليدية كما يتم إعداد قوائم إضافية تتضمن معلومات غير مالية، مع الإشارة إلى عناصر رأس المال الفكري التي لم يتم رأسملتها بسبب عدم التأكد من المنافع المستقبلية المرتبطة بهذه العناصر، وتساعد هذه القوائم متخذي القرارات في تقييم رأس المال الفكري بالمنظمة، واتخاذ ما قد يترتب على هذا التقييم من قرارات.

- **مدخل القيمة الحالية:** وفي ظل هذا المدخل يتم تقييم رأس المال الفكري باستخدام الفرق بين القيمة السوقية للمنظمة وقيمتها الدفترية.

- **المدخل المركب:** سُمي بالمدخل المركب لأنه يجمع بين المدخلين السابقين، بحيث يتم التقرير فقط بالقوائم المالية عن القيم التي يمكن الاعتماد عليها، وما عدا ذلك يكون ضمن قوائم إضافية حيث أن أساس السوق يعد أفضل وسيلة لاحتواء التقلبات الكبيرة التي تتسم بها عناصر رأس المال الفكري، إلا أنه هناك عدد من عناصر رأس المال الفكري لا يتم تداولها بالسوق.

وقد أشار الباحثان "مشكور وناصر" أن طرق الإفصاح المحاسبي والتقرير عن رأس المال الفكري تتعدد وذلك لأن عملية الإفصاح هي عملية توصيل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية للمستخدمين المتنوعين الذين لا يستطيعون الحصول على تلك المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة، ولكن تحديد الطريقة الأمثل للقيام بعملية الإفصاح ما تزال غير واضحة وغير محددة بالفعل ضمن المعايير المحاسبية المحلية والدولية، وأهم الطرق المقترحة هي:¹

- طريقة الإفصاح في القوائم المالية الإضافية:

يتم بموجب هذه الطريقة إعداد قوائم مالية إضافية إلى جانب القوائم الاعتيادية، والتي تتضمن معلومات كافية ووافية عن المصاريف المدفوعة من قبل الوحدة الاقتصادية لتطوير رأس المال الفكري، كذلك بالإمكان أن تتضمن رأس المال الفكري والذي يحقق منافع مستقبلية للوحدة التي تساعد المستخدمين الخارجيين في اتخاذ القرارات.

- طريقة الإفصاح المحاسبي في صلب القوائم المالية:

¹ سعود جايد مشكور وجعفر فالح ناصر، "القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية"، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، م 01، ع 03، 2017، ص187.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

تتمثل هذه الطريقة بالإفصاح عن قيمة رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية، فهي تتضمن إفصاح عن المصاريف النقدية المبذولة من قبل أي وحدة للاستثمار في رأس المال الفكري فضلاً عن رأس المال المادي.

المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري

إن القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري يعد أمراً في غاية الأهمية إلا أنه الخوض فيه يعد صعباً للغاية، وسنتطرق فيما يلي أهم هذه الصعوبات والتحديات.

الفرع الأول: صعوبات ومشاكل قياس رأس المال الفكري

على الرغم من كل الاقتراحات المقترحة وكل العمل الجاري في هذا المجال، لا يوجد حتى الآن طريقة أو نموذج مقبول عالمياً لقياس رأس المال الفكري.

1. مشاكل عامة: يواجه المحاسبين تحديات أساسية في قياس رأس المال الفكري أهمها:¹

- أنها غير مادية؛

- لا يمكن تحديدها والوصول إليها؛

- غير قابلة للقياس المباشر.

2. مشاكل خاصة: وتتنحصر أهم المشاكل الخاصة بقياس رأس المال الفكري كما حددها بعض الباحثين

في النقاط التالية:

- مشكلة التحديد: هي المتعلقة بتصنيف أنواع الأصول المعرفية التي تبرز قيمتها وأهميتها في

أعمال الوحدة الاقتصادية وتميزها؛

- مشكلة تقدير الدخل: المشكلة المتعلقة بالدخل المتوقع الناجم عن الأصول المعرفية وما يرتبط بها

من عدم تأكد؛

- مشكلة تمييز الدخل: وهذه المشكلة تظهر مشكلة التداخل بين الأصول الملموسة وغير الملموسة

التي تؤثر في تحقيق الربح ونتائج الأعمال؛

- مشكلة تقدير العمر الإنتاجي: في تحليل الدخل فإن تقدير العمر المتبقي للأصول غير الملموسة

والتي تشكل الأصول المعرفية؛

¹ سهير حسين حسن، "تقويم رأس المال الفكري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 108، 2016، ص 255.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- مشكلة رسملة الدخل: بهدف احتساب القيمة الحالية للدخل المستقبلي لأبد من تقسيم الدخل المتوقع من الأصل المعرفي على معدل خصم ملائم؛¹
- صعوبة التخصيص: إن أداء الوحدة الاقتصادية لا يمكن ربطه بطريقة خطية أو مباشرة بالمعرفة التي أدت إليه؛
- مشكلة توليد الطلب على المعرفة: تعد هذه المشكلة حقيقية وأكثر صعوبة من توليد الطلب على السلع المادية؛
- مشكلة كم قيمة المعرفة: إن المعرفة في حالات كثيرة هي معرفة ذاتية ضمنية خاصة لهذا فإنها عالية القيمة إذا ما اشترك صاحب المعرفة في فريق متجانس ومتآلف؛
- مشكلة المعرفة الرديئة: يمكن أن تون المعرفة رديئة ومزيفة لهذا فإن قياسها ليس فقط بلا جدوى وإنما قد يؤدي إلى الإساءة أو التقليل من أهمية المعرفة الإيجابية؛²
- مشكلة ما هو المطلوب قياسه في رأس المال الفكري: هي مشكلة تقع في جوهر عملية القياس لإنتاجية العمل المعرفي، فالمعرفة قد لا تكون ذات أهمية للوحدة الصناعية ما لم تنعكس على عملياتها، تكنولوجياتها، منتجاتها وخدماتها، في المنظمات الاستشارية فإن المعرفة بحد ذاتها مهمة في إنشاء قاعدة المعرفة من أجل نطاق واسع من الاستشارات والخدمات التي تقدمها؛
- مشكلة كون المعرفة رصيد أم تدفق: عندما تتحول المعرفة إلى معلومات مكافئة فتصبح كشيء مملوك للشركة يمكن الحصول عليه ونقله وخزنه وهذا على وفق المنظور المحاسبي، في حين أن المنظور الإداري ينظر إلى المعرفة على أنها تدفق يتم من خلالها تحقيق الأداء وإنشاء القيمة وبالتالي لا يمكن فصلها عن حاملها.³

ثانياً: آفاق وتحديات قياس وتقييم رأس المال الفكري:

تواجه عملية قياس وتقييم رأس المال الفكري عدة تحديات أهمها:⁴

¹ عدوكة لخضر وآخرون، "منظور رأس المال الفكري وطرق قياسه"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، م 03، ع 01، 2019، ص 236.

² منهل مجيد أحمد وانتصار عبد الرضا عبد الله، "التحديات التي تواجه المحاسبين العاملين بالوحدات الصناعية في قياس رأس المال الفكري لاستطلاع آراء عينة مختارة من المحاسبين في محافظة نينوى"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 01، ع 01، 2011، ص 122-123.

³ فاضل نبي عثمان، "مداخل قياس رأس المال الفكري محاسبياً"، مجلة بحوث مستقبلية، ع 27، 2009، ص 112.

⁴ رزقي محمد ومهيد فاطمة الزهراء، "مشكلات تقييم وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 01، 2014، ص 96.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- العمل على تطوير حقوق الملكية: إن الحاجة إلى تطوير أنظمة الملكية تتزايد سواء من أجل الاستجابة لحاجات الصناعات الجديدة، أو من أجل إعطاء أهمية كبيرة لحقوق الملكية في المجالات الأخرى كالصناعات الصيدلانية والكيمائيات، فالشركات بحاجة إلى تطوير أنظمتها الخاصة بالملكية الفكرية وأن يتجه هذا التطور نحو شمول لا ملموسات أخرى من خلال تمثيلها بفقرات محددة قابلة للتحويل إلى عوائد، فإن اللاملموسات الأخرى التي لازالت خارج دائرة القياس، بحاجة إلى التمثيل لتصبح قابلة للقياس والتقييم؛
- الربط بين مدخلات ومخرجات اللاملموسات في المؤسسات: إن واحد من الأسس في عملية والتقييم لللاملموسات المؤسسة هو تحسين القدرة على الربط الفعال بين المدخلات التي تقدمها المؤسسة لللاملموسات، والعوائد التي تنتج عنها بطريقتها يمكن التعويل عنها؛
- زيادة الاعتراف بالقيمة الحقيقية لرأس المال الفكري على الرغم من القصور الكبير في الأساليب المحاسبية والمؤشرات المالية التقليدية التي لازالت تقف عقبة أمام القبول بمحاسبة رأس المال الفكرية وإخضاعها للمراجعة مثل الأصول الأخرى؛
- الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه رأس المال الفكري في الأداء الكلي للشركة، على صعيد النتائج المجردة أو على المعايير التنافسية؛
- أن إدارة رأس المال الفكري لها جانبان محاسبي وإداري، فمن حيث المجال المحاسبي هناك حاجة إلى معرفة كيفية إبرازه في النتائج المالية للمؤسسات، وكل نتائج البحث بينت حرية اختيار المؤسسة لأسلوب قياس رأس المال الفكري.

الفرع الثاني: صعوبات ومشاكل الإفصاح عن رأس المال الفكري

في ظل تعدد المفاهيم والمقاييس وطرق الإفصاح عن رأس المال الفكري فإنه مما لا شك فيه أن التعامل مع الموارد البشرية ورأس المال الفكري على أنها ضمن أصول المؤسسة فغن ذلك يستلزم إدراجها ضمن القوائم المالية المعدة.

أولاً: محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري

يمكن تناول هذه المحددات وتلخيصها في النقاط التالية:¹

¹ مزهود عبد المجيد، "أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق شركات رأس المال المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- **حجم المؤسسة:** وفق هذا المحدد كلما زاد حجم المؤسسة زاد مستوى الإفصاح الاختياري المحاسبي حول رأس المال الفكري؛
- **ربحية المؤسسة:** كلما زادت ربحية المؤسسة كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري المحاسبي عن رأس المال الفكري؛
- **تركيز المؤسسة:** إن المؤسسات التي تتسم بتركيز الملكية في عدد قليل من المساهمين يكون من المتوقع أن تنخفض فيها تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومة بين الإدارة والمساهمين، حيث تحاول المؤسسات تحسين الإفصاح الاختياري عن المعلومات من خلال إرسال إشارات بأن المديرين يعملون على تحقيق احتياجات أصحاب المصالح؛
- **نوعية الصناعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري:** تسعى المؤسسات إلى إرسال إشارات إيجابية من خلال تحسين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري والمعلومات الاختيارية، وهذا بأنها تلتزم بأفضل الممارسات في مجال الصناعة؛
- **عمر المؤسسة:** كلما زاد عمر المؤسسة كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكر؛
- **حجم مكتب المراجعة:** كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما زاد مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

ثانياً: معوقات الإفصاح عن رأس المال الفكري

تتجسد هذه المعوقات أساساً في النقاط التالية:

- **مشكلة المعرفة:** عدم تدارك أهمية رأس المال الفكري في إضافة وخلق قيمة داخل المؤسسة؛
- **مشكلة عدم التأكد:** مشكلة خاصة بالمصدقية والاعتمادية للمعلومات الخاصة برأس المال الفكري؛
- **مشكلة الملكية:** مشكلة عدم المقدره على امتلاك الكفاءة التي يمكن الإفصاح عنها؛
- **مشكلة الإدارة:** وتعني أن ممثلوا الأسواق المالية قد يمتلكهم التردد حول المقاييس المعروضة من قبل الإدارة تجاه رأس المال الفكري؛

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال الفكري

- صعوبة التقييم: وذلك لأن جميع الجهات المنوطة بوضع المعايير المحاسبية لا يعترفوا إلا بالتقييم المحددة والتي لها أداة إثبات والتي لها تقييم موضوعي ولذلك لم يتم الاعتراف بأغلب الأصول غير الملموسة.¹

¹ أحمد الفاتح عطا المنان عبد الرحيم، "دور معلومات رأس المال الفكري في تقييم الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان"، مرجع سبق ذكره، ص 106.

تناولنا في هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للتطور التاريخي لمفهوم رأس المال الفكري وكذلك إبراز أهمية رأس المال الفكري ومختلف مميزاته والدور الذي يؤديه داخل المؤسسة، كما تم تسليط الضوء على مداخل إدارته وعرض أهم طرق قياسه والإفصاح عن رأس المال الفكري وتطرقنا أيضاً إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية القياس والإفصاح عنه، وقد خلصنا إلى:

- فترة تسعينيات القرن الماضي تعد أهم مرحلة التي شهدت بزوغ وتداول مصطلح رأس المال الفكري وكذا تبنيه من مختلف المؤسسات والباحثين؛
- يتميز رأس المال الفكري بأن له قيمة متزايدة بالابتكار والابداع والتطوير، والاستثمار فيه يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة وكذا تقويم أدائها؛
- يوجد العديد من الدراسات التي صنفت رأس المال الفكري إلى مجموعة من المكونات وقد اتفقت أغلبها أنه يتكون من: رأس المال البشري رأس المال الهيكلي ورأس المال العلاقتي؛
- تصنف مقاييس رأس المال الفكري إلى مقاييس مالية وأخر غير مالية، وقد أجمع الباحثين على أفضلية المقاييس المالية حيث أنها تعتمد على مؤشرات وأرقام يمكن حسابها؛
- لا تزال عملية الإفصاح عن رأس المال الفكري صعبة وحتى يمكن القول إنها غير موجودة كونها تدخل ضمن الإفصاح الاختياري وهناك من يعتبرها من ضمن أسرار المهنة.

الفصل الثاني

يحتل الأداء المالي للبنوك التجارية مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات إذ ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث في العلوم المالية والإدارية والاقتصادية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها البنوك التجارية قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطلق يكون من الضروري تحقيق العوائد القصوى واستمرار المصارف في التقدم والنمو لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ولذا فإن الأداء المالي للبنوك التجارية يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية إذ يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف البنك والتعرف على اتجاهات الأداء فيه وبالتالي فإنه يوفر أساساً في تحديد مسيرة البنوك التجارية ونجاحها ومستقبلها.

وسنحاول في هذا الفصل استعراض هذه الوظائف، الموارد والاستخدامات. والذي قسمناه إلى:

مبحث أول: ويتطرق مدخل للأداء المالي في البنوك التجارية

مبحث ثاني يتناول الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

أما المبحث الثالث الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

المبحث الأول: مدخل للأداء المالي في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف والعمليات تحاول من خلالها تحقيق عوائد مناسبة، وهي عبارة عن مكونات قوائمها المالية. كما تختلف مواردها واستخداماتها وتتنوع حسب أهدافها، سيتم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على نشأة وتطور البنوك التجارية وأهم مواردها ومجالات استخداماتها، وكذا التعريف بالأداء المالي في البنوك التجارية وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول: نبذة تاريخية حول نشأة البنوك التجارية

تعود كلمة بنك إلى أصل الكلمة الإيطالية المعروفة باسم (بانكو) وهي تعني المنضدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى¹، حيث أن هؤلاء الصيارفة هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديهم بقصد حفظها مقابل ايصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال يأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى اس الذهب مكدسة في خزائن الصائغ وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الاقراض.²

أما خلق النقود أو اصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يتقنون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ. وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري. ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م ثم توالي ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك امستردام عام 1609 وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.³

¹ علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 03.

² زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 11.

³ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 41.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل".¹

البنوك التجارية هي: "لعبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشائها والبحث عن الودائع".²

عرف أيضا البنك التجاري بأنه: "هو مؤسسة مالية تهدف إلي التأثير علي خلق الائتمان وتوزيعه بما يحقق أهداف السياسة النقدية للدولة، كما يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة المدخرات وتوجيهها نحو الإنتاج ودعم الصناعات بما تحتاج إليه من رأسمال".³

وقد عرف الأمر (22-45) المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصوغة في المواد(225،221،222،224) من هذا الأمر".⁴

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية ووظائفها

تسعى البنوك التجارية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:⁵

1. الربحية: تسعى البنوك من خلال منحها التمويل للمشروعات إلى الحصول على أكبر عائد ممكن يسمح لها بتغطية تكاليفها الناجمة عن الأموال المقترضة وتحقيق ربحية تنافسية تضمن لها الاستمرارية في القطاع البنكي، وتتمثل أغلب نفقات البنك في الفوائد على الودائع، فيما تعتبر الإيرادات أكثر مرونة.

2. السيولة: تعتبر الودائع تحت الطلب من أهم موارد البنك، لذلك يجب الاحتفاظ بنسبة مئوية من هذه الودائع لمقابلة عمليات السحب، حيث أن التخلف عن رد الوديعة قد يوقع البنك في أزمة ثقة ويسئ إلى سمعته لذلك يجب إدارة سيولة البنك بشكل منظم.

¹ سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص 145.

² خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008، ص 88.

³ حمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 110.

⁴ الأمر (03-11) المؤرخ في 23 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع52، 27 أوت 2003.

⁵ أمال سكور، "أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة مقارنة بين العمومية والبنوك الخاصة-"، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 17.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

3. الأمان: بصفة البنك متاجرا بأموال الغير فإنه من واجبه الحفاظ على هذه الأموال التي ائتمن عليها، ويتوقف هدف الأمان بالنسبة للبنك على مدى ثقته في الاستثمار الجيد لأمواله، فعند منحه للقرض يتوقع البنك:

- استرداد قيمة الدين كاملة؛
- استرداد الدين في الأجل المحددة؛
- الحصول على فائدة محددة.

وتتوقف تلبية هذه الشروط على مدى ملاءة الزبون وسمعته، وبالتالي فههدف الأمان بالنسبة للبنك مرتبط بالطرف الآخر، أو بالظروف الاقتصادية الكلية في حال الاستثمارات الأخرى.

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية، وأخرى حديثة.

أولاً: الوظائف التقليدية

والتي تتمثل في:¹

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل وخاضعة لإشعار).
2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:
 - منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
 - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
 - التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيع وشراء لمحفظتها أو المصلحة عملائها؛
 - تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
 - تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء والتعامل بالعملات الأجنبية بيع وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية؛

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية -، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ثانياً: الوظائف الحديثة

بالإضافة الوظائف التقليدية تم استحداث وظائف أخرى والمتمثلة في تقديم خدمات متنوعة أبرزها:¹

- إدارة الأعمال والممتلكات وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- تمويل الإسكان الشخصي؛
- ادخار المناسبات؛
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير؛
- خدمات البطاقة الائتمانية؛
- تحصيل الفواتير بشتى أنواعها؛
- تحصيل الشيكات والكمبيالات؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية

أولاً: موارد البنوك التجارية

1. الموارد الذاتية (الداخلية)

تتمثل في ما يلي:²

1.1. رأس المال المدفوع: يتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس

¹ بلعزوز بن علي وعبو هودة، "الأخطار المالية في البنوك التقليدية والإسلامية -دراسة مقارنة-"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص 13.

² محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2012، ص ص 45-46.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

2.1. **المخصصات والاحتياطات والأرباح غير الموزعة:** المخصصات هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في بداية الفترة المالية، وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك في فيها ومخصصات خسائر مخفضة الأوراق المالية، الضرائب، أما الاحتياطات فهي الأرصدة التي يجنيها المصرف من صافي أرباحه المعدة والقابلة للتوزيع على المساهمين وبعض هذه الاحتياطات قانونية إجبارية يلتزم المصرف بتكوينها بنص القانون والبعض الآخر طوعية تكونها لتدعيم مركزها المالي.

3.1. **سندات طويلة الأجل:** إن رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للبنك التجاري، أما المصادر الحديثة فتتمثل في سندات طويلة الأجل وهي المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال ضمن أموال المصرف الخاصة.

2. الموارد غير الذاتية (الخارجية):

1.2. **الودائع:** وهي تمثل إيداعات الأفراد والمؤسسات التجارية لديها، وهي إمكانياتها في تكوين النقود من خلال استثمار ودائع بقصد تكوين أو زيادة مواردها التي تستفيد منها في مزاولة نشاطها الاقتصادي.

وتنقسم الودائع إلى:¹

- ودائع جارية (تحت الطلب): وهي الودائع التي يمكن سحبها وفي أي لحظة وبمجرد الطلب، ولذا يطبق عليها حسابات جارية ولا يستحق عليها أي مقابل العميل أو المودع.
- ودائع ثابتة لأجل: تتمثل هذه الودائع في المبالغ التي يتم إيداعها لدى البنوك التجارية وتضل فترة زمنية معينة، لا يكون للعميل الحق في سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انتهاء أجل الوديعة، حيث أن هذه الفترة سبق الاتفاق عليها بين العميل والبنك مقابل فائدة محددة.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-59.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- ودائع ثابتة بإخطار: وهذه الودائع تكون لفترة زمنية معينة ولكن يلتزم المودع بإخطار وإشعار البنك بالسحب منها قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها.
- ودائع التوفير: وهي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار، وفي نفس الوقت تكون مصدرا لموارد البنك، ومعدل الفائدة عليها أقل من الودائع الأخرى.
- الودائع الائتمانية: وهي ليست نتيجة إيداع حقيقي، وإنما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، واستخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها.

2.2. الحسابات المدينة لدى البنوك الأخرى: هي تشمل جميع التزامات البنك من قبل البنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية، وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل بإخطار وهي تمثل مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها المصرف على الموارد المالية التي يحتاجها في القيام بالتي يحتاجها في القيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

3.2. القرض من البنك المركزي: البنك المركزي باعتباره بنك البنوك أو الأب الروحي لها كثيرا ما تلجأ المصارف التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة لها، خصوصا في الفترة التي يزيد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض منها (مثل فترات الموسم الزراعية)، وبالطبع البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض البنوك التجارية أو الإحجام عن ذلك، وذلك بتفاوت السياسة الائتمانية والنقدية التي يمارسها والتي يريد تحقيقها.¹

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

البنك التجاري هو أصلا مشروع يهدف إلى تحقيق الربح ولذلك هناك مصلحة ذاتية له في عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا، بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة غير أن الاستخدامات المتاحة أمام البنوك التجارية تواجه دائما بوجود علاقة عكسية بين ربحيتها (العوائد التي تدرها) وسيولتها (إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبدون خسارة) الأمر الذي يمكن معه تصنيف هذه الاستخدامات وفق تغليب أحد العاملين (الربحية والسيولة).²

¹ حسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 162.

² إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 207.

1. القروض

تمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ويمكن تصنيفها حسب آجالها إلى الأنواع التالية:¹

– **قروض طويلة الأجل:** هو الائتمان الذي تفوق مدته سبع سنوات، وهذا النوع من القروض موجه

لتمويل الأصول الثابتة، أي الاستثمارات الثقيلة، كالمباني والمعامل، التجهيزات الضخمة... إلخ، أي الاستثمارات التي فترة إهلاكها تتجاوز سبعة سنوات، وهذا النوع يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى عشرون سنة أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري والرهن الحيازي، أما الفائدة عن هذا النوع من القروض فتحددها السلطات المعنية.

– **قروض متوسطة الأجل:** هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنة وتقل عن عشرون سنة، فبعد أن كان يقتصر التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.

– **قروض قصيرة الأجل:** هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية، ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها، وله عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي وليس هناك خطورة من زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز أجلها السنة حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي .

2. المستحقات على المصارف

وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل: الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة، حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد مرتفع نسبياً ، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي، فكلما كان

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 257.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

هذا الأخير واسعاً ونشطاً أصبح الاستثمار فيه مناسباً وأكثر انتشاراً واستقراراً في مستويات أسعار هذه الأوراق.

3. الأرصدة النقدية الجاهزة

تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية،

ويحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

4. أصول ثابتة

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية، إلا أن دورها يعتبر ثانوياً في أنشطة البنوك التجارية بالمقارنة مع دورها في مشروعات أخرى.

5. أوراق حكومية قصيرة الأجل

وتكون عادة في شكل أذونات خزانية، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

6. الأوراق التجارية القابلة للخصم

يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.¹

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية

¹ أحلام بوعبدلي، "تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص22.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

لقد نال الأداء المالي أهمية بالغة من قبل الباحثين والاداريين والمستثمرين حيث يعتبر من أكثر المواضيع التي خضعت للدراسة والتحليل لما يعكسه من فاعلية الإدارة وكفاءتها في استخدام مواردها حيث تتبع أهمية الأداء المالي للبنوك التجارية بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم أداءها من زوايا عدة وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنوك التجارية لتحديد جوانب القوة والضعف في البنك والإفادة من البيانات التي يوفرها قياس هذا الأداء تحديداً لترشيد وتوجيه القرارات المالية للمستخدمين.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء

قبل الخوض في مفهوم الأداء المالي لا بد من التطرق إلى مفهوم الأداء، حيث يعد الأداء مفهوماً جوهرياً ومهماً بالنسبة للبنوك التجارية بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام البنوك التجارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الأداء إلا إنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد له، ويبقى الأداء مجالاً خصباً للبحث والدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية سواء كانت الخارجية أم الداخلية منها، إن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه والتي يستخدمها المدراء والباحثين.¹

ويمكن تعريف الأداء بأنه تعبير عن كيفية توظيف المصرف لإمكانيته وموارده المتاحة على وفق معايير معينة وبطريقة متوازنة بهدف تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأمد بغية الاستمرار في مجال الأعمال.²

ثانياً: مفهوم الأداء المالي

كان ينظر للأداء المالي ولفترات طويلة بأنه القدرة على الحصول على الأرباح، أما اليوم فإن الأداء المالي كمفهوم أصبح يتسم بمعاني مختلفة تعتمد على وجهة نظر المستفيد من المعلومات المالية وحسب المزايا التي يرغبون الحصول عليها من الشركة فالمديرون يتطلعون إلى الرفاهية والحصول على الأرباح،

¹ صلاح الدين محمد أمين الامام وميساء عامر حسن، "تأثير السيولة المصرفية في الأداء - دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 122، 2019، ص 131.

² شيرين عزيز محمد وخالد عزيز فرحان، "دور قيم الثقافة المحاسبية في تعظيم الأداء المالي - دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 26، ع 119، 2020، ص 583.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

والمساهمون ينظرون الى قدرة الشركة على توزيع الارباح من اجل استثمار رأس المال، والعاملون يرغبون بالعمل المستمر ويرغبون في رفع اجورهم عند تحقيق أداء عال، والشركاء التجاريون يبحثون عن ملاءة الشركة المالية واستقرارها والحكومة تنظر للأداء المالي من خلال قدرة الشركة على دفع الضرائب، وشركات الائتمان تريد ضمان قدرة الشركة على تسديد التزاماتها في التاريخ المحدد، والمجتمع ينظر الى الاداء المالي بقدرة الشركة على توفير فرص عمل للأفراد لما تمتلكه هذه الشركات من مسؤولية اجتماعية تتطلب منها خدمة جميع أبناء المجتمع.¹

ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.²

وتعرفه منظمة التنمية العربية: "بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة."³

كما يعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشركات أعمالها لتحقيق غاياتها كما أنه يعكس المركز المالي لها.⁴

ويعرف أيضا بأنه انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق أهدافها أو النتائج النهائية لنشاط المؤسسة.⁵

كما يعرف بأنه انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بالاعتماد على الميزانية وحساب الأرباح، فضلا عن قائمة التدفقات النقدية والذي يوضح الحالة الحقيقية لأعمال البنك خلال فترة معينة.⁶

¹ عبد العزيز شوش عبد الحميد وهدى مثنى علي العزاوي، "إدارة الذمم المدينة وأثرها على الأداء المالي دراسة تطبيقية لعدد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 04، ع 44، الجزء 02، 2018، ص 168.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45.

³ فائز الصبيحي وثامر خليف رجا، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة للمدة 2011-2017"، مجلة جامعة الإنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 12، ع 29، 2020، ص 86.

⁴ عبد الغني خلادي وأنيس هزلة، "مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة الميادين الاقتصادية، م 01، ع 01، 2018، ص 66.

⁵ وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 42.

⁶ طالب علاء فرحان وشيخان مشهداني ايمان، الحوكمة المالية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 68.

ويعود السبب في تباين مفهوم الأداء المالي إلى:

1. اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية

حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وأيضا مواجهة المصاعب والعقبات المالية...، حيث أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين وجهات نظر المهتمين، فهناك "الجماعة النقدية" حيث تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلية عاجلة أو آجلة، في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية؟ -كعدم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي -أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها.¹

2. تطور النظرية المالية

كذلك نجد أن من أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي تطور النظرية المالية من كلاسيكية إلى معاصرة في ظل تغير عدة معطيات منها التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحدة المنافسة والتطور التكنولوجي وكذا ندرة الأموال وتكلفتها العالية، كلها ساهمت في اعطاء مفهوم جديد للمالية داخل المؤسسة ومنحتها صفة جديدة هي البحث عن مصادر تمويل الأقل تكلفة ومنه تم الفصل بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال المالي في المؤسسة.²

3. تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية:

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع إلى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، ذلك أن المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد يقدر يفوق قيمتها

¹ دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، م 04، ع 04، 2006، ص 42.

² قاييرية سيف الدين، "التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة سونالغاز -الجزائر-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2016، ص 164.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

المحاسبية فضلا عن عدم تفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح، مدة الإهلاك...) في فترات التضخم والوهم النقدي ولكن سرعان ما تغطنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمرودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، وهذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب القياس الأداء وقياس القيمة. في نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا وموازاة مع المؤشرات السوقية، لما تكتسبه هذه المؤشرات من قوة وتفسير البيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة.

حيث أن المؤسسات الرائدة في الأداء هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناءً على أهداف واضحة وفي ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تدنية عدم التأكد في بيئتها بفضل أساليب وقرارات منهجية وسليمة وهذا تعتقد أنه يعزز من موضوع البحث في علاقة القيمة بالأداء المالي، باعتبار أن قيمة المؤسسة تتحدد بأساليب التنبؤ بمستقبلها، وذلك باستعمال نماذج المحاكاة المالية¹.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

1. **العوامل الداخلية:** تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحياتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات، وتتمثل أهم هذه العوامل في:²

- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك التجارية وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتمثل الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في الوظائف الإدارية في المؤسسات ويتضمن التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة المصرفية و التمايز الأفقي هو

¹ عقبي حمزة، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص 110 109.

² عبد الباقي بضياف وآخرون، "تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)", مجلة الباحث، م 18، ع 01، 2018، ص ص 552-553.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين؛ ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات المصرفية من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة

- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة المصرفية لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية والتي تلزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح

- **أرباح أو خسائر القروض:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية البنوك عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض.

- **السيولة:** يقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان.

- **الحجم:** يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات المصرفية إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي وهذه الحالة هي الأكثر واقعية

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونها يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، حيث أن الدخل الناتج عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وخاصة الدخل الناتج من القروض.

2. **العوامل الخارجية:** للمؤسسة عدة عوامل خارجية التي تؤثر على أدائها المالي والتي يصعب عليها السيطرة، وإمكانية المؤسسة فقط وضع توقعات مستقبلية لهذه العوامل ومحاولة تقييم خطط لمواجهةها والحد منها ومن هذه العوامل:¹

- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية وتمر بها حالياً، حيث عانت سورية سابقاً من سنوات حصار عديدة، وتعاني حالياً من أزمة كونية شهدت خلالها أوضاعاً سياسية واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المصارف التجارية، حيث استهدفت أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتوقف نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عليها، وانعدام الأمن على الطرق الناتج عن أعمال القرصنة التي ينفذها المسلحون، بالإضافة إلى صعوبة وصول موظفي المصارف إلى أماكن عملهم. يضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على المصارف السورية وتجميد أرصدها في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب تجار العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلباً على إجمالي موجودات ومطالب المصارف التجارية، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير في ربحيتها.

- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها

¹ منذر مرهج وآخرون، "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، م 36، ع 02، 2014، ص ص 334-335

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطالباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث إنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد. إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحياناً وبهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية. كما أن قوة الجهاز المصرفي ومثابته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف. كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة.

- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف
- التغيير التكنولوجي والعلمي المؤثر على نوعية الخدمات.¹

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تعد عملية تقييم الأداء المالي العنصر المرجعي الذي يجري عبره معرفة نتائج عمل البنوك على مختلف أهدافها بغية السعي في تقويم الانحرافات وتدعيم الإيجابيات لأداء العمل التنظيمي.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يشير تقييم الأداء إلى مجموعة من الأساليب والطرق التي تساعد في جمع البيانات والمعلومات وفقاً للأسس والمبادئ السليمة لتحديد مدى تحقيق الأهداف.² وتعرف عملية تقييم الأداء على أنها تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقيق الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً، بالإضافة إلى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأس مالية.³ وقد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما نجده في أحيان كثيرة يُعبر عن انجاز مهام.⁴

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها قياس للنتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمنشأة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمنشأة.⁵

¹ كردوسي محمد، "دور محاسبة التسيير في قياس الأداء للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، م 03، ع 02، 2020، ص 185.

² مخلد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس، "تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ع 39، 2016، ص 307.

³ عزوزة أماني، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية"، مجلة دراسات اقتصادية، م 01، ع 04، 2017، ص 84.

⁴ دادن عبد الوهاب، حفصي رشيد، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، م 03، ع 02، 2005، ص 49.

⁵ عماد دلول ومحمد فوزي مهدي، "تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 23، ع 99، 2016، ص 468.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

عملية تقييم الأداء المالي تحقق جملة من الأهداف أهمها:¹

- التعرف عن نقاط القوة والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها لغرض وضع الحلول اللازمة لها؛
- توفير للأجهزة الرقابية بيانات ومعلومات إحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف مما يسهل عملية ومتابعة نشاطاتها لضمان تحقيق الأداء الأفضل؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة لغرض النهوض بأدائها؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف، تسهم في وضع البيانات والدراسات والبحوث المستقبلية.

كما تستهدف عملية تقييم الأداء المالي ما يلي:²

- وضع نظم المتابعة لرقابة وقياس الأداء بما في ذلك استطلاع رأي أصحاب المصلحة بهدف تبسيط الإجراءات وخلق المناخ المناسب لأداء العمل؛
- اقتراح نماذج إعداد ومتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية؛
- متابعة تقييم الأداء المؤسسي وفق معايير مؤشرات الأداء المطلوبة واقتراح التوصيات للارتقاء بمستوى الأداء؛
- متابعة تنفيذ استراتيجية الوزارة والخطط التفصيلية للإدارة بهدف ربط الخطط التشغيلية بالركائز الأساسية لاستراتيجية المؤسسة؛
- تطوير الأداء بالإدارات التابعة لذلك من خلال تقييم وتحسين الإجراءات وفقاً لمواصفات الجودة الشاملة؛
- استخلاص عوامل النجاح الأساسية التي تحدد ملامح ورؤية المؤسسة المستقبلية.

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

¹ سميرة فوزي شهاب، "تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف إيلاف الإسلامي في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 15، ع 45، الجزء 01، 2019، ص 06.

² فائق جواد كاظم، "دور رأس المال الفكري في تعزيز الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 20، ع 78، 2014، ص 197.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن ابرازها في الآتي¹:

- بين تقييم الأداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في المصرف من مدة الى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وأليات تعزيزه؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛
- يقدم تقييم الأداء إيضاحات للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

الفرع الرابع: معايير تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

- المعايير هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم للحكم على ملائمة نسبة ما، وتتمثل هذه المعايير في التالي²:
- **المعايير المطلقة (النمطية):** هي المعايير التي تستخدم للحكم بموجبها على وضع المؤسسة على اختلاف نوعها وعمرها ووقت التحليل، وتأخذ شكل قيم ثابتة لنسب معينة متفق عليها بين الشركات مثل: نسب التداول (2) مرة.

¹ سلطان جاسم النصراوي ومرتضى جابر حمادي، "تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015-2018"، مجلة الاقتصاد والإدارة، م 09، ع 33، 2020، ص 249.

² عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، "التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، م 04، ع 02، 2019، ص 152.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- **معايير الصناعة:** معايير تتخذها صناعة معينة كمقياس للحكم على سلامة النسبة المالية وتوضع هذه المعايير من قبل غرفة الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد
- **المعايير التاريخية:** تعتمد على دراسة أداء المؤسسة لعدة سنوات متتالية في الماضي واعتباره معياراً لتقييم أدائها الحالي واتجاهاته، ويستخرج من خلال حساب المتوسط الحسابي لنسبة معينة في فترات سابقة واتخاذ هذا المعدل كمعيار للحكم على النسبة المستخرجة.
- **المعايير المستهدفة أو المخططة (المعايير الوصفية):** وهي نسب تستهدفها المؤسسات لتحقيقها من خلال الموازنات، وتقرن النسب المتحققة مع تلك المستهدفة، فتبرز الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة

الفرع الخامس: خطوات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:¹

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وذلك لحساب مختلف النسب المؤشرات؛
- حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء، كنسب الربحية، والسيولة، والنشاط، والرفع المالي، والتوزيعات... الخ. وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تُستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب. لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بالأداء المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة اعتماداً على عملية تقييم الأداء المالي بعد تحديد الفروقات ومعرفة أسبابها وأثرها على المؤسسات، وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع السادس: متطلبات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب وبشكل يعمل على تقادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة، وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة والتي تستلزم ما يلي:²

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² حبي أحمد وزبيدي البشير، "دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي"، مجلة المناجير، م 02، ع 01، 2015، ص ص 76 77.

1. ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة

إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف، فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم الأعمال.

2. ضرورة وجود معايير واضحة للأداء

يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناءً على الأسس والمعايير المحددة.

3. ضرورة توافر نظام معلومات سليم وفعال

يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توفر البيانات الفصلية والسليمة في الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات

4. استمرارية تقييم الأداء

ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل، حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر، وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا.

5. التكامل مع العملية الإدارية

إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد المدى على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده

6. يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه

يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوفر الشروط التالية:

- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، وإنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها؛
- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير والمؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية.

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تعتبر المؤشرات المالية من الأساليب التقليدية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم تعتمد بدرجة كبيرة على دقتها وقابليتها لقياس الأداء المالي بشكل سليم، وسنستعرض في هذا المبحث أهم ثلاث مؤشرات مالية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وهي (مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية ومؤشرات المخاطرة).

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية

تعد الربحية هدف أساسي لكافة البنوك التجارية لتحقيق بقائها واستمرارها في تأدية أنشطتها لذا فان الربحية تعد الأداة المهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها، والاستخدام الأمثل لتلك الموارد وذلك بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن، بحيث لا تقل قيمة ذلك العائد عن العوائد الممكن تحقيقها عن الاستثمارات البديلة.

الفرع الأول: مفهوم الربحية

تصنف الربحية كأحد المصادر الأساسية والرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الزابحة وذات رأس المال الكافي وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.¹

ويمكن تعريف الربح أو صافي الدخل على أنه عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع.²

¹ صخر مرعي حسن بني خالد ومجد مصطفى راشد المومني، "معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للفترة من عام 2007-2016م"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، م05، ع01، 2018، ص 361.

² تهتان موارد وشروقي زين الدين، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)", المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، م01، ع01، 2014، ص 33.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

والمقصود هنا ضرورة حصول البنك على فوائد وأرباح من القروض التي يقوم بمنحها، وذلك لمواجهة كافة أعبائه والتزاماته الإدارية وتغطية حقوق أصحاب الموارد في البنك من عملاء وبنوك ومؤسسات أخرى.¹

الفرع الثاني: أهمية الربحية

للربحية أهمية كبيرة عند البنوك التجارية تكمن فيما يلي:²

- وسيلة لتنمية رأس المال كمصدر للتمويل الذاتي، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عندنا تقرر إدارة البنك زيادة رأسمالها؛
- الأرباح مهمة لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك مثل مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة ومخاطر سعر الفائدة؛
- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين؛
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

الفرع الثالث: وسائل تعظيم الربحية

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها:³

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو العملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالبا ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلا لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية؛
- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالبا ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية

¹ مليكة زغيب وابتسام قويدر، "مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وكالة قسنطينة وحالة البنك الخارجي الجزائري"، مجلة أبعاد اقتصادية، م03، ع01، ص 212.

² أحلام بوعبدلي ونزيهة مرسللي، "أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 06، 2016، ص 47.

³ مقبح صبري، "محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري"، مجلة الحقيقة، م13، ع04، 2014، ص 383.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام؛

- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

الفرع الرابع: مؤشرات الربحية في البنوك التجارية

تسعى المصارف لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف، ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعت المصارف إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة الربحية¹، حيث تهتم نسب الربحية بقياس وتقييم القدرة المالية على تحقيق أرباحها من الأصول المتاحة²، وفيما يلي أهم هذه النسب:

- **العائد على الأصول (ROA):** يمثل مدى كفاءة إدارة البنك على استخدام مجموع أصوله، أي نسبة العائد عن كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول، ويحسب بالعلاقة التالية: العائد على الأصول = الدخل الصافي / إجمالي الأصول.³

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** يعد من أهم مؤشرات قياس ربحية البنك، ويمثل معدل العائد على حقوق المساهمين والذي يحتسب من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية والعلاقة كالتالي:

العائد على حقوق الملكية = الدخل الصافي / حقوق الملكية.⁴

- **نسبة العائد على الودائع:** ذا المؤشر على قدرة المصرف على توليد الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في نشاطات استثمارية مختلفة وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد البنك، ويحسب المؤشر من خلال الصيغة التالية: صافي الربح / إجمالي الودائع x 100.¹

¹ عزومي وصفي عوض، "تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية - دراسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 16، ع 22، 2020، ص 25.

² عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، "دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، م 05، ع 02، 2018، ص 281.

³ شريفة جعدي، ومحمد الخطيب نمر، "تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، م 06، ع 01، 2016، ص 68.

⁴ سعد نوري الحمداني وآخرون، "قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م 06، ع 02، 2020، ص 15.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى النقدية بدون خسارة في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعدها دون تأخير.² وتعتبر السيولة البنكية عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، والتي تتكون بشكل كبير ونسبي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع.³

وللسيولة البنكية ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في:⁴

- الوقت: وهي السرعة التي يمكن خلالها تحويل الموجودات إلى نقد؛
- المخاطرة: وهي احتمال هبوط قيمة تلك الموجودات أو احتمالية تقصير أو إهمال؛
- التكلفة: وهي التضحيات المالية والأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

وتتكون السيولة البنكية من العناصر التالية:⁵

1. **الاحتياطات الأولية:** هناك من يصنفها إلى احتياطات قانونية (يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي)، وهي الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائدا وهي تتكون من:
 - النقد بالعملة المحلية أو الأجنبية في الصندوق؛
 - الودائع النقدية لدى البنك المركزي؛
 - الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى؛
 - الصكوك تحت التحصيل؛
 - الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج.

¹ مرعي حسن صخر بني خالد ومصطفى راشد مجد المومني، "معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية

الأردنية دراسة تحليلية للفترة 2007-2016"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، م 09، 2018، ص 375

² مرسلتي نزيهة وبوعبدلي أحلام، "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015"، مجلة معارف، م 14، ع 01، 2019، ص 344.

³ فلاح حسن المؤيد وعبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 93.

⁴ نزال عبد الرؤوف، "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 36، 2013، ص 303.

⁵ فاروق فخاري ونورة زبيري، "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م 02، ع 02، 2018، ص 178.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

2. **الاحتياطات الثانوية:** هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائداً وتشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، تتكون من جزئين الأول محدد قانوناً يسمى بالاحتياطات القانونية ويأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الخزينة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية فيكون محددًا بحسب سياسة البنك التجاري فهي بمثابة ادخار يستخدم الحاجة إليه، ويمتاز بقصر آجال الاستحقاق وضعف العائد كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضاً في بعض أرباح البنك.

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها

1. أهمية السيولة بالنسبة للبنك

تتجسد هذه الأهمية في النقاط التالية:¹

- تعتبر مؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين؛
- أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛
- تشكل تعزيزاً لثقة كل من المقرضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛
- سوف لا تجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل البقاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك أو البنك المركزي؛
- التأكيد للقدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات الملتزم بها.

2. العوامل المؤثرة في السيولة البنكية:

هناك مجموعة من العوامل من شأنها أن تؤثر على سيولة البنك نذكر منها:²

- **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** مواجهة عمليات السحب على الودائع نقداً؛
- **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك التجاري، إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى؛

¹ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 376.

² نصر رمضان احلاسه، "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)"، مذكرة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2013، ص 46.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك: يملك البنك المركزي كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة البنكية من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية؛
 - رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك حيث إنه كلما زاد رأس المال الممتلك زادت السيولة، وبالعكس أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك وبالتالي تحددت قدرته الافتراضية وانخفضت قدرة مواجهته على تسديد التزاماته الجارية؛
 - معاملات الزبائن مع الخزينة العمومية: حيث إن سيولة البنك تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن سيولة البنك في حالة كون زبائن البنك التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:
 - إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضوه من أموال لدى البنك التجاري؛
 - ارتداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في الفترات السابقة؛
 - عقد صفقات توريد سلع وخدمات في الدولة،
- وبالعكس سيولة البنك التجاري تنقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة؛
- شراء الأوراق المالية؛
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق استثمار أخرى.

الفرع الثالث: مؤشرات السيولة في البنوك التجارية

تعد مؤشرات قياس السيولة مقاييس تقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من وإلى البنك، أي كمية النقود المتوقع دخولها إليه، والمتوقع خروجها منه، وحجم الأصول السائلة القابلة للتسييل بسهولة وبأقل التكاليف والمطلوب الاحتفاظ بها لدى البنك.¹

وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

1. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة مدى استثمار البنك لأمواله في أصول ذات قابلية سريعة للتحويل إلى النقدية في المدى قصير؛ حيث ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل¹، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

¹ أمينة بن جدو ومسعود ميهوب، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriserv financial INC للفترة الممتدة بين (2010-2019)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، م 04، ع 02، 2020، ص 238.

الأصول السائلة أو النقدية

إجمالي الأصول

2. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: تدل هذه النسبة على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع (الجارية والادخارية)، فهي تقيس إلى أي مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات الزبائن، وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءة البنك في ذلك، لذلك فهي تعد أضل نسبة لقياس السيولة لدى المؤسسات البنكية²، ويتم حسابها كالتالي:

الأصول السائلة أو النقدية

مجموع الودائع

3. نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة: تساعد هذه النسبة على تحديد احتياجات البنك من النقدية السائلة، وذلك بناء على حجم الودائع الجارية والتي تمثل أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت الحاجة إلى زيادة الأرصدة السائلة والعكس صحيح.³

إجمالي الودائع الجارية

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

إجمالي الودائع الادخارية

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات المخاطرة

الفرع الأول: مفهوم المخاطر البنكية

تعرف المخاطرة في مجال العمل المصرفي بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.⁴

¹ شعوبي محمد فوزي والتجاني إلهام، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 17، 2015، ص 35.

² التجاني إلهام وشعوبي محمود فوزي، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، ع 9، 1، 2015، ص 35.

³ أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الكتب العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 371

⁴ مجد عمران، "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا نموذج مقترح"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 37، ع 01، 2015، ص 467

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

تعرف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد يؤدي إلى حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها في القضاء على البنك وافلاسه.¹

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.²

أن المخاطرة تتمثل في عدم استطاعة البنوك في معظم الأحيان من أن تحصل على معدل العائد على القروض والاستثمارات المالية وغيرها من الالتزامات التعاقدية ويوجد أيضا احتمال عدم تحصيل أصل تلك القروض والاستثمارات.³

ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي في ظل العولمة المالية إلى العوامل التالية:⁴

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

1. مخاطر الائتمان: توجد عدة أنواع لمخاطر الائتمان، والتي يمكن تحديدها كما يلي:⁵

- مخاطر الزبون: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية؛

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل الحديث، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 310.

² دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 234.

³ نادية أبو فخرى مكاي، "تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 02، 1998، ص452.

⁴ أحمد ميلي سمية، "انعكاسات اتفاقية بازل II و III على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، م 04، ع 02، 2020، ص 29.

⁵ خالد محمد أحمد الجابري، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية"، مجلة القلم، ع 07، 2017، ص 270.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه الظروف بالمخاطر الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية؛
- مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي ينتمي إليه الزبون، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع؛
- مخاطر مرتبطة بأخطاء إدارية: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للزبون، والتحقق من قيام الزبون بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان، ومن بين هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز ودائه الزبون، والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب الزبون لهذه الودائع.

وتقاس مخاطر الائتمان بالنسب التالية:¹

- القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض
- قروض وسلفيات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول
- مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

2. مخاطر السيولة

تعرف على أنها عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأجيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء ببيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع²، كما أنها تنشأ عن عجز البنك على الوفاء بالتزاماته عند موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة.³

وتنشأ مخاطر السيولة البنكية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية للبنك على النحو التالي:⁴

¹ شريفة جعدي، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)", أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص 100.

² حدة فروجات وآخرون، "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية -دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016) -"، مجلة الباحث، م18، ع01، 2018، ص523.

³ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 113.

⁴ فاروق فخاري ونورة زبيري، "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة إلى النظام البنكي الجزائري"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد، م02، ع02، 2018، ص 179.

أ- العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحول لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

ب- العوامل الخارجية:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يستتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقاتها؛
- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

ويمكن قياس مخاطر السيولة البنكية من خلال المؤشرات التالية:

- **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، كما يوحي ارتفاعها أيضا إلى حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.¹

- 3. مخاطر السوق:** وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأساماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع.² ويندرج ضمن مخاطر السوق:

1.3. مخاطر سعر الفائدة: يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى

أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو

الانخفاض معا على المدى الطويل.³ وتقاس مخاطر سعر الفائدة من خلال المؤشرات التالية:

¹ لباز عبد القادر وبخاري عبد الحميد، "تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي دراسة حالة بنك السلام الجزائري (2015-2018)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م06، ع01، 2020، ص 229.

² إبراهيم تومي، "تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية -دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2017، ص 80.

³ فخاري فاروق وآخرون، "تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م 04، ع01، 2020، ص 218.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى الخصوم الحساسة لسعر الفائدة: يقيس هذا المؤشر سعر الفائدة في البنوك التجارية، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد كان عائد البنك أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.¹
- نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع: حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس الأصول المتداولة التي تواجه البنك التزاماته الأخرى.²

2.3. مخاطر سعر الصرف: تسعى البنوك إلى توظيف جزء من أموالها في استثمارات أجنبية بهدف زيادة الأرباح من جهة، وتنوع محفظة أصولها لتخفيض المخاطر من جهة أخرى، حيث تنشأ مخاطر سعر الصرف بسبب التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.³ وتقاس مخاطر سعر الصرف من خلال النسب التالية:

المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية بالإضافة إلى نسبة إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية

4. المخاطر التشغيلية: تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية أو العاملين، أو الأنظمة، أو نتيجة أحداث خارجية، إذ تؤدي مخاطر التشغيل إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي سيؤثر سلباً على الإيرادات ومن ثم على الأرباح وتعتبر إدارة مخاطر التشغيل في غاية الصعوبة والسبب في ذلك يعود إلى كون هذه المخاطر متعلقة بالأخطاء البشرية، أو بالنظم المتبعة أو بالتقنية المستخدمة.⁴ وتقاس من خلال النسب التالية:

إجمالي الأصول/ عدد العمال بالإضافة إلى نسبة مصاريف العمال/ عدد العمال

¹ بشير دريدي، "قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010-2015)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، م11، ع01، 2018، ص 147.

² خميسي قايدو وأمينة بن خزناجي، "قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية -حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية-"، مجلة الابتكار والتسويق، م03، ع01، 2016، ص 83.

³ مجد عمران، "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية (نموذج مقترح)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م37، ع01، 2015، ص 470.

⁴ عائشة بوقليمينية وسليمان بلعور، "واقع مخاطر التشغيل في البنوك الجزائرية وتأثيرها على الربحية -دراسة تطبيقية-"، مجلة دفاتر اقتصادية، م09، ع01، 2018، ص 223.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

5. المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في أحد مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا قصوراً أو سهواً عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقاً أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.¹

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 66.

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

شهدت البيئة المصرفية تغيرات نتيجة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتعزيز البنوك التجارية فرصها في البقاء والاستمرار في هذه البيئة الجديدة التي تتميز بالمنافسة الشديدة جعلتها تبحث عن أساليب حديثة تعتمد عليها في عملية تقييم الأداء المالي متدركة نقائص الأساليب التقليدية، حيث سنتناول في المبحث أهم هذه الأساليب

المطلب الأول: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

تزداد قيمة المؤسسة كلما توصلت الى تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج المحققة وتصبح بشكل فوائض مالية موجبة وهو الذي يوصل الى ثروة المؤسسة، حيث يجب عند تعظيم القيمة أن يتم تجاوز تحقيق المؤسسة للنتائج الموجبة حالياً بل يجب أن تسعى الى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة وتحليل المردودية المستقبلية الممكن تحقيقها، بالإضافة الى تحديد الجدوى الاقتصادية من المشاريع الاستثمارية المستقبلية ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة في الماضي والحاضر، من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

حظي مفهوم القيمة المضافة بالاهتمام والبحث من قبل الباحثين الاقتصاديين، فقد أكد الاقتصاديون بأن زيادة القيمة المضافة تُعد وسيلة للنمو الاقتصادي، كما افترضت النظريات الحديثة في المحاسبة وجود علاقة طردية بين قيمة الوحدة الاقتصادية وبين قيمتها المضافة، بدليل أن قيمة الوحدة الاقتصادية تزداد بتطور إنتاجيتها وقيمتها المضافة.¹

ويعود أصل تعريف القيمة الاقتصادية المضافة الى (Marshall & Hamilton) والليذان قدما شرحاً للشركات لتعظيم الثروة التي يجب أن تعود عليهم بشكل أكبر من كلفة الدين والملكية وقد عرفت شركة (Stern Stewart & Co) القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنجاز المالي، وتعتبر

¹ ضرغام علي مسلم العميدي، "عناصر القيمة المضافة ودورها في تنشيط مبيعات المنتجات الغذائية في الأسواق التجارية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع40، 2016، ص 335.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح المتبقي حيث أن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت.¹

إن مدخل القيمة الاقتصادية المضافة يهتم به من قبل المؤسسات ليس لغرض تقييم الأداء وإنما يعد كأساس لتحديد نظم الأجور والحوافز كما يعد بمثابة إطار متكامل تماماً للإدارة المالية وإدارة الحوافز ويسهم في اتخاذ القرارات التي تساعد على إعادة تركيز الطاقات وتوجيه الموارد لخلق قيمة للزبائن والعاملين والمساهمين والإدارة معاً.²

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مؤشر لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسينهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال، ممثلين في المساهمين.³

وتعرف أيضاً بأنها أحد معايير الأداء المالي الذي تم طرحها في نظرية الإدارة المالية المعاصرة، وتعود أسباب ذلك إلى شمولية هذا المؤشر لمتغيرات هامة بعكس المؤشرات المالية التقليدية، لكون القيمة الاقتصادية المضافة تعكس أداء الشركة بشكل عام، وكذلك المجالات التي تقوم من خلالها الإدارة المالية بزيادة قدرة قراراتها بالشكل الذي يعظم ثروة الملاك أو ثروة حملة الأسهم فيها، ويعتبر الهدف الأساسي لقرارات إدارة الشركة، والتي لا تزال تمثل بوصلة العمل لديها في الشركات.⁴

الفرع الثاني مميزات نموذج القيمة الاقتصادية

تتمتع القيمة الاقتصادية المضافة بمجموعة من المزايا تحفز الشركات لاعتمادها كمقياس للأداء وأهمها:⁵

- الكفاءة باستخدام الأموال: إن تطبيق هذا المقياس سيدفع الإدارة الشركة لاستخدام أقل قدر ممكن رأس المال، حيث أن الأموال الخاصة المستثمرة ليست مجانية في حساب القيمة المضافة، وإنما

¹ سلطان سليمان جويحان، "أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي والعائد على الاستثمار"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص 14.

² علي نصير صبر وآخرون، "دور القيمة الاقتصادية المضافة في قياس رأس المال الفكري وأثره في خلق قيمة للمؤسسة دراسة تطبيقية في شركات الاتصالات الأردنية"، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع43، 2020، ص 10.

³ هوراي سويسي، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، م07، ع07، 2009، ص 60.

⁴ محمد أحمد الحوراني، "القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي - دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 2018، ص 22.

⁵ باسل أسعد، "أهمية استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر لتقييم أداء الشركات من وجهة نظر المساهمين دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م34، ع05، 2012، ص 61.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

هي ذات تكلفة عادة ما تكون أعلى من تكلفة الاقتراض، فسوف تسعى الإدارة الاستخدام تلك الأموال في الأعمال التي تعظم العوائد، وعدم التوجه لزيادة رأس المال، وإنما للاقتراض عند الضرورة.

- تحفيز الإدارة: يخلق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة حافزا كبيرة للمدراء لتحقيق العوائد بكفاءة عالية، كما يدفع هذا المقياس مديري الشركة لتشخيص نواحي القصور في نشاط الشركة للدفع بمزيد من العمل الذي يرفع من قيمة المشروع بالفترات التالية.
- الوضوح وسهولة الفهم، والوصول إلى البيانات اللازمة لقياس القيمة الاقتصادية المضافة: إذ يمكن لأي شركة احتساب المقياس بالرجوع إلى القائمتين الماليتين الأكثر شيوعا، وهما قائمة الدخل، والميزانية العمومية، كما أن مفاهيم القيمة الاقتصادية المضافة، والكفاءة، والثروة ليست معقدة بل تساعد على إفهام الهدف الرئيس للمشروع الذين يسهمون في تحقيقه.

الفرع الثالث: طرق قياس القيمة الاقتصادية المضافة

يعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أكثر المقاييس تفسيرا للربح الاقتصادي لمؤسسة الأعمال والأكثر ارتباطا بثروة حملة الأسهم خلال الفترات الزمنية المختلفة، وكما أشارت الدراسات التطبيقية إن القيمة الاقتصادية المضافة تتميز عن مقاييس الأداء المحاسبية الأخرى ربحية السهم والعائد على الاستثمار والعائد على الملكية بأكثر من 50% من قدرتها على تفسير التغيرات في ثروة حملة الأسهم.¹

حيث أن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي والفرق بينهما هو كلفة رأس المال حيث أن المحاسب لا يخصم كلفة رأس المال المستخدم في المشروع بينما يخصم الاقتصادي تلك الكلفة لأنه يأخذ بنظر الاعتبار وجود فرصة بديلة لرأس المال المستثمر في الشركة، وعليه فإن المبدأ الأساسي هو أن القيمة الاقتصادية المضافة هو قياس إذا كان الناتج كافي لتعويض رأس المال المستعمل في المشروع وما إذا كان بالإمكان استخدامه في فرصة بديله أخرى.²

وتشمل خطوات احتساب القيمة الاقتصادية المضافة ما يلي:³

¹ علي نصير صبر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² علي جبران الخفاجي وهند ضياء، "تأثير كلفة الوكالة على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2013-2016"، مجلة الإدارة والاقتصاد، م07، ع25، 2018، ص 91.

³ مقبل علي احمد علي، "دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، م05، ع11، 2010، ص 08.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- الاطلاع ومعاينة البيانات المالية للوحدات: حيث أن البيانات التي يتم الاعتماد عليها في احتساب القيمة الاقتصادية المضافة نستطيع الحصول عليها من القوائم المالية، وفي أغلب الحالات يتم أخذ البيانات المالية لسنتين لإجراء عملية؛
 - تحديد رأس مال الوحدة: إن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كثيراً ما تضلل في وصف الوضع المالي الحقيقي للوحدة، ويقصد برأس المال النقدي التي تستثمرها الوحدة؛
 - حساب تكلفة رأس المال: والتي تتمثل في حساب كلفة كل عنصر من عناصر رأس المال والتمثلة في متوسط أسعار الفائدة على الودائع وتكلفة حقوق الملكية.¹
- ويمكن أن تحسب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقتين التاليتين:²
- القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل - (تكلفة رأس المال X رأس المال المستثمر)
 - القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال) X رأس المال المستثمر

الفرع الرابع: انتقادات ومحددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

أولاً: محدّدات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

تتمثل هذه المحددات أساساً في:³

- فروقات حجم المؤسسة: إذ أن بعض المؤسسات يصعب لها التعامل مع هذا المعيار لا سيما المؤسسات المالية والحديثة التأسيس.
- الاتجاهات المالية: إذ أن EVA تعتمد في حسابها على مداخيل المحاسبة المالية للإيراد والنفقات وفي هذه الحالة يستطيع المدراء معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات، إذ بالإمكان المناقشة لهذه القرارات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة والقناعة لدى المستثمرين وحملة الأسهم بأداء المؤسسة.

¹ حسن كريم حمزة وعبير متعب، "تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على عائد السهم دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2016)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع25، 2019، ص 206.

² هوارى سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ معاليم سعاد وبوحفص سميحة، "إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م09، ع30، 2017، ص 405.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- الاتجاهات في الأجل القصير: إذ أن معيار EVA ينظر إلى فترات سابقة، وعليه فإنها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار دور الإبداع والابتكار في تكنولوجيا المنتج والعمليات، والتي تحتاج إلى أجل طويل لإنشاء القيمة وعليه إدخال نفقات الإبداع والابتكار ضمن الفترة المحاسبية للـ EVA ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء

ثانيا: الانتقادات الموجهة لاستخدام القيمة الاقتصادية المضافة

يمكن تلخيص الانتقادات المرتبطة بالقيمة الاقتصادية المضافة في مايلي:¹

- من العيوب الجوهرية التي توجه إلى مقياس القيمة المضافة لغيرها من المقاييس المالية أنها تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي الأداء قصير الأجل، مما ينجر عنه ما يعرف بمخطر الأجل القصير، فحساب القيمة الاقتصادية المضافة لا يأخذ في الحسبان آثار القرارات على السنوات المقبلة؛
- كما أن اعتماد القيمة الاقتصادية المضافة الأجل القصير فإن ذلك يؤدي إلى قياس رأس المال على أساس الكلفة التاريخية للأصول المشتراة منذ سنوات طويلة وتعد كلفة الشراء في هذه الحالة كلفة غارقة وغير ملائمة لاتخاذ أي قرار؛
- إن مدخل القيمة المضافة يرتكز مثله مثل باقي المقاييس المالية الأخرى على البيانات التاريخية والمعطيات الماضية في قياس كفاءة أداء الإدارة دون أن يكون له دور بارز في رصد النتائج المتوقعة لاستراتيجيات الإدارة الحالية ولعل ذلك يفسر بحجم المؤسسات الناشئة عن اكتساب القيمة الاقتصادية المضافة خوفا من النتائج السلبية نظرا لكبر حجم التدفقات النقدية الخارجية وضآلة صافي الربح في بداية نشاطها؛
- إن القيمة الاقتصادية تقيس الربحية فقط بالأجل القصير وبالتالي فإنه يجب تدعيمه بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة، درجة مرونة العمليات الإنتاجية، كفاءة عمليات التشغيل وسرعة الاستجابة لرغبات العملاء ودرجة رضا العاملين.

¹ مرسلي نزيهة، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة 2006-2015"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص

الفرع الخامس: القيمة السوقية المضافة

في إطار سعيها لتعزيز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، فقد عملت شركة (Stern&Stewar) على صياغة معيار آخر للأداء يتمثل في القيمة السوقية المضافة MVA كمؤشر للأداء الخارجي للمنشأة، وكمقياس لقدرة المنشأة على تكوين الثروة من خلال زيادة القيمة السوقية لحقوق الملكية ويُقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين¹، وبالتالي فإن هناك علاقة ارتباطية بين مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ومقياس القيمة السوقية المضافة، حيث أن الزيادة في القيمة الاقتصادية المضافة يعني تباعاً زيادة في القيمة السوقية المضافة والعكس صحيح.²

ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:³

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA}{(1+Ki)^t}$$

حيث أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة، Ki: التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال.

وللقيمة السوقية المضافة عدة مزايا يمكن ادراجها كالاتي:⁴

- قدرة على تحديد القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية الداخلة الى الشركة بشكل أكثر تفوق من باقي المقاييس المحاسبية كونها تكلفه راس المال وحق الملكية المستثمر في الشركة؛
- قد تبين في الادبيات المالية ان الشركات التي تطبق صافي القيمة الحالية كمقياس للأداء والاستثمار وعلى الرغم من ايجابيات هذا المقياس الا ان يخضع للمشاكل المحاسبية في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية ونسبة الخصم لذلك فان استخدام القيمة السوقية المضافة يقترب في تقديره من صافي القيمة الحالية وهو ذاتيا سوف يتجنب كافة المشاكل المحاسبية؛

¹ رامي أبو وادي ونهيل سقف الحيط، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مجلة جامعة للأبحاث (العلوم الإنسانية)، م30، ع12، 2016، ص 2509.

² نيفين عبد القادر حمزة إبراهيم حال، "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2014، ص 67.

³ خالد سيف الإسلام بوخلخال وعلال بن ثابت، "قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019"، مجلة دراسات ع الاقتصادي، م12، ع01، 2021، ص 149.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، "فاعلية تسويق الخدمات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية في مصرف بغداد"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 41، 2014، ص 103.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- القيمة السوقية المضافة تفوقت على نسبة توبين ايضاً حيث انها تخضع لقصور في تقييم الموجودات غير الملموسة لذلك فان القيمة السوقية المضافة هي الخيار الانسب لأنها تحدد خلق القيمة من دون ان تخضع للنقص في الحسابات المحاسبية.

المطلب الثاني: نظام التصنيف الأمريكي CAMELS

الفرع الأول: التعريف بنظام التصنيف الأمريكي CAMELS

يعتبر نظام CAMELS من بين معايير الانذار المبكر التي بدأ استخدامها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات الرقابية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد الى 3 فقط في العام 1998¹. وفي ذات العام قامت منظمة (Accion) بتطوير ووضع أوزان لنموذج (CAMELS) والتي تعتبر منظمة عالمية غير ربحية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، تتواجد في 23 بلداً في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والكاريبية وأفريقيا وآسيا، وتهدف إلى دعم المؤسسات المالية لغرض توفير الخدمات المالية للعملاء ذوي الدخل المنخفض².

ويعرف نظام CAMELS بأنه نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية استراتيجية خاصة حيث يوضح هذا التعريف الاتجاه الشمولي الموحد لتصنيف وتحديد المصارف ذات المشاكل، عندما تقوم السلطات الرقابية المصرفية بتقييمه اعتماداً على ستة عوامل لإدارة المخاطر³، حيث أن كلمة CAMELS تحتوي على ستة أحرف تأخذ بنظر الاعتبار ستة عناصر للقياس كما هي موضحة في الشكل التالي:

¹ عمر علي كالي وعائشة محمد عبد الستار، "أثر تقييم الأداء المصرفي باستخدام CAMELS على القيمة السوقية دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2012-2016"، مجلة الدنانير، ع18، 2020، ص 180.

² محمد محمود الطائي وحسام عباس علي، "تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن بحث تطبيقي على عينة من المصارف الأهلية التجارية"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، م09، ع01، 2019، ص 219.

³ نوري الخاقاني وصلاح عامر أبو هونة، "استخدام نظام CAMELS في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، م15، ع02، 2018، ص 34.

الشكل رقم (1-2): نظام CAMELS



المصدر: شناتي سامي وأورزيق الياس، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 189.

ويعتمد نظام CAMELS في تقييم عناصر أداء المصارف على مجموعتين من العوامل هما:¹

- عوامل كمية: والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف.
- عوامل نوعية: وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتش الذين يقومون بالجولات التفتيشية و يقيمون المخاطر في المصارف.

الفرع الثاني: عناصر نظام التصنيف الأمريكي CAMELS

أولاً: كفاية رأس المال

تشير نسبة كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للمصرف، وتعتبر أحد الشروط الضرورية للحفاظ على النظام المصرفي سليماً ويجب على كل بنك أو العمل دائماً على إنشاء نسبة مناسبة بين رأس المال والمخاطر الحالية في أصوله لضمان استمراريته ومثانة أعماله، فنسبة كفاية رأس المال ي واحدة من نسب تقييم صحة الأداء والاستقرار المالي للبنوك والمؤسسات المالية، فيجب أن يكون لدى البنوك رأس المال الكافي لتغطية مخاطر أنشطتها، وتقاس بنسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول

¹ صبا عبد الهادي عبد الرضا وعبد الرضا شفيق البصري، "مصنوفة في تقييم أداء المصارف"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، م 06، ع 14، 2011، ص 82.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

المرجحة المخاطر، وهي تقيس مدى كفاية رأس المال البنك لتغطية التزاماته وهي مؤشر على قوة رأس المال.¹

ثانياً: جودة الأصول

يقصد بجودة الأصول نوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرها على تحقيق عوائد والقدرة على استردادها في إجمالي المتفق عليها، وكفاية الضمانات المعطاة بخصوصها، وعدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة²، وتبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤنات للمدينين المشكوك فيهم.³

ثالثاً: جودة الإدارة

يجب أن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة المصرف على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن المصرف يمارس نشاطاته بصفة آمنة وسليمة بما يتماشى مع الأنظمة والقوانين⁴، ويتم عادة النظر بتقييم جودة الأصول من جهتين وهما:⁵

- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة: حيث يتم التركيز على الائتمان القطاعي والاقتراض بالعملة الأجنبية والقروض غير العاملة وقروض المؤسسات العامة الخاسرة ومخاطر الأصول والاقتراض المرتبط ومؤشرات الرفع المالي.
- مؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة: حيث يتم التركيز على جودة القروض في محفظة الاقتراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة نسبة الدين الى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الاخر لظروف الشركات غير المالية واخيراً مديونية القطاع العائلي. ويعبر عن معادلة جودة الأصول طريق حساب القروض المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي القروض.

¹ فاطمة بن شنة، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014"، مجلة الباحث، م18، ع01، 2018، ص 539.

² شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

³ شريف احمد يحيى، "تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م08، ع02، 2017، ص 600.

⁴ محمد سمير دهبير، "نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى 2009"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م11، ع45، 2020، ص 270.

⁵ أحمد شلال عكاب، "أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (2005-2015)"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة البيت، الأردن، 2017، ص19

رابعاً: إدارة الربحية

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:¹

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة؛
- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل؛
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛
- كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

خامساً: درجة السيولة

سيولة البنك تتمثل في قدرته على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل إلى نقد بسرعة وبدون تحمل خسارة²، لذلك فإن مشكلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا أنه يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين.³

سادساً: الحساسية اتجاه مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق إلى أثر انخفاض بعض الموجودات على صافي ثروة المصرف ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب أهمها تركيز المحافظ المالية في أنواع معينة من الموجودات، وتعكس الحساسية

¹ احمد نور الدين الفراء، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"، رسالة ماجستير منشورة، الجمعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 77.

² سري رفيق عبد الرزاق القرشي، "أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية والأردنية للمدة (2005-2010)"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2013، ص 76.

³ احمد نور الدين الفراء، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

لمخاطر السوق التغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف وأسعار الأوراق المالية التي تؤثر سلباً في الوضع المالي للمصرف.¹

الفرع الثالث: أسس التصنيف وفق نظام CAMELS

بموجب نظام التصنيف يعطى لكل بنك تقييم وفقاً للعناصر الرئيسية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق) وتتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ، وهذه التصنيفات هي:²

- **تصنيف قوي (1):** يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة في جميع النقاط وعموماً البنوك ذات التصنيف 1 أو 2 ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة وأي نقاط ضعف تكون خفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتكون البنوك في هذا التصنيف قوية وقادرة على مواجهة ظروف الكساد الاقتصادي، وإدارة المخاطر تتمتع بأداء قوي وصلب ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

- **تصنيف مرضي (2):** إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة تلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالقوانين والأنظمة، ولكنها تعاني من مشاكل خفيفة تقع ضمن إمكانيات كل من الإدارة ومجلس الإدارة ورغبتها في التصحيح، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك مقنعة عموماً ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية، وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدود وغير رسمي.

- **تصنيف وسط (3):** إن هذه البنوك تعاني من ضعف في عنصر أو أكثر والذي إذا لم يصحح ضمن إطار زمني معقول يمكن أن يؤدي إلى مخاوف عدم الوفاء أو مشاكل في السيولة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف بطريقة مناسبة، وهذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة أكثر للظروف الخارجية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية، وتكون هذه البنوك غير متقيدة وبدرجة معقولة مع الأنظمة والقوانين فشل هذه البنوك غير مؤكد في ظل سلامة ومتانة هذه البنوك.

¹ سجي فتحي محمد الطائي ولبلى عبد الكريم محمد، "التنبؤ بالأزمات باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 09، ع 27، 2013، ص 171.

² حسين المحمود، "إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص ص 62-63.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- **تصنيف حدي (4):** إن هذه البنوك تعاني من ممارسات خطيرة وخاطئة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس الإدارة، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة، ولا تتقيد هذه البنوك بالقوانين والأنظمة، وتتراوح مشاكل هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة وتتطلب هذه البنوك إشراف تام من قبل السلطات الرقابية واحتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.
- **تصنيف غير مرضي (5):** البنوك في هذه المجموعة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر، إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ولتصحيحها لذلك احتمال فشل هذه البنوك كبير وتحتاج إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه البنوك الاستمرار وتحتاج أيضا رقابة مستمرة.

الفرع الرابع: مزايا وعيوب نظام التصنيف الأمريكي CAMELS

أولا: مزايا نظام التصنيف الأمريكي CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات وخصائص نظام التصنيف الأمريكي CAMELS المستخدم في تقييم أداء المصارف من خلال النقاط التالية:¹

- توفير مدخل شمولي وموحد لتقييم أداء المصارف؛
- عرض وجهة نظر السلطة النقدية المبنية على مؤشرات محددة تتصف بالموضوعية؛
- تحسين الرقابة المالية وإعطاء إشارات عن مركز المصرف المالي، تقييم أفضل لنقاط القوة والضعف فيه؛
- تحليل دقيق للآثار المحتملة التي قد تنجم عن الأزمات المالية؛
- إعطاء صورة واضحة عن مستوى السلامة المالية والمصرفية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في البلد؛
- يساعد نظام التصنيف السلطة الرقابية في تحديد المصارف التي هي في حاجة إلى العناية والاهتمام.

¹ صلاح الدين محمد امين الامام، "استخدام نظام CAMEL التصنيف في تحقيق السلامة المالية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة المنصور، ع 13، 2010، ص 23.

ثانياً: عيوب نظام التصنيف الأمريكي CAMELS

تتمثل فيما يلي:¹

- اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيارين يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة احصائياً. هنالك بعض البحوث العلمية توصلت الى نسب مالية اخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة المعيارين ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة او استخدام الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيارين.
- أعطى كل من المعيارين اوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية الكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول اليها.
- بنيت الأوزان المستخدمة في المعيارين على التقدير الشخصي ولم تثبت احصائياً
- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فانه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون اعتبار للمتغيرات وهذا ايضا قد يقلل ايضاً من دقة المعيار وأهمية نتائجه.
- يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك المجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار ان متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها فبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد كل من المعيارين على قياس الأداء استناداً على اداء المصارف الاخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، عليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على اداء تلك المجموعة او على اداء النظام المصرفي ككل فعادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقاً لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي
- في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الامر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة قد يحدث تغيير ملحوظ في درجات

¹ مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات للرقابة المصرفية المميزات والعيوب"، مجلة المصرفي، ع35، 2005،

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

وأوزان تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغيير في حجم موجوداته فقط.

المطلب الثالث: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

الفرع الأول: مدخل إلى بطاقة الأداء المتوازن (BSC)

ظهرت المعالم الأولى لبطاقة الأداء المتوازن في بداية 1983، حيث كتب Robert Kaplan عن كيفية قياس المنظمات لأدائها، وذكر أن هناك أبعاد مفقودة في عملية القياس وهي المقاييس غير المالية، وفي سنة 1987 ظهر كتاب بعنوان "Relevance Lost" لكل من "Kaplan & Johnson" حيث ظهر مدخل الأداء المتوازن كاتجاه رئيسي لمواجهة الانتقادات التي وجهت إلى المدخل التقليدي.¹

في عام 1992 نشر (Kaplan and Norton) مقالة بعنوان: "بطاقة الأداء المتوازن لقياس دوافع الأداء"، وقد أثارت المقالة انتباه الكثير من المتخصصين إلى هذه الطريقة الجديدة، وما دل على ذلك الزيادة في الكلب على هذه المقالة، حيث اعتبر أن ذاك مفهوم بطاقة الأداء المتوازن واحداً من أهم خمسة عشر مفهوماً إدارياً نشأ مفهوم البطاقة بصفته الحالية في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، عندما قام معهد نولن نورتن بإجراء دراسة بعنوان "قياس الأداء في منظمة المستقبل" بمشاركة عدد من الشركات من مجالات مختلفة، وكان المحرك الأساس للدراسة إقناع المشاركين بعدم قدرة طرائق قياس الأداء التقليدي المعتمدة على البيانات التاريخية من الإيفاء بالغرض المطلوب عند اتخاذ القرارات الفاعلة.²

إن بطاقة الأداء المتوازن عبارة عن نظام لقياس الأداء يحتوي على مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، المستمدة من رؤية المنظمة واستراتيجيتها، والتي تعرض الأداء التنظيمي من خلال أربعة منظورات هي: (المنظور المالي، منظور العملاء، منظور العمليات الداخلية، ومنظور التعلم والنمو)، لتكتمل المقاييس المالية من الأداء في الماضي مع مقاييس وتدابير تقود للأداء المستقبل.³

¹ سعودي نادية وبلعجوز حسين، "مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية -دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع 18، 2017، ص 236.

² نادية سعودي، "مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 124.

³ براى الهادي، "بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع 02، 2014، ص 145.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

وتعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها أداة تترجم مهمة المنظمة واستراتيجيتها إلى مجموعة من إجراءات الأداء والتي تعتبر إطار عمل لتطبيق استراتيجيتها.¹

كما تعرف على أنها مفهوم يساعد على ترجمة الاستراتيجية إلى عمل فعلي، وهي تبدأ من تحديد عوامل النجاح وتنظيم المقاييس التي تساعد على وضع هدف وقياس الأداء في المجالات الهامة بالنسبة للاستراتيجيات.²

الفرع الثاني: أهمية بطاقة الأداء المتوازن

يحصل المصرف على منافع كثيرة من خلال استخدام بطاقة الأداء المتوازن باعتبارها أداة من أدوات الكلفة الاستراتيجية لقياس الأداء، إذ يمكن ان تقدم بطاقة الأداء المتوازن نظرة شاملة للمصرف وذلك من خلال ربط الاساليب المالية وغير المالية مع اهداف المساهمين، والزبائن، ومن خلال هذه الاساليب يتم توفير بيانات ومعلومات للمصرف يمكنه من الحصول على مزايا تنافسية جديدة، وتبرز الأهمية من خلال الآتي:³

- توفر امكانية التقييم الشامل للأداء الاستراتيجي لكافة المستويات الادارية في المصرف، إذ أنها تربط بين الاستراتيجية والأداء وتبين مدى تحقق الأهداف؛
- تعد أداة معاصرة، إذ تعطي صورة متكاملة عن الاساليب المالية التقليدية والمعايير غير الملموسة ذات التأثير على أداء المصرف في الوقت الحالي وفي المستقبل؛
- تعمل على توصيل الرؤية الاستراتيجية لكافة اقسام المصرف وبالتالي اطلاع العاملين على الاهداف الاستراتيجية وتعريفهم بمسؤولياتهم مما يكون حافزا لهم من اجل الاجتهاد في تحقيق الاهداف بكفاءة وفاعلية؛
- تساهم في تزويد الرقابة الاستراتيجية بالأساليب المالية إذ إنها تضيف للأساليب المالية أساليب اخرى تساعد في بلوغ الميزات التنافسية؛

¹ هبة حمادة أبوعرب وأمين سليمان أبوسويح، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تقييم كفاءة الأداء المالي في البلديات من وجهة نظر رؤساء البلديات في المحافظ الجنوبية-فلسطين"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م05، ع02، 2020، ص 330.

² إيمان أحمد الهنيبي ومحمد زيادات، "استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء الجامعات دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الرسمية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع12، 2014، ص 03.

³ وسام نعمة حسين وعلاء عبود كاظم، "دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الخليج"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 15، ع 45، الجزء 01، 2019، ص ص 315 316.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

- تعالج النقص الموجود في أنظمة الإدارة التقليدية وتعالج عجز هذه الأنظمة عن ربط الاستراتيجية البعيدة المدى مع نشاطاتها القريبة المدى؛
- تمد الإدارة بصورة شاملة عن عمليات المشروع، وتمكن المؤسسة من إدارة متطلبات الأطراف أصحاب العلاقة، وتعمل على تحسين وتدفق المعلومات، وتوصل فهم أهداف العمل لجميع المستويات؛
- تعمل كحجز أساس للنجاح الحالي والمستقبلي، والتي تختلف عن الأساليب المالية، والتي تقيد بما حدث في الماضي وتبين كيفية الاستفادة منها من أجل تحسين الأداء، وتعمل على ربط استراتيجية المصرف بعيدة المدى مع انشطتها قريبة المدى؛

الفرع الثالث: خصائص بطاقة الأداء المتوازن

يمكن عرضها في النقاط التالية:¹

- يعد مقياس الأداء المتوازن نموذج رباعي الأبعاد انطلاقاً من المنظورات الأربعة؛
- تقسم بطاقة الأداء المتوازن كل منظور إلى خمس مكونات رئيسية هي: الهدف الاستراتيجي الفرعي، المؤشرات، القيم المستهدفة، الخطوات الإجرائية، المبادرات والقيم الفعلية؛
- تقويم بطاقة الأداء على أساس مزج المؤشرات المالية بالمؤشرات غير المالية؛
- يربط مقياس الأداء المتوازن مؤشرات الأداء المالية وغير المالية الخاصة بكل منظور مع الأهداف الاستراتيجية الفرعية المستمدة أساساً من استخراجية تنظيم العمل؛
- تتسم بطاقة الأداء المتوازن بمردودية عدد من مؤشرات الأداء الأساسية؛
- تقوم بطاقة الأداء على أساس مجموعة من الروابط الرأسية السببية بين الأهداف الاستراتيجية الفرعية وبعضها البعض وبين مؤشرات الأداء الأساسية وبعضها البعض؛
- يتطلب مقياس الأداء المتوازن توافر نظام معلومات راق وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات؛
- تتطلب بطاقة الأداء المتوازن وجود وحدة إدارية مستقلة في الهيكل التنظيمي تتبع مباشرة مجلس الإدارة وتتولى الإشراف على إدارة الأداء الاستراتيجي وربطها مع الأداء التشغيلي.

¹ بوطورة فاكمة الزهراء وليندة رقام، "واقع الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت-تبسة من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن خلال الفترة (2015-2016)", مجلة المالية والأسواق، م 07، ع 02، 2020، ص 193.

تتمثل فيما يلي:¹

1. **البعد المالي:** يعد البعد المالي من أهم أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، حيث أن النتائج المالية المختلفة تمثل قيمة لحملة الأسهم، لأنها تلخص نتائج التبعات الاقتصادية القابلة للقياس للإجراءات المتخذة فعلياً في أداء أعمال، ونشاطات المنشأة. تبين مقاييس الأداء المالي إلى أي حد كانت الاستراتيجية المقترحة قابلة للتطبيق، ومدى مساهمتها في تحسين الهدف الرئيسي للإنتاج، وعلى نحو نموذجي فإن الهدف المالي يتصل بمقاييس الأرباح لنتائج النشاطات السابقة، فعلى سبيل المثال، إن البعد المالي يقاس من خلال قيمة الدخل التشغيلي، ومعد العائد على رأس المال العامل أو القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى بعض المقاييس الأخرى، أما الأهداف المالية البديلة، فيمكن أن تكون تحقيق نمو سريع المبيعات، وتوليد تدفقات نقدية مناسبة.
2. **بعد الزبائن:** في هذا البعد من أبعاد بطاقة الأهداف المتوازنة، يحدد المديرون شرائح الزبائن، والأسواق التي تقوم وحدة العمل بالمنافسة فيها، وكذلك يحددوا قياسات أداء العمل مع هذه الشرائح المستهدفة. ويوضح بعد الزبائن مقاييس أداء متعددة المخرجات الاستراتيجية المصاغة والمطبقة جيداً من قبل الإدارة، وتشمل هذه المقاييس بشكل عام على رضا الزبائن، وأساليب الاحتفاظ بهم، واكتساب زبائن جدد، وتحديد ربحية الزبائن، وتحديد حصة المنشأة في السوق من الشرائح المستهدفة.
3. **بعد العمليات الداخلية:** في هذا البعد يحدد المديرون التنفيذيون العمليات الداخلية الحاسمة التي يجب على المنشأة أن تتفوق فيها. وتمثل العمليات الداخلية مجموعة النشاطات التي تعطي المنشأة ميزة تنافسية في السوق. إن العمليات الداخلية التي تحددها الإدارة تنطلق من بعد المستهلك بشكل رئيسي، وذلك لأن إيصال القيمة إلى المستهلك وبالتالي الحصول على رضاه، وولائه والاحتفاظ به، يحتاج إلى تقديم المنشأة للسلعة أو الخدمة حسب المواصفات التي تحقق الإشباع للمستهلك، وبالتالي يتحقق لديه قيمة نتيجة التعامل مع المنشأة، لذلك فإن البراعة في أداء العمليات الداخلية ستتحول إلى المستهلك.

¹ ظاهر شاهر القشي وزياد محمد سعيدات، "أثر تطبيق البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في بورصة عمان"، مجلة دفاقر اقتصادية، م 06، ع 01، 2015، ص 88.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية

4. بعد التعلم والنمو: ويحدد هذا البعد البنية التحتية التي يتوجب على المنشأة بناءها لتحقيق نمو وتحسن طويل الأمد. إن جوانب بعد الأعمال الداخلية، وبعد المستهلك أن تحدد العوامل التنافسية الأكثر حسماً بالنسبة لنجاح المنشأة الحالي والمستقبلي إلا إن إمكانيات المنشأة الحالية مثل: التكنولوجيا المستخدمة، وكفاءات النظم والأعمال، يحتمل ألا تكون قادرة على تلبية الأهداف طويلة الأجل المحددة في بعد المستهلك، وبعد العمليات الداخلية، لذلك تتطلب المنافسة العالمية الشديدة من الشركات مواصلة التحسين المستمر لقدراتها، لإيصال القيمة أو المنفعة للمستهلكين والمساهمين.

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى نشأة وتطور البنوك التجارية وأهم وظائفها سواء التقليدية أو الحديثة وكذا إبراز مصادر أموال واستخداماتها ومن ثم التعرف بالأداء المالي وخطوت تقييمه في البنوك التجارية، حيث تتم عملية تقييم الأداء المالي بالتعرف على المركز المالي للبنك التجاري والتأكد من سلامته وتحديد مدى قدرته على الاستمرار وذلك للكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاطه مع إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لمعالجتها.

حيث تعتبر المؤشرات المالية من أهم وأقدم الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي، ونجاح عملية التقييم تعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة هذه المؤشرات، ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشرات قياس الربحية، مؤشرات قياس السيولة ومؤشرات قياس المخاطر.

وقد تطورت طرق التقييم تماشياً مع التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية حيث ظهرت أساليب حديثة لتقييم الأداء المالي من أهمها نموذج القيمة المضافة الذي على مبدأ خلق القيمة ، أيضاً من الأساليب الحديثة نظام CAMELS الذي يعتبر مدخل شمولي وموحد لتقييم أداء البنوك وتصنيفها من عدة جوانب من حيث العائد و المخاطرة، أيضاً يعتبر نموذج بطاقة الأداء المتوازن من الأساليب الحديثة فهو نظام شامل لتقييم الأداء المالي، بالتركيز على الجانب المالي وربطه بجوانب أخرى تساعد البنك على تشخيص وتحديد وضع البنك بشكل عام وإعطاء صورة شاملة على قوته التنافسية في السوق المصرفي.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهد الجهاز البنكي الجزائري انفتاحا منذ اقرار قانون النقد والقرض 90-10 عبر منح الاستقلالية للبنوك والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، غير أن عدم توجيه هذا الانفتاح بالشكل الملائم سواء من الناحية التشريعية أو التنظيمية أدى الى حدوث هزات مالية في هذا القطاع، امتد أثرها للاقتصاد ككل نظراً للدور المحوري الذي تلعبه البنوك في التمويل، لذلك فقد كان لزاما على السلطات إيجاد مرجعية تشريعية تتوافق مع متطلبات هذا التوجه وتضمن حقوق جميع الأطراف ذوي الصلة بالمؤسسة المالية، بشكل يحقق الاستقرار في المنظومة البنكية ككل.

وللوقوف على أداء الجهاز البنكي الجزائري والإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم هذا القطاع قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: نشأة وتطور الجهاز البنكي الجزائري

المبحث الثاني: تطور مؤشرات الوساطة المالية للبنوك التجارية في الجزائر

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

المبحث الأول: نشأة وتطور الجهاز البنكي الجزائري

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات التي لها تأثير بالتحويلات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، نظرا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية باعتباره يعمل على تهيئة مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات وتلبية الحاجات المالية للبلد، وقد شهد هذا القطاع مجموعة من التطورات والإصلاحات والتعديلات منذ الاستقلال لإنشاء جهاز مصرفي قوي يضمن تكيفه مع بيئة متفتحة ترتكز أساسا على المنافسة.

المطلب الأول: الجهاز البنكي الجزائري قبل قانون النقد والقرض

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال، كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن الجهاز البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: بناء الجهاز البنكي الجزائري بعد الاستقلال

أولا: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965)

ورثت الجزائر بعد استقلالها (جوان 1962) جهازا بنكياً تابعاً للمستعمر الفرنسي، سواء من حيث الإشراف والرقابة أو من حيث المصالح التي يخدمها، وقد كان مشكلا من شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية، وباعتبار أن البنك المركزي يمثل رمزا من رموز السيادة بادرت الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري في 13/12/1962 تحت رقم 62 - 144¹، ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمارات تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، واستكمالا لهذه السيادة تم إنشاء "الدينار" كوحدة نقدية جزائرية، وذلك في 10/04/1964 بموجب القانون رقم 64-111، حيث كانت العملة السائدة قبل ذلك هي الفرنك الفرنسي.²

¹ رحيب حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 296.

² علي بطاهر، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 33.

ثانيا: مرحلة التأميم (1966-1969)

كان الجهاز البنكي الذي ورثته الجزائر عن النظام الاستعماري بعد الاستقلال، يتكون من عدد من البنوك يتجاوز (20) بنكا، كلها بنوك أجنبية وقد اقتنعت الجزائر مبكرا بصعوبة إيجاد الانسجام اللازم بين نظام بنكي ذو نزعة ليبرالية، خدم تحت وصاية نظام استعماري، ونظام اقتصادي وليد ذو نزعة اشتراكية يهدف إلى تبني سياسة تنموية تتمتع بالاستقلالية. وقد تكسرت هذه القناعة مبكرا من خلال التردد والرفض اللذين أبدهما هذا النظام البنكي الموروث في تمويل عمليات التراكم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، والتي إرادتها الدولة أن تكون ركيزة هذه السياسة المستقلة في الاقتصاد، وتركيزها على تمويل أنشطة الاستغلال وعمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بشكل وثيق بالقوة الاستعمارية السابقة (فرنسا). وإن ذلك من بين الأسباب العميقة التي دفعت الجزائر إلى تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي وتأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة وتتمثل مهمته الأساسية في الاضطلاع بتمويل التنمية الوطنية.¹

وفي إطار النهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر آنذاك تم الشروع في عملية التأميم، حيث تم تأميم المؤسسات المصرفية التي كانت قائمة، وقد تولدت عن ذلك ثلاثة بنوك تتمثل في البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، والقرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966، وبنك الجزائر الخارجي في أول أكتوبر 1967، وهي بنوك تخصصت كل واحدة منها في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي. فالبنك الخارجي متخصص في تمويل التجارة الخارجية وقطاع المحروقات، والبنك الوطني الجزائري كان مكلفا بتمويل قطاع الفلاحة، في حين تولى القرض الشعبي مهمة تمويل قطاعات السياحة والصيد والمهن الحرة والصناعات التقليدية، أما بالنسبة لتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل فقد كانت تمول عن طريق الصندوق الجزائري للتنمية وجانب الخزينة العمومية.²

الفرع الثاني: الجهاز البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات (1970-1988)

كان لزاماً على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية على النحو التالي:

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 323.

² رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 297.

أولاً: الإصلاح المالي لسنة 1971

وجاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليرز في ثلاثة اعتبارات أساسية وهي:¹

- ضرورة التوافق العام للتنظيم الاقتصادي ونظام التمويل مع هذا التوجه في شكل مخططات؛
- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه؛
- ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار وذلك يتحقق بنظام التمويل المخصص للأهداف المسطرة.

كما حدد الإصلاح المالي لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة وهي:²

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الإدارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة، والبنوك الأولية والمؤسسات

وفي سبيل دعم المنظومة المصرفية من جهة، والتوجه نحو اللامركزية من جهة ثانية، تم إنشاء بنكين عموميين آخرين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، وبذلك أصبح الجهاز المصرفي يتشكل من خمس بنوك عمومية، وهي البنوك التي تسيطر على النشاط المصرفي في الجزائر إلى حد الآن، مع الإشارة إلى اعتماد بنك عمومي آخر في سنة 1997 وهو (Cnep-banque)، وهو منبثق عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، والذي أنشئ سنة 1964.³

وابتداء من عام 1978 تم التراجع عن آليات القرض التي حددت بموجب إصلاح 1971، فقد تم التخلي عن تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل وتعويضها بقروض طويلة الأجل تمنحها الخزينة. وهكذا نشهد حلول هذه الأخيرة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وعلى الرغم من أن هذا التحول جاء لغرض التخفيف من الضغوط الموجودة على خزينة البنوك

¹ الطاهير لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 177.

² محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 35.

³ رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 182.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

فقد كان من نتائجه الأساسية تضيق الوظيفة التمويلية للبنوك وحصرها في إطار محاسبي، وقد أدخل ذلك نوعا من السلبية على مسار كل النشاط البنكي سواء على مستوى توزيع القرض، مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال، أو على مستوى إضعاف إرادتها في تعبئة الادخار.¹

ثانيا: الإصلاح النقدي لعام 1986

في سنة 1986 صدر قانون مصرفي جديد رقم 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسب ما يقتضيها اقتصاد السوق، وشرع هذا القانون في بلورة النظام المصرفي حيث:²

- تم تسوية البنوك بمقتضى المادة 11 من القانون 12/86 ومتابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها وتقليل من خطر استردادها؛
- بمقتضى المادة 19 من نفس القانون استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وتسيير أدواتها؛
- فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نصت المادة 26 من قانون 86/12 على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض.

ثالثا: قانون 1988 وتكييف الإصلاح

نجم عن النقائص والعيوب المتعلقة بقانون البنوك والقرض لسنة 1986 واستمرار الأزمة الاقتصادية، قيام السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية وذلك بإصدار القانون 01-88 في 12 جانفي 1988 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى إصدار القانون 06-88 الصادر في نفس التاريخ المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام البنوك والقرض 86-12، والتي جاء من خلالها ما يلي:

- تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1988، وهذا بوضع أجهزة استشارية ورقابية مثل المجلس الوطني للقرض؛

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

² علي بودلال ومحمد سعيداني، "فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، الجزائر، 06-07 جوان، 2005، ص 06.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

- وضع لجنة مراقبة للبنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض، وذلك باعتبارهما المساهمين الأساسيين للسياسة النقدية والمالية؛
- تنظيم وتطوير الأسواق المالية والنقدية باعتبارهما أجهزة لتوزيع الموارد وذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقرض.¹

المطلب الثاني: الجهاز البنكي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

أولاً. مبادئ قانون النقد والقرض:

أحدث قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري الذي كان يتميز باحتكار الدولة له حيث قام بفتح السوق المصرفية أمام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين أيا كانت جنسيتهم، فتسارعت نتيجة لذلك وتيرة إنشاء البنوك الخاصة إذ بلغ عددها سنة 1999 حوالي عشرة بنوك خاصة، بدون حساب الفروع ومكاتب التمثيل، وفي نفس السياق طرحت لأول مرة في الجزائر فكرة خوصصة البنوك العمومية من خلال فتح رساميلها أمام الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي دون أن تلقى هذه العملية النجاح إلى اليوم جاء قانون 90-10 بأفكار جديدة تتماشى والاصلاح الاقتصادي في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق، وتتمثل مبادئ هذا القانون فيما يلي:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، مما أدى إلى انعدام الأهداف النقدية البحتة، وهنا كان الهدف الرئيسي هو تعبئة الموارد لتمويل المخططات التنموية التي تقرها السلطات. وجاء اصلاح 1990 بمبدأ الفصل بين الدائرتين كضرورة حتمية لتجنب تداخل الأهداف ولتكريس دور السياسة النقدية كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، ودور البنك المركزي بصفته السلطة النقدية المسؤولة عن وضع هذه السياسة الأهداف نقدية بحتة.
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: وفي إطار هذا الفصل بين الدائرتين تم تقييد عملية تمويل عجز الخزينة من طرف البنك المركزي، ويؤكد هذا الفصل على استقلالية الدائرة النقدية مرة أخرى ممثلة في البنك المركزي وضرورة تسديد الديون المتراكمة للخزينة اتجاهه.
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن منح الائتمان ليقصر دورها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة.

¹ بورمة هشام، "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009، ص ص 25-26.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

ليسترجع بذلك القطاع البنكي وظيفته التقليدية والمتمثلة في منح القروض. فقد أعاد هذا الفصل السلطات والوظائف لمؤسساتها الأصلية، أين تلعب البنوك التجارية دورها كوسيط مالي حقيقي، وليس فقط كوسيط لعبور الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة : كرس نظام الحكم المركزي تداخل السلطات والوظائف داخل مؤسسات الدولة، حيث أبقى وظيفة اصدار النقد للبنك المركزي فيما جرده من حرية ادارة السياسة النقدية ،وتحركت وزارة المالية و الخزينة على هذا الأساس)فقد كان هناك تشتت وتقاسم للسلطة النقدية ،وجاء قانون النقد والقرض ليعيد للبنك المركزي تلك السلطة التي هي في الأساس تابعة له ،ليشكل بذلك سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أية تأثيرات خارجية تسعى لتحقيق أهداف نقدية بحتة، حيث تفر ذلك المادة 11 من القانون النقد والقرض: البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90-10

1. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:¹

- الجهاز الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

- الجهاز الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة البنك الجزائر، والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتأفي مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية.

2. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

والمصنعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-11 بالأمر رقم

¹ حمديش مجيد، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، دراسة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 102.

11-03 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع

للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:¹

1.2. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.

2.2. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للدائرة الأرصدية الخارجية والمديونية الخارجية؛
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر.
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
- إتاحة تسيير نشاط للمديونية العمومية.

3.2. تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور من خلال:

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسيريها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛
- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر.

3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010: جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر

رقم 10-04 المؤرخ في 26/08/2010، حيث جاء بأهم النقاط التالية:²

¹ بورمة هشام، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² عبد القادر تشيكو، "انسجام الإصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر

3، الجزائر، 2011، ص 41.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛
 - الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك؛
 - مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.
4. **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:** وفق التعديل الذي طال قانون النقد والقرض في سنة 2017 يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، وذلك كالآتي:¹
- فيما سبق ووفقا للمادة 45 من قانون "النقد والقرض" بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، وذلك بفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلا لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دج للعام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016، التي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية، ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للالتئام وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استقادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.
 - قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" مباشرة من السوق الأولية إلا في السوق الثانوية (سوق ما بين البنوك) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح له بذلك، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.
 - فيما سبق قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017، كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا في الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا في السوق النقدي حسب الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها "أصول ذات جودة أقل"، ولكن في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، وبدون اعتبار

¹ سعودي صلاح الدين وكزار رمضان، "انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م05، ع02، 2020، ص 452.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

لجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها، هذا ما يوفر للخزينة العمومية سيولة هائلة تمكنها من دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

- وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، لكن وفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.
- وفق الأمر 11-03 من قانون النقد والقرض: يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم متتالية أو غير متتال، أما بعد تعديل الذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017 تم تمديد المدة إلى حد أقصاه 5 سنوات

المطلب الثالث: تشكيلة البنوك التجارية العاملة في الجزائر

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة إما خاصة أو أجنبية أو مختلطة، وقد جاءت هذه البنوك لتدعم البنوك العمومية الموجودة حيث كان النظام البنكي الجزائري يتكون أساسا من البنوك العمومية، ولكن بعد بدأ عدد البنوك يتسارع اعتبارا من النصف الثاني من التسعينات خاصة نتيجة منح الاعتماد لبنوك و مؤسسات مالية جديدة. واستمر تغير هذا العدد مع السنوات سواء نتيجة لاعتماد بنوك جديدة أو تصفية بنوك أخرى لأسباب متعددة، مع الإشارة إلى أن هذا التطور كان على العموم يبدو ايجابيا بالنظر إلى تزايد عدد البنوك بشكل كبير مقارنة مع العدد الذي كان متواجدا عادة صدور قانون النقد والقرض. وعلى هذا الأساس يتضمن هيكل الجهاز البنكي الجزائري 20 بنك تجاري منهم 6 بنوك عمومية و 14 بنك خاص وذلك حسب بنك الجزائر من خلال المقرر 20-01 المؤرخ في 02 جانفي 2020، والمتضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

الفرع الأول: تقديم البنوك التجارية العمومية في الجزائر

1. البنك الوطني الجزائري (BNA)

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي. في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41 600 مليار دينار جزائري الى 150 000 مليار دينار جزائري¹.

2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ناتجة عن تفكك البنك الوطني الأفغاني، تم إنشاؤه عام 1982 (المرسوم رقم 82-106 المؤرخ 13 مارس 1982)، يتمثل النشاط الرئيسي لمصرف التنمية الأفريقي في تطوير قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والموارد السمكية، فضلاً عن النهوض بالعالم الريفي، يضم حاليًا 290 فرعًا² برأس المال قدره: 33.000.000.000 دينار جزائري³.

3. القرض الشعبي الجزائري (CPA):

تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري من منطلق المرسوم الصادر في 14/05/1967، وهو ثاني بنك اقتصادي، تم إنشاؤه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد أنشئ على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم التحمت فيه ثلاث مصارف أجنبية أخرى هي: المصرف الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968، الشركة المرسلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان 1968، الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971، وأخيرًا البنك المختلط ميسر (BMAM).

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

تم إنشاؤه عام 1964 على أساس شبكة وكوميونات الجزائر (CSDCA)، التي كانت مسؤولة عن جمع المدخرات، أصبحت بنك في عام 1997. والغرض منه هو تمويل القروض العقارية للأفراد، التطوير العقاري وتمويل الشركات (التأجير، ورأس المال العامل، وما إلى ذلك)، أو حتى الخدمات المتعلقة بالإسكان (مكاتب التصميم، وشركات صيانة المباني، إلخ...)، توجد لديه 223 فرعًا منتشرة في جميع أنحاء البلاد⁴.

5. بنك التنمية المحلية (BDL):

¹ <https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html>, Vu le 25/03/2021 à 10 :45.

² KMPG, Guide des banques et des établissements financiers, 2012, P 14.

³ <http://elmouchir.caci.dz/badr-banque-de-lagriculture-et-du-dveloppement-rural-1637.html>, Vu le 25/03/2021 à 10 :49.

⁴ KMPG, Guide des banques et des établissements financiers, 2012, P 15.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

تأسس بنك التنمية المحلية عام 1982، وهو موجه لتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، ثم للمهن الحرة والأفراد والأسر. بالإضافة إلى المنتجات التقليدية (قروض استثمارية وتشغيلية، قروض العقارات على وجه الخصوص)، كما تتكون شبكته من 148 وكالة منتشرة على كامل التراب الوطني¹

6. البنك الخارجي (BEA)

تم إنشاء البنك الخارجي في عام 1967 (مرسوم رقم 67-204)، في شكل شركة وطنية، في عام 1970، أصبح البنك بنكاً للشركات الصناعية الوطنية الكبرى وكان هدفه الرئيسي تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع بقية العالم. وفي عام 1989، غيرت مصلحة الضرائب مكانتها وأصبحت شركة مساهمة (القانون رقم 88-01 الصادر في يناير 1988 بشأن استقلالية الشركات)، مع الاحتفاظ بنفس الشيء الذي تم تعيينه لها في عام 1967. وقد تمت الموافقة في عام 2002 على تنفيذ جميع العمليات المعترف بها من قبل البنوك، (القرار رقم 02-04 بتاريخ 23 سبتمبر 2002). لديه شبكة مكونة من 91 فرعا منتشرة في جميع أنحاء البلاد.²

الفرع الثاني: تقديم البنوك التجارية الخاصة في الجزائر

1. بنك الخليج (AGB)

هو بنك بموجب القانون الجزائري، ذو طبيعة عالمية، بدأ نشاطه في عام 2004، لديه شبكة من 61 وكالة منتشرة على كامل التراب الجزائري، يقدم خدمات مصرفية تقليدية وأخرى إلكترونية، و يعتبر أول بنك يقدم بطاقات دولية (Visa و MasterCard) في السوق الجزائري.³

2. ترست بنك الجزائر (TRUST BANK ALGERIA)

هو عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING LTD، ومقرها قبرص والتي يملك معظم رأس مالها أعضاء من عائلة "أبو نحل". استثمرت شركة Nest Investments Holding،

¹ KMPG, Guide des banques et des établissements financiers, 2012, P 15

² KMPG, Guide des banques et des établissements financiers, 2012, P 13

³ <https://www.agb.dz/organisation/presentation.html>, Vu le 25/03/2021 à 10 :52.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

Ltd. في مختلف قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية وأو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والصناعة والسياحة.¹

3. المؤسسة العربية المصرفية (ABC):

أسس بنك (المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين وآسيا، تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتتجسد من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكّنه من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية، تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر، بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رابيس.²

4. البنك العربي (Bank PLC)

هو فرع مصرفي تمت الموافقة عليه في أكتوبر 2001 بالحالة بنك عالمي. تتكون شبكتها من أربع (04) وكالات.³

يقدر رأس ماله بـ: 178.81 مليار دج.⁴

5. فرانس بانك الجزائر

بدأت FRANSABANK El Jaza Lebaneser، وهي شركة مساهمة لبنانية في الغالب برأس مال مختلط، أنشطتها في الجزائر في 1 أكتوبر 2006، وتقدم لعملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة، وجميع المنتجات والخدمات بنك تجاري عالمي.⁵

6. سوسيتي جنرال

¹ <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation>, Vu le 25/03/2021 à 10 :53.

² <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Pages/default.aspx>, Vu le 25/03/2021 à 10 :55.

³ KMPG, Guide des banques et des établissements financiers, 2012, P 16.

⁴ <http://elmouchir.caci.dz/arab-bank-algeria-1664.html>, Vu le 25/03/2021 à 11 :16.

⁵ https://www.fransabank.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=3&Itemid=111, Vu le 25/03/2021

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

بنك سوسيتي جنرال الجزائر، المملوك بنسبة 100% لمجموعة سوسيتي جنرال، هو واحد من أوائل البنوك الخاصة التي تأسست في الجزائر منذ عام 2000. تضم شبكته المتوسعة باستمرار 91 فرعاً موزعة على 31 ولاية، بما في ذلك 13 مركزاً تجارياً مخصصاً لنشاط العملاء من الشركات، يقدم سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية لأكثر من 230 ألف عميل من الأفراد والمهنيين والشركات، القوة العاملة في البنك أكثر من 1500 شخص.¹

7. بي ان بي باريباس (BNP Paribas El Djazaïr)

تقوم شركة (BNP Paribas El Djazaïr)، وهي شركة تابعة 100% لمجموعة (BNP Paribas)، بتنفيذ نشاط مصرفي شامل، وبالتالي الوصول إلى جميع أنواع العملاء: الأفراد (بما في ذلك الجزائريون الذين يعيشون في الخارج) والمهنيين والشركات، لدى BNP Paribas El Djazaïr شبكة مكونة من 71 فرعاً و 14 مركزاً تجارياً في الجزائر، كل الخبرات والمعرفة لشركاته الفرعية والشركات المتخصصة.²

8. بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر

يعتمد بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر على خبرة ودراية غنية لأكثر من ثلاثين عاماً في المجال المالي والمصرفي. اختار بنك الإسكان الجزائر، منذ بداية نشاطه في أكتوبر 2003، إطلاق مجموعة متنوعة من المنتجات المخصصة للأفراد والشركات على حد سواء. يستثمر بنك الإسكان الجزائر السوق الجزائري بطموح لكسب ثقة عملائه، بهدف تقديم منتجات وخدمات مصرفية حديثة وعالية الجودة تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم. تتمثل سياسته في إنشاء نظام إدارة الجودة بهدف ضمان النمو المنتظم في نتائجه واحتلال مكانة مهمة في السوق. للقيام بذلك، يتمثل شعارها في إرضاء عملائها وترقية موظفيها وتطوير العمل الجماعي.³

¹ <https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaitre/presentation-societe-generale-algerie>, Vu le 25/03/2021 à 11 :22.

² <https://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/bnp-paribas-el-djazair>, Vu le 25/03/2021 à 11 :26.

³ <https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/presentation/nous-connaitre>, Vu le 25/03/2021 à 11 :30.

9. ناتكسيس الجزائر (Natixis Algérie)

ناتكسيس الجزائر هي شركة متخصصة في الخدمات المالية المثبتة في الجزائر منذ أكثر من 20 عاما، مع ما يقرب من 800 موظف و26 وكالة منتشرة في جميع أنحاء الجزائر، تقدم ناتكسيس الجزائر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والأفراد في الجزائر. في عام 2018، أطلقت ناتكسيس الجزائر (Banxy)، أول بنك 100% عبر الهاتف المحمول في الجزائر.¹

10. سيتي بنك (Citibank)

سيتي بنك موجود في الجزائر منذ عام 1992، بعد وجوده فتح مكتب اتصال (أو تمثيلي)، طلب البنك والحصول على ترخيص مصرفي تجاري. تم التصريح لسيتي بنك بفتح ملف في عام 1998، البنك موجود في الجزائر في قطاعات مثل التمويل المصرفي وتمويل الشركات. تركز أنشطته على الاستثمار الأجنبي، وإدارة النقد والودائع والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، البنك لديه شبكة من أربع (04) وكالات.² ويقدر رأس ماله بـ : 15 مليار دج.³

11. بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 5 مليار دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.⁴

12. بنك السلام

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث أن مصرف

¹ <https://www.natixis.dz/nous-connaître>, Vu le 25/03/2021 à 11 :36.

² KMPG, Guide des banques et des établissements financiers, 2012, P 16.

³ <http://elmouchir.caci.dz/citibank-na-algerie-1638.html>, Vu le 25/03/2021 à 11 :38.

⁴ <https://www.albaraka-bank.com/albaraka-algerie/>, Vu le 25/03/2021 à 11 :39.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

السلام-الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.¹

¹ <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html>

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

المبحث الثاني: تطور مؤشرات الكثافة المصرفية والوساطة المالية للبنوك التجارية في الجزائر

باعتبار البنوك التجارية محور عملية تمويل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، فإنه يمكن إبراز خصائصها من خلال تحليل تطور أهم مؤشرات الوساطة المالية لهذه الفئة من البنوك والمتمثلة أساساً في الودائع المجمعة وحجم القروض المقدمة، فضلاً عن مؤشرات الكثافة المصرفية خلال الفترة 2010-2018.

المطلب الأول: تطور مؤشرات الكثافة المصرفية للبنوك التجارية في الجزائر

تطورت البنوك التجارية في الجزائر تطوراً ملحوظاً بعد الاستقلال لتشهد توسعاً معتبراً سواء من حيث عدد البنوك التجارية أو من حيث عدد الوكالات (الفروع) المنتشرة عبر ربوع الوطن.

أولاً: تطور عدد الوكالات

الجدول رقم (3-1): تطور عدد وكالات البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	عدد الوكالات	معدل النمو
2010	1321	-
2011	1373	3,94%
2012	1392	1,38%
2013	1409	1,22%
2014	1445	2,56%
2015	1469	1,66%
2016	1489	1,36%
2017	1511	1,48%
2018	1524	0,86%

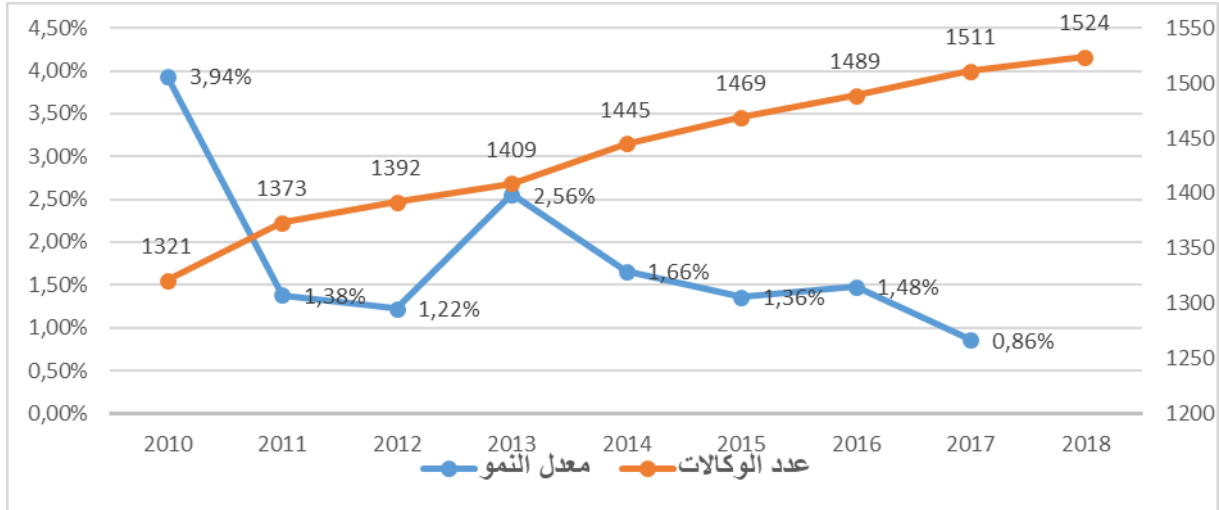
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد وكالات البنوك التجارية في الجزائر في سنة 2010 كان 1321 موزعة على التراب الوطني، حيث شهدت معدل نمو معتبر سنة 2011 بـ 3.94% لتبلغ 1373 وكالة، وبالرغم من تواصل زيادة عدد الوكالات إلا أن معدل النمو كان في تراجع مستمر ومتذبذب حيث شهد

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

سنة 2014 ارتقاعا بسيطا قدر بـ 2.56% ليعود بعدها للتراجع ليبلغ سنة 2018 0.86% وهو يعتبر أقل معدل نمو منذ سنة 2010، إلا أن عدد الوكالات قد بلغ في 1524 وكالة، والشكل الموالي يوضح تطور عدد وكالات البنوك التجارية مقارنة بمعدل نموها.

الشكل رقم (3-1): تطور عدد وكالات البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

الجدول رقم (3-2): تطور عدد وكالات البنوك العمومية والخاصة

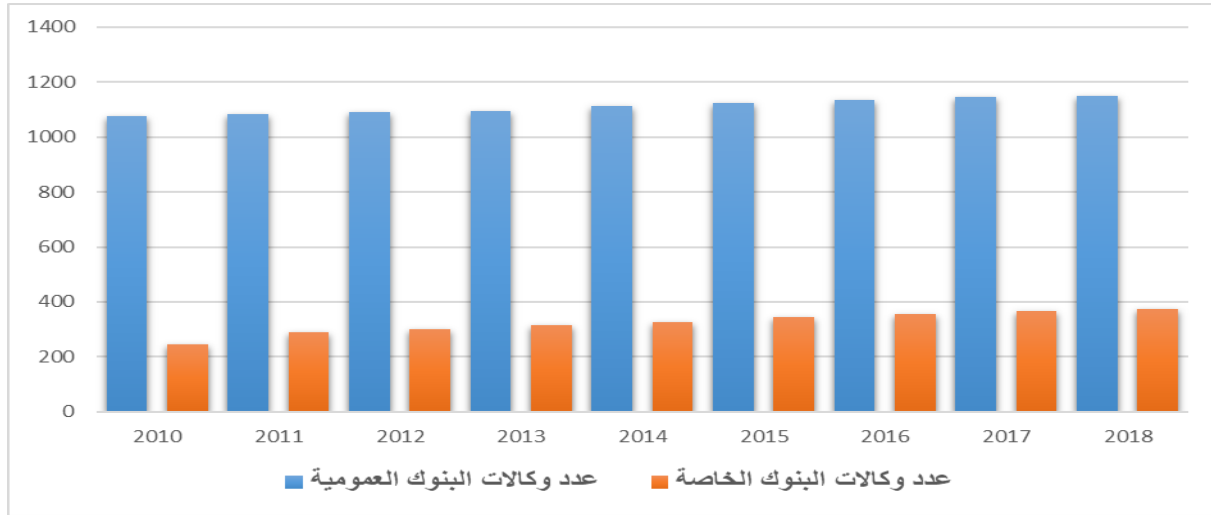
البنوك الخاصة		البنوك العمومية		السنوات
معدل النمو	عدد وكالات	معدل النمو	عدد وكالات	
-	244	-	1077	2010
18,85%	290	0,56%	1083	2011
3,79%	301	0,74%	1091	2012
4,65%	315	0,27%	1094	2013
3,17%	325	1,74%	1113	2014
6,46%	346	0,90%	1123	2015
2,60%	355	0,98%	1134	2016
2,82%	365	1,06%	1146	2017
2,19%	373	0,44%	1151	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

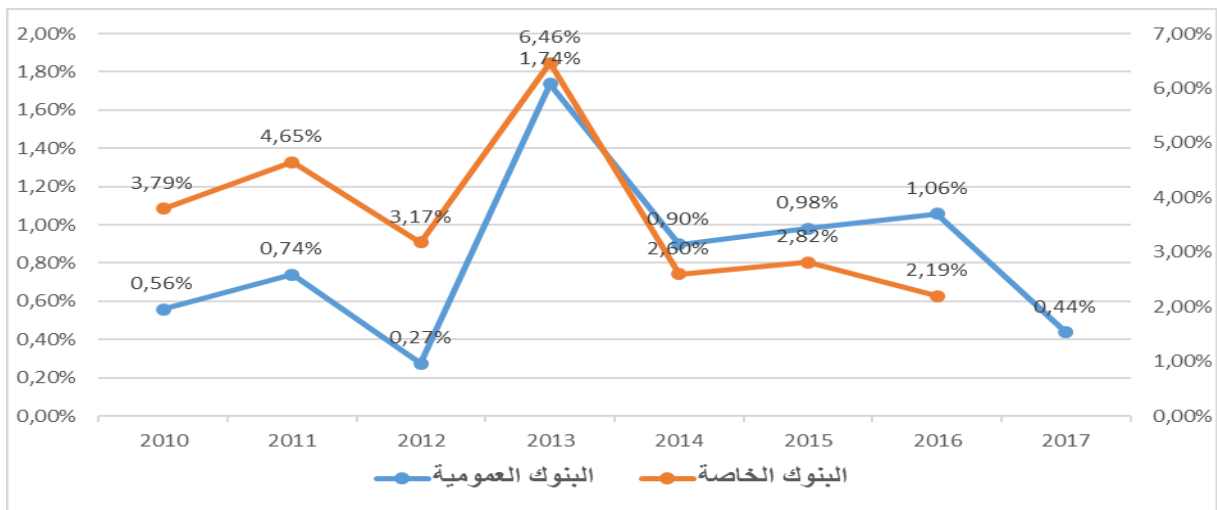
يتبين من خلال الجدول أعلاه أن عدد وكالات البنوك العمومية أكبر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة كون أن هذه الأخيرة تعتبر حديثة النشأة على غرار نظيرتها البنوك العمومية التي ظهرت منذ الاستقلال، كما نلاحظ أن معدل نمو وكالات البنوك الخاصة كان قد بلغ أكبر نسبة سنة 2011 بـ 18.85% مقارنة بوكالات البنوك العمومية التي بلغت أكبر معدل نمو لها سنة 2014 بنسبة 1.74%، وهذا التراجع في معدلات نمو البنوك العمومية منطقي ويرجع إلى انتشار هذه الأخيرة في مختلف ربوع الوطن التي بلغت سنة 2018 1151 وكالة وهو عدد كبير مقارنة بالبنوك الخاصة التي بلغت في ذات السنة 373 وكالة، كما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم (2-3): تطور عدد وكالات البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

الشكل رقم (3-3): تطور معدل نمو وكالات البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

ثانيا: تطور مؤشر العمق المالي

يعتبر مؤشر العمق المالي من بين مؤشرات الكثافة المصرفية حيث يمثل هذا المؤشر عدد الحسابات المفتوحة في البنوك التجارية للشخص الواحد في سن العمل، والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

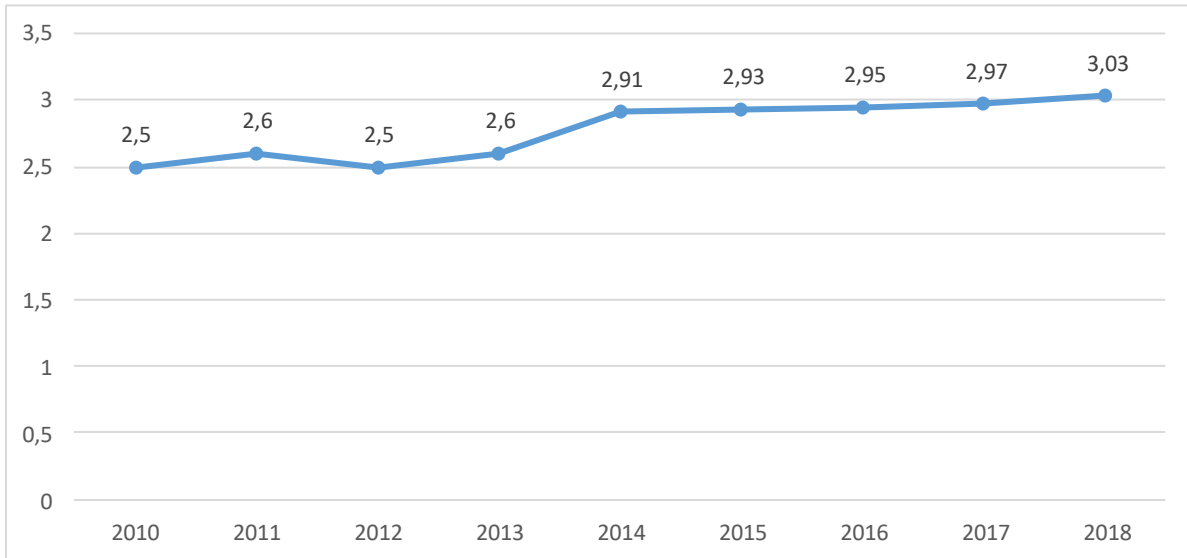
الجدول رقم (3-3): تطور مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر العمق المالي	2,5	2,6	2,5	2,6	2,91	2,93	2,95	2,97	3,03

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر العمق المالي مر بمرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (2010-2013) والتي كان فيها مستقرا نوعا ما حيث كان يتراوح بين 2.5 و 2.6، بينما المرحلة الثانية خلال الفترة (2014-2018) والتي بدأ فيها بالتطور نحو الأعلى ليبلغ سنة 2018 3.03، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-3)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

المطلب الثاني: تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر

تعد الودائع من بين أهم مؤشرات الوساطة المصرفية والتي من خلالها يمكن تقييم الأداء المصرفي، حيث أن البنك يسعى من خلال سياساته إلى جذب أكبر عدد من المودعين كأد مصادر التمويل الخارجية.

أولاً: تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الجدول رقم (3-4): تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

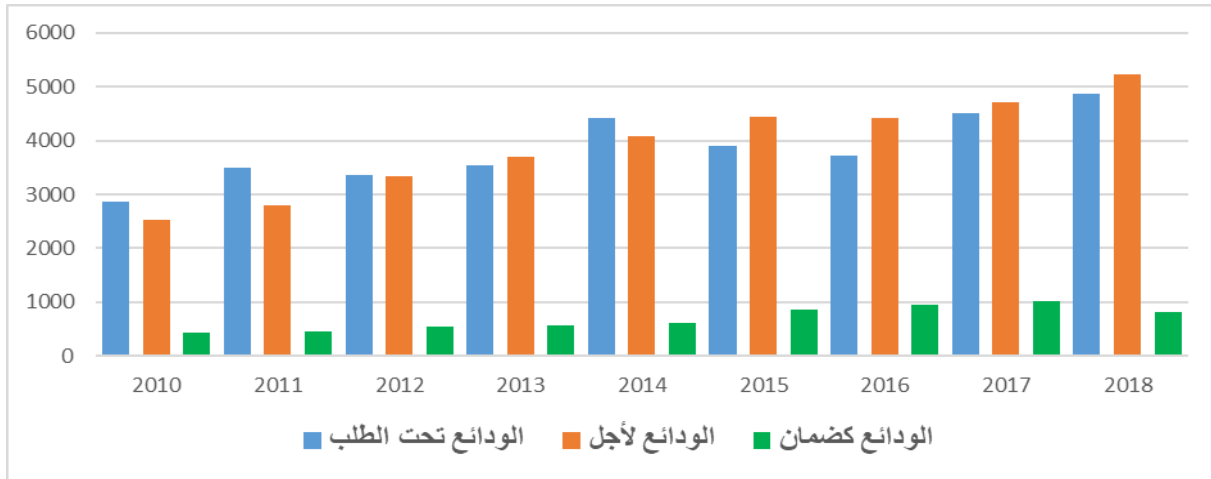
الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الودائع	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الودائع كضمان
2010	5 819,1	2870,7	2 524,3	424,1
2011	6 733	3495,8	2 787,5	449,7
2012	7 235,8	3356,6	3 331,5	547,5
2013	7 787,4	3 537,5	3 691,7	558,2
2014	9 117,5	4 428,2	4 090,3	599
2015	9 200,7	3 891,7	4 443	865,6
2016	9 079,9	3 732,2	4 409	938,4
2017	10 232,2	4 499	4 708,5	1 024,7
2018	10 922,7	4 880,5	5 232,6	809,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع في الودائع الاجمالية للبنوك التجارية في الجزائر حيث شهدت تزايد مستمر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2018، وهذا يشير على إقبال المودعين إلى إيداع أموالهم في البنوك، وقد شكلت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل النسبة الأكبر لإجمالي الودائع والنسبة المتبقية على شكل ودائع كضمان، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): تطور حجم الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

ثانيا: تقسيم ودائع تحت الطلب حسب البنوك العمومية والخاصة

الجدول رقم (3-5): تطور حجم الودائع تحت الطلب للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-

2018

الوحدة: مليار دج

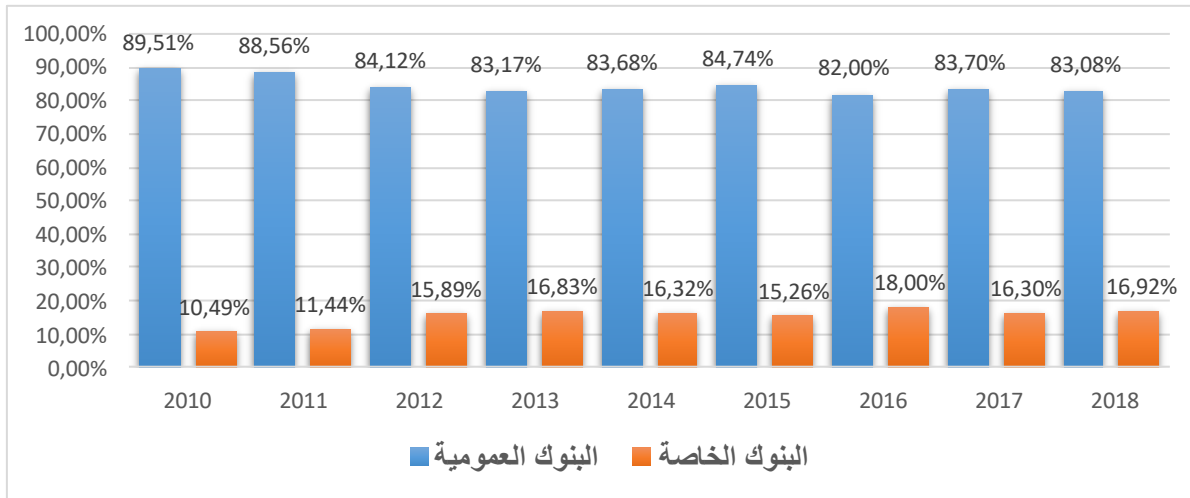
السنوات	الودائع تحت الطلب	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2010	2870,7	89,51%	301,2
2011	3495,8	88,56%	400
2012	3356,6	84,12%	533,2
2013	3537,50	83,17%	595,3
2014	4428,20	83,68%	722,7
2015	3891,70	84,74%	594
2016	3732,20	82,00%	671,7
2017	4499,00	83,70%	733,5
2018	4880,50	83,08%	825,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حصة البنوك العمومية من الودائع تحت الطلب أكبر من حصة البنوك الخاصة، وذلك راجع إلى إقبال المودعين على البنوك العمومية، حيث بلغت أكبر حصة للبنوك العمومية سنة 2010 بنسبة 89.51% أما أكبر حصة للبنوك الخاصة فكانت سنة 2016 بنسبة 18%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): تطور حجم الودائع تحت الطلب للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

ثالثا: تقسيم الودائع لأجل حسب البنوك العمومية والخاصة

الجدول رقم (3-6): تطور حجم الودائع لأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	الودائع لأجل	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2010	2 524,30	92,44%	190,8
2011	2 787,50	91,56%	235,2
2012	3 331,50	91,60%	280
2013	3 691,70	91,57%	311,3
2014	4 090,30	92,91%	290,1
2015	4 443,00	91,74%	367,6

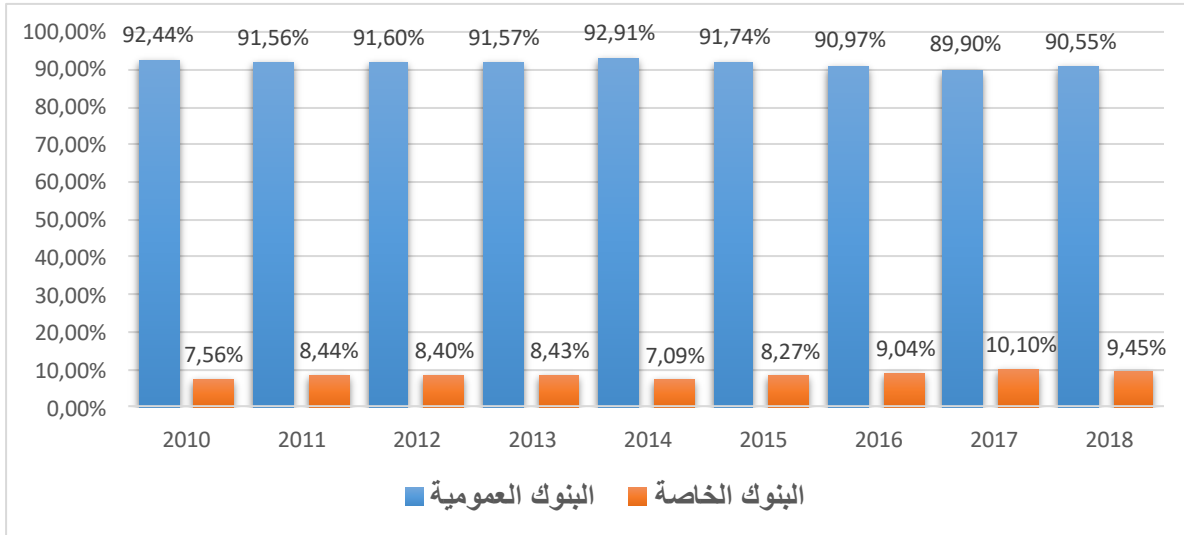
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

9,04%	398,6	90,97%	4 010,70	4 409,00	2016
10,10%	475,5	89,90%	4 233,00	4 708,50	2017
9,45%	494,3	90,55%	4 738,30	5 232,60	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حصة البنوك العمومية من الودائع لأجل أكبر من حصة البنوك الخاصة، وذلك راجع إلى إقبال المودعين على البنوك العمومية، حيث بلغت أكبر حصة للبنوك العمومية سنة 2010 بنسبة 92.44% أما أكبر حصة للبنوك الخاصة فكانت سنة 2017 بنسبة 10.18%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تطور حجم الودائع لأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

رابعاً: الودائع كضمان

الجدول رقم (3-7): تطور حجم الودائع كضمان للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-

2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	الودائع كضمان	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2010	424,1	76,18%	101
2011	449,7	78,21%	98

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

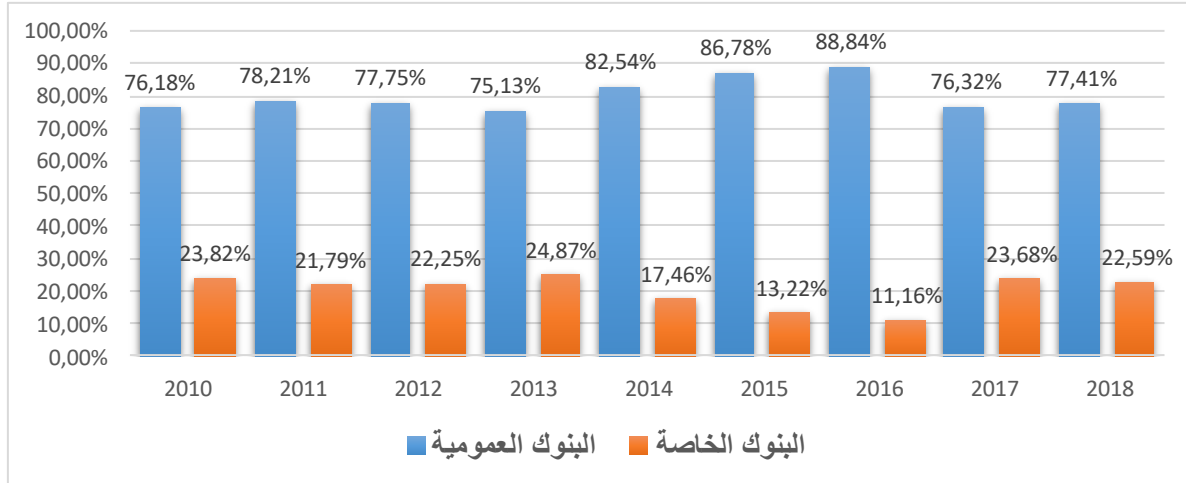
22,25%	121,8	77,75%	425,7	547,5	2012
24,87%	138,8	75,13%	419,4	558,2	2013
17,46%	104,6	82,54%	494,4	599	2014
13,22%	114,4	86,78%	751,2	865,6	2015
11,16%	104,7	88,84%	833,7	938,4	2016
23,68%	242,6	76,32%	782,1	1 024,70	2017
22,59%	182,9	77,41%	626,7	809,6	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حصة البنوك العمومية من الودائع كضمان أكبر من حصة البنوك الخاصة، وذلك راجع إلى إقبال المودعين على البنوك العمومية، حيث بلغت أكبر حصة للبنوك العمومية سنة 2016 بنسبة 88.84% أما أكبر حصة للبنوك الخاصة فكانت سنة 2010 بنسبة 23.82%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): تطور حجم الودائع كضمان للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-

2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-7)

الجدول رقم (3-8): تطور حجم الودائع حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018

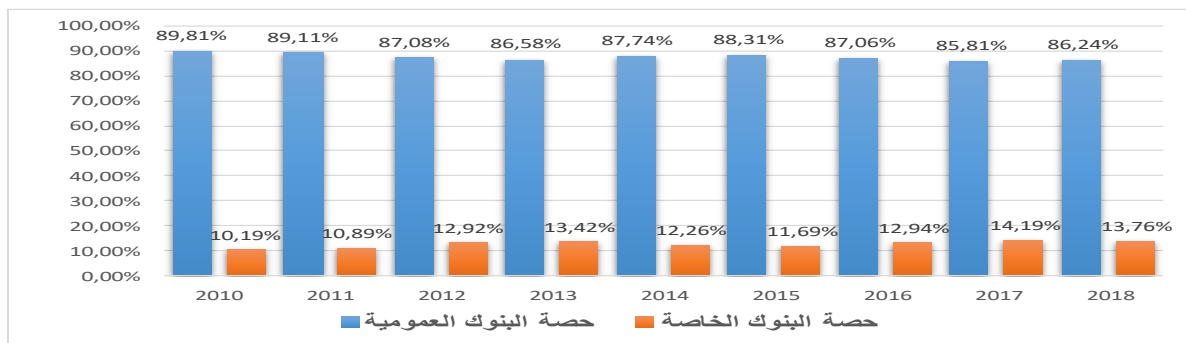
الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الودائع	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2010	5 819,10	89,81%	593
2011	6 733,00	89,11%	733,2
2012	7 235,80	87,08%	935
2013	7 787,40	86,58%	1045,4
2014	9 117,50	87,74%	1117,4
2015	9 200,70	88,31%	1076
2016	9 079,90	87,06%	1175
2017	10 232,20	85,81%	1451,6
2018	10 922,70	86,24%	1503

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع أكبر من حصة البنوك الخاصة، وذلك راجع إلى إقبال المودعين على البنوك العمومية، حيث بلغت أكبر حصة للبنوك العمومية سنة 2010 بنسبة 89.81% أما أكبر حصة للبنوك الخاصة فكانت سنة 2017 بنسبة 14.19%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تطور حجم الودائع حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-8)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

المطلب الثالث: تطور حجم القروض للبنوك التجارية في الجزائر

تشكل القروض الممنوحة عنصر أساسي في المساهمة في تحقيق إيرادات للبنك من خلال معدلات الفائدة على هذه القروض.

الجدول رقم (3-9): تطور مجموع القروض للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دج

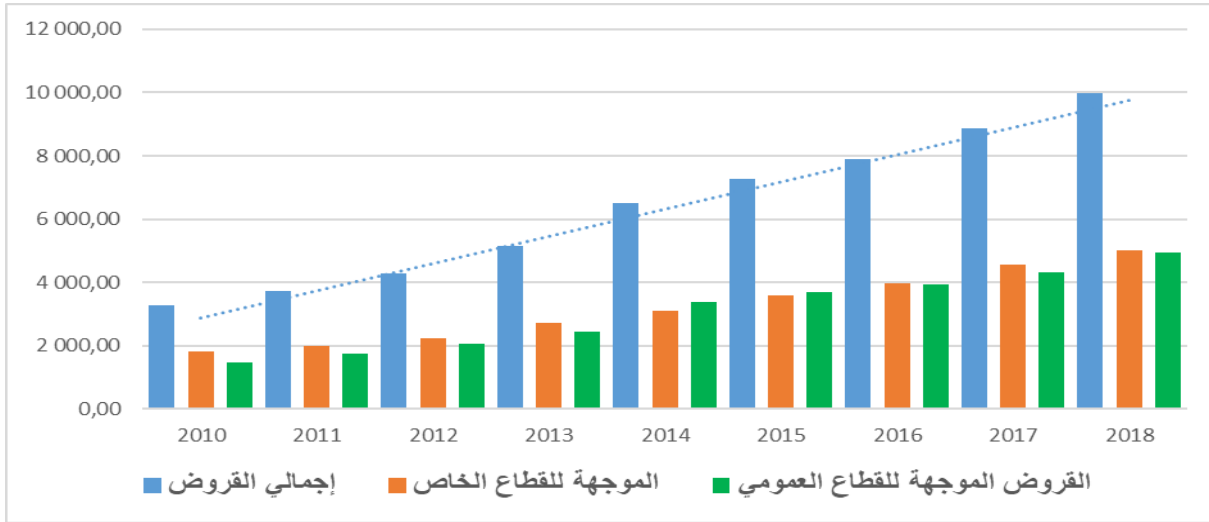
السنوات	إجمالي القروض	القروض الموجهة للقطاع العمومي	القروض الموجهة للقطاع الخاص
2010	3 266,7	1 805,3	44,74%
2011	3 724,7	1 982,4	46,78%
2012	4 296,4	2 245	47,75%
2013	5 154,5	2 720,2	47,23%
2014	6 502,9	3 120	52,02%
2015	7 275,6	3 586,6	50,70%
2016	7 907,8	3 955,0	49,99%
2017	8 877,9	4 566,1	48,57%
2018	9 974,1	5 029,9	49,57%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في القروض الاجمالية للبنوك التجارية في الجزائر حيث شهدت تزايد مستمر من سنة 2010 التي بلغت 37266.7 مليار دج منها 55.26% قروض موجهة للقطاع العمومي و44.74% كقروض موجهة للقطاع الخاص، في حين بلغت سنة 2014 6502.9 مليار دج منها 47.98% قروض موجهة للقطاع العمومي و52.02% قروض موجهة للقطاع الخاص، لتبلغ سنة 2018 التي بلغت 9974.1 مليار دج منها 50.43% قروض موجهة للقطاع العمومي و49.57% قروض موجهة للقطاع الخاص، كما هو موضح في الشكل التالي:

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

الشكل رقم (3-10): تطور مجموع القروض للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-9)

أولاً: القروض الموجهة للقطاع العمومي

الجدول رقم (3-10): مجموع القروض الموجهة للقطاع العمومي خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	الموجهة للقطاع العمومي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2010	1 805,30	76,14%	430,8
2011	1 982,40	73,23%	530,7
2012	2 245,00	74,63%	569,5
2013	2 720,20	74,38%	697
2014	3 120,00	74,96%	781,3
2015	3 586,60	74,92%	899,5
2016	3 955,00	75,40%	973
2017	4 566,10	74,50%	1 164,40
2018	5 029,90	73,59%	1 328,50

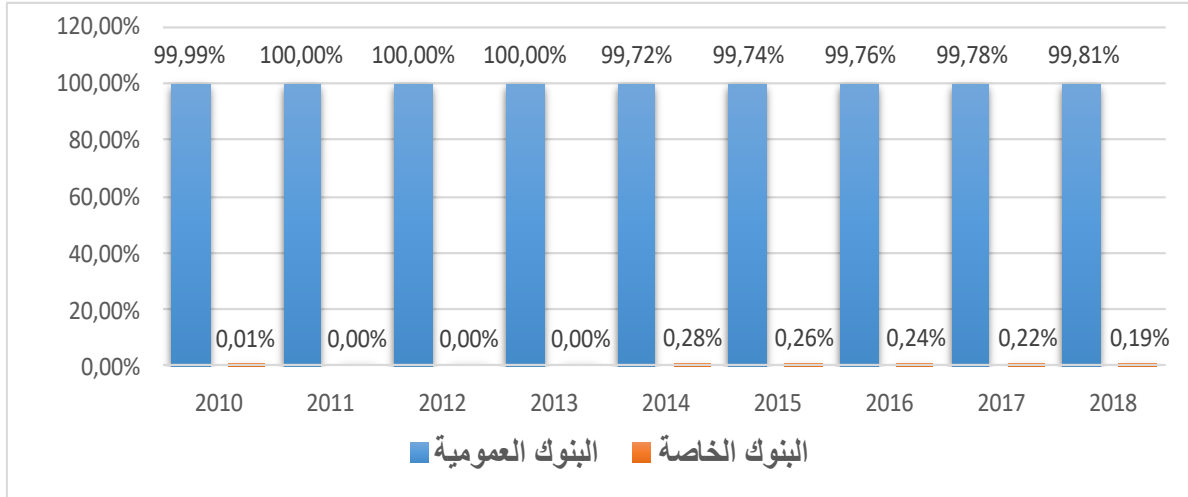
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن القروض الموجهة لأغلبية القروض الموجهة للقطاع العمومي كانت من البنوك العمومية، والتي شهدت تزايد بوتيرة مستمرة منذ سنة 2010 التي بلغت 1461.3 مليار دج

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

99.99% ممول من طرف البنوك العمومية، لتصل سنة 2018 إلى 4934.7 مليار دج 99.81% ممول من طرف البنوك العمومية والتي تعتبر نسبة كبيرة جداً مقارنة بالبنوك الخاصة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): نسبة القروض الموجهة للقطاع العمومي خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-10)

ثانيا: القروض الموجهة للقطاع الخاص

الجدول رقم (3-11): مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	القروض الموجهة للقطاع الخاص	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2010	1 461,40	99,99%	0,1
2011	1 742,30	100,00%	0
2012	2 051,40	100,00%	0
2013	2 434,30	100,00%	0
2014	3 382,90	99,72%	9,5
2015	3 689,00	99,74%	9,5
2016	3 952,80	99,76%	9,5
2017	4 311,80	99,78%	9,5

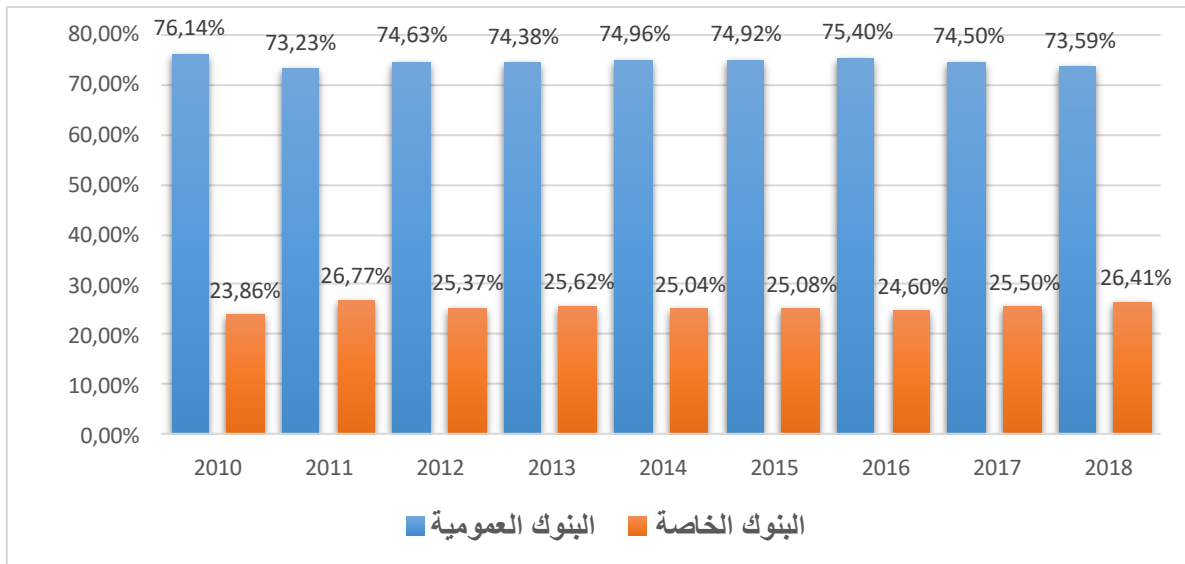
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

0,19%	9,5	99,81%	4 934,70	4 944,20	2018
-------	-----	--------	----------	----------	------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلبية القروض الموجهة للقطاع الخاص كانت من البنوك العمومية، والتي شهدت تزايد بوتيرة مستمرة منذ سنة 2010 التي بلغت 1374.5 مليار دج بنسبة 76.14% ممولة من طرف البنوك العمومية، لتصل سنة 2018 إلى 5029.9 مليار دج بنسبة 73.59% ممولة من طرف البنوك العمومية و 26.41% من طرف البنوك الخاصة، حيث تعتبر مشاركة البنوك الخاصة في التمويل القطاع الخاص أفضل نوعا ما من تمويلها للقطاع العام، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-12): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-11)

ثالثا: إجمالي القروض

الجدول رقم (3-12): توزيع القروض حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي القروض	بنوك العمومية	بنوك الخاصة
2010	3 266,7	86.8%	238,3
2011	3 724,7	85.8%	281,5
2012	4 296,4	86.7%	298,59

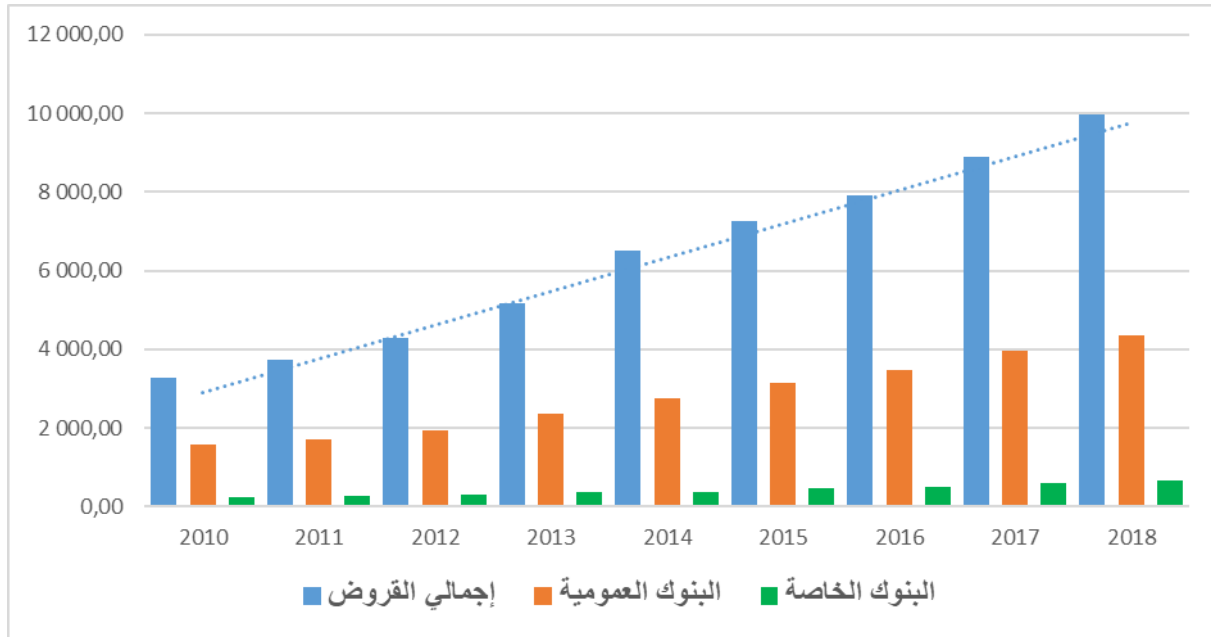
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

13.5%	367,23	86.5%	2352,97	5 154,5	2013
12.16%	379,39	87.84%	2740,61	6 502,9	2014
12.49%	447,97	87.51%	3138,63	7 275,6	2015
12.42%	491,21	87.58%	3463,79	7 907,8	2016
13.22%	603,64	86.78%	3962,46	8 877,9	2017
13.41%	674,51	86.59%	4355,39	9 974,1	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن إجمالي القروض في تزايد مستمر منذ سنة 2010 التي بلغت آنذاك 3266.7 مليار دج بلغت حصة البنوك العمومية منها 86.8% المقدرة بـ 1567 مليار دج والنسبة المتبقية 13.2% للبنوك الخاصة والمقدرة بـ 238.3 مليار دج، ليبلغ إجمالي القروض سنة 2018 إلى 9974.1 مليار دج، حصة البنوك العمومية تمثل 86.59% المقدرة بـ 4355.39 مليار دج، أما البنوك الخاصة فقد بلغت حصتها من إجمالي القروض غي نفس السنة 674.51 مليار دج المقدرة بـ 13.41%.

الشكل رقم (3-13): توزيع القروض حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-12)

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل أهم مؤشرات الأداء المالي الخاصة بالبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 ومقارنة مؤشرات البنوك العمومية بالبنوك الخاصة.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الربحية

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل مؤشرات الربحية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر من خلال الاعتماد على المؤشرات التالية: (معدل العائد على الأصول/ معدل العائد على حقوق الملكية، هامش الربح)

الفرع الأول: معدل العائد على الأصول

الجدول رقم (3-13): معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-

2018

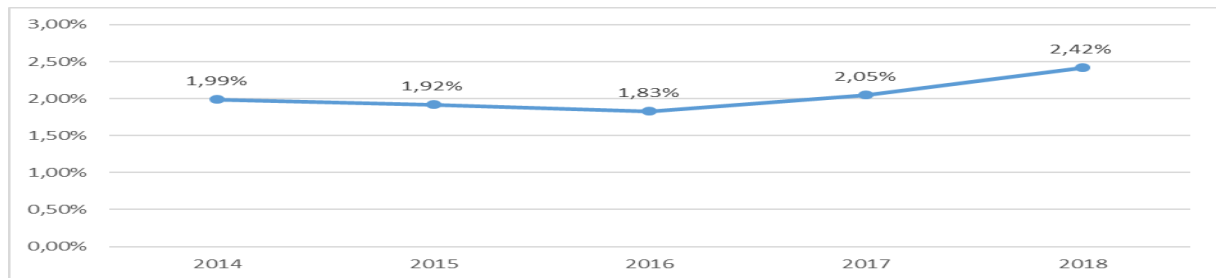
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	1.77%	1.76%	1.68%	1.97%	2.27%
البنوك الخاصة	3.38%	3.11%	2.84%	2.59%	3.38%
القطاع البنكي	1.99%	1.92%	1.83%	2.05%	2.42%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

يشير الجدول أعلاه إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ 1.99% إلى سنة 2016 بـ 1.83% ليعود إلى الارتفاع سنة 2017 إلى 2.05% ليبلغ سنة 2018 إلى 2.42%، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة مداخيل البنوك التجارية خلال ذات الفترة.

الشكل رقم (3-14): معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-

2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-13)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

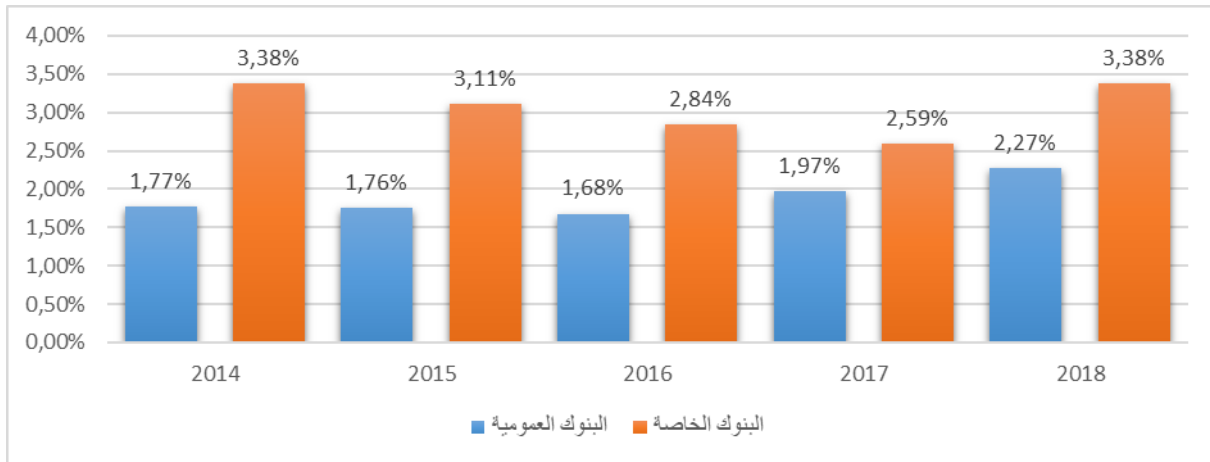
وبالنسبة للبنوك العمومية فقد شهدت ارتفاع متذبذب ومتفاوت بفارق صغيرة خلال الفترة 2014-2018 حيث بلغ معدل العائد على الأصول لها سنة 2014 نسبة 1.77% ليستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2016 أين بلغ 1.68% ثم يعود للارتفاع ليبلغ ذروته سنة 2018 بنسبة 2.27%.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد شهدت انخفاض منذ سنة 2014 أين بلغ 3.38% ليصل سنة 2017 إلى 2.27% ليبلغ ذروته مجددا سنة 2018 بـ 3.38%.

ويلاحظ أن نسب البنوك الخاصة كانت أكبر من البنوك العمومية طيلة الفترة 2014-2018 بفارق على الأقل 1%

الشكل رقم (3-15): تطور معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة

2018-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-13)

الفرع الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (3-14): معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة

2018-2014

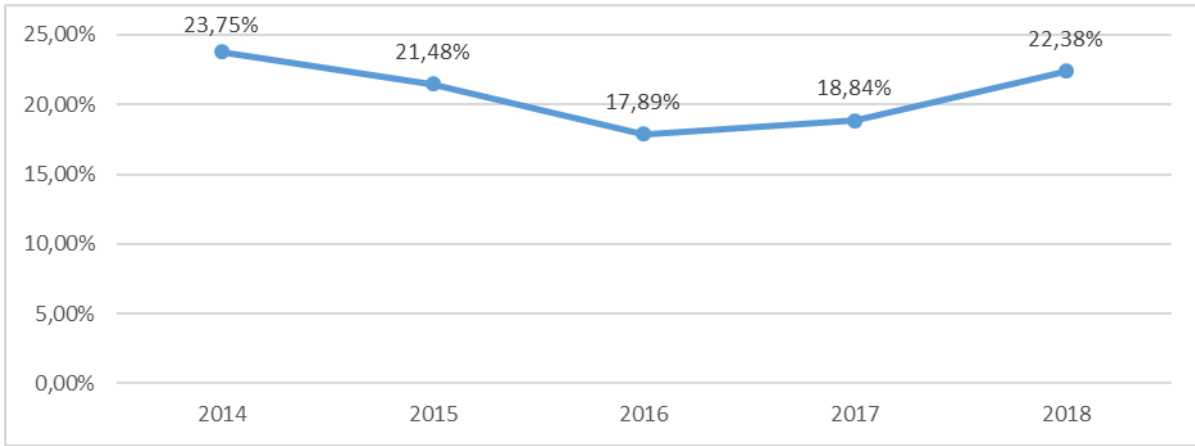
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014
البنوك العمومية	%22.68	%19.99	%18.69	%23.37	%25.22
البنوك الخاصة	%21.21	%14.69	%15.28	%16.10	%19.97
القطاع البنكي	%22.38	%18.84	%17.89	%21.48	%23.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

يشير الجدول أعلاه إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ 23.75% إلى غاية سنة 2016 بـ 18.69% ليشهد ارتفاع طفيف سنة 2017 بـ 18.84% ليبلغ سنة 2018 إلى 22.38%، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة مداخيل البنوك التجارية خلال نفس السنة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-16): تطور معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2018-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-14)

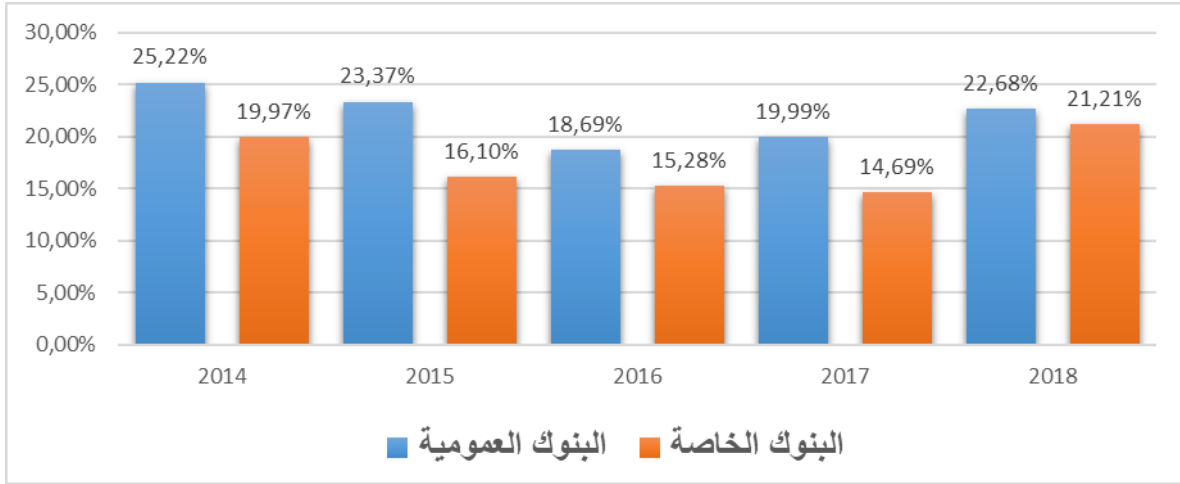
وبالنسبة للبنوك العمومية فقد شهدت انخفاض متذبذب خلال الفترة 2018-2014 حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لها سنة 2014 نسبة 25.22% ليستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2016 أين بلغ 18.69% ثم يعود للارتفاع سنة 2017 بنسبة 19.99% ليبلغ ذروته سنة 2018 بنسبة 22.68%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد شهدت انخفاض منذ سنة 2014 أين بلغ 19.97% ليصل سنة 2017 إلى 14.69% ليرتفع سنة 2018 إلى 21.21%.

ويلاحظ أن نسب البنوك العمومية كانت أفضل من نسب البنوك الخاصة طيلة الفترة 2018-2014 بفارق على الأقل 3%. كما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

الشكل رقم (3-17): تطور معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة

2018-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-14)

الفرع الثالث: هامش الربح

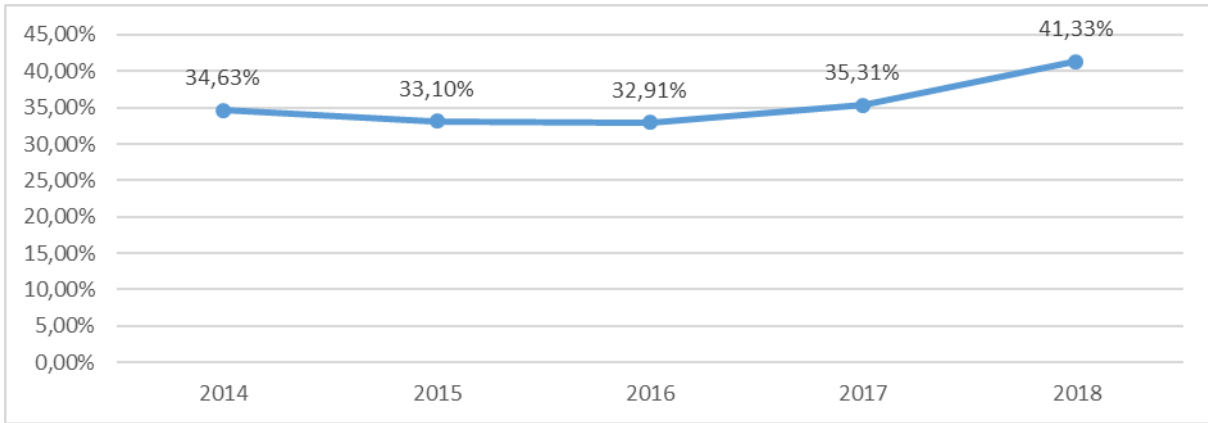
الجدول رقم (3-15): هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2018-2014

السنوات	2018	2017	2016	2015	2014
البنوك العمومية	%36.32	%32.29	%34.63	%44.03	%31.88
البنوك الخاصة	%34.63	%28.55	%34.69	%36.32	%44.03
القطاع البنكي	%41.33	%35.31	%32.91	%33.10	%34.63

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2018-2014)

يشير الجدول أعلاه إلى انخفاض في هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ %31.88 إلى غاية سنة 2016 بـ %32.91 ليشهد ارتفاع طفيف سنة 2017 بـ %35.31 ليبلغ ذروته سنة 2018 إلى %41.33 ويفسر هذا الارتفاع إلى زيادة إجمالي إيرادات البنوك التجارية خلال نفس السنة كما يوضحه الشكل التالي:

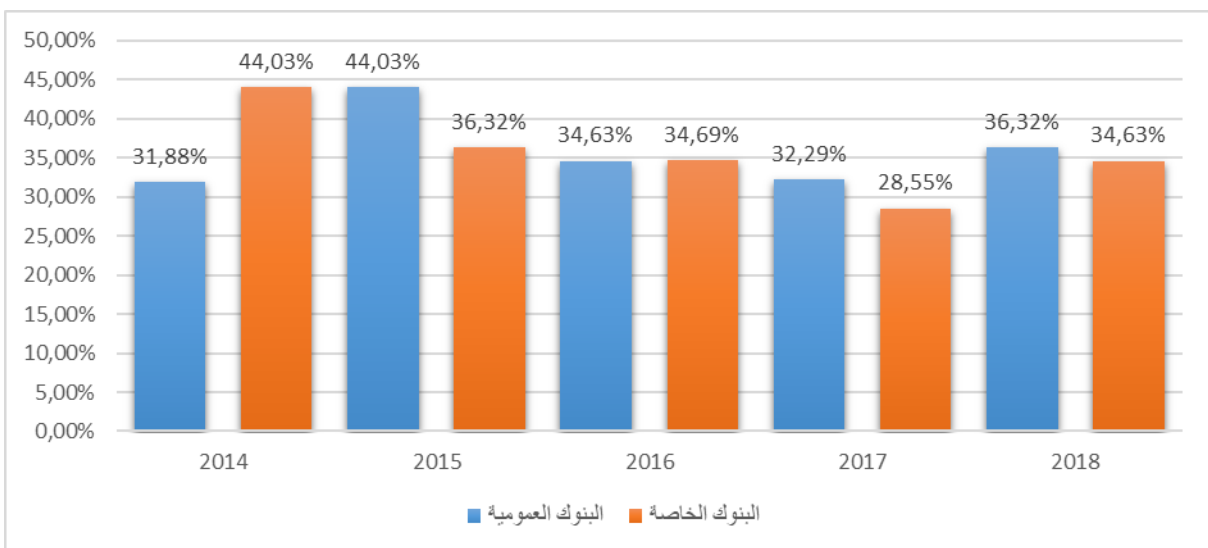
الشكل رقم (3-18): تطور هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-15)

كما يتضح أن هامش ربح البنوك العمومية قد كان متباين خلال الفترة 2014-2018 حيث بلغ معدل سنة 2014 نسبة 31.88% ليرتفع ويبلغ ذروته سنة 2015 بنسبة 44.03% ثم يعود للانخفاض سنة 2016 بنسبة 34.63% ليبلغ سنة 2018 نسبة 36.32%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد شهدت انخفاض متذبذب منذ سنة 2014 أين بلغ 44.03% ليصل سنة 2016 إلى 32.91% ليرتفع سنة 2017 إلى 28.55% ثم يرتفع قليل سنة 2018 حيث بلغ 34.63%، ويلاحظ أن نسب هامش ربح البنوك العمومية كانت متقاربة مع نسب البنوك الخاصة طيلة الفترة 2014-2018. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-19): تطور هامش الربح للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-15)

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات السيولة

الفرع الأول: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

الجدول رقم (3-16): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية في الجزائر خلال

الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	37.04%	25.85%	22.66%	21.88%	18.43%
البنوك الخاصة	43.95%	35.87%	29.11%	33.11%	28.52%
القطاع البنكي	37.69%	27.14%	23.52%	23.51%	19.84%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

يتضح من خلال الجدول أعلاه إلى انخفاض مستمر في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

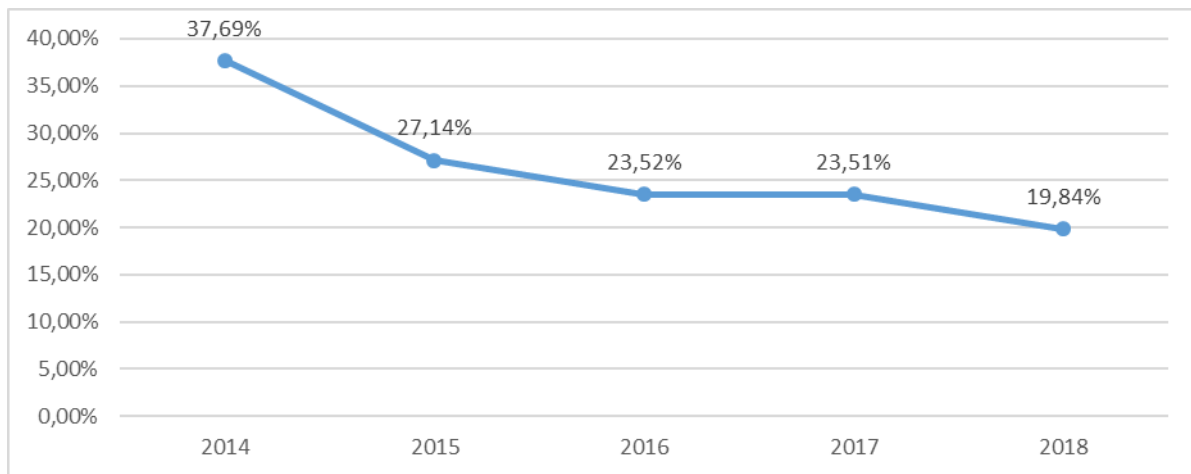
للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ 37.69% إلى غاية سنة 2018 بـ 19.84%

ويفسر هذا الانخفاض بتوسع البنوك في أصولها الثابتة على حساب أصولها السائلة، واتجاه هذه البنوك

نحو خفض سيولتها بما يناسب استراتيجيتها. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-20): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية في الجزائر

خلال الفترة 2014-2018



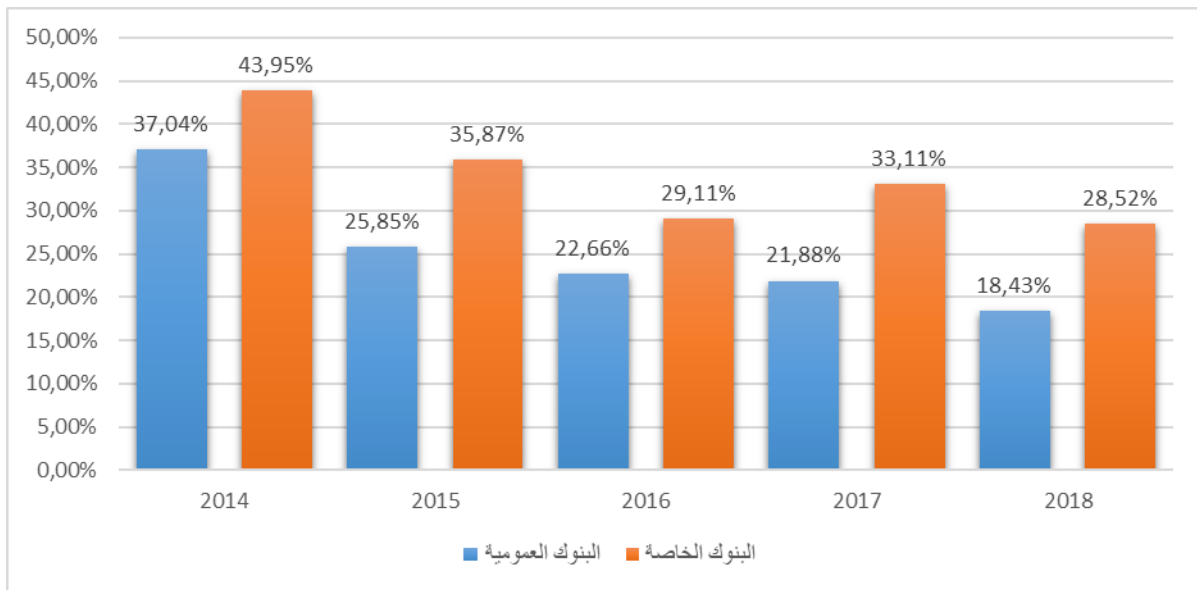
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-16)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

وقد تجسد هذا الانخفاض في كلا القطاعين العام والخاص، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العمومية سنة 2014 بـ 37.04%، أما البنوك الخاصة فقد كانت 43.95%، لتصل هذه النسبة للبنوك العمومية سنة 2018 إلى 18.43%، أما البنوك الخاصة فقد بلغت 29.52%، ويلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك الخاصة كانت أفضل من البنوك العمومية خلال هذه الفترة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-21): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية في الجزائر

خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-16)

الفرع الثاني: نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-17): نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر

خلال الفترة 2014-2018

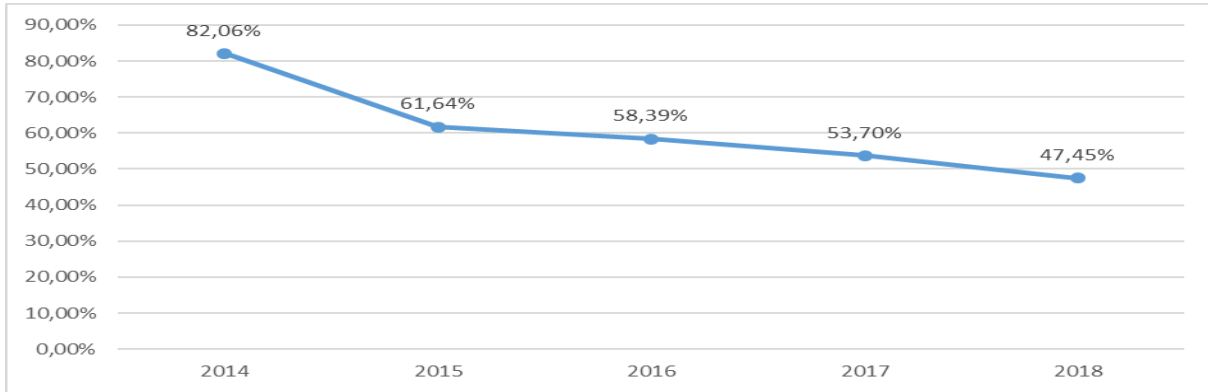
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014
البنوك العمومية	%46.30	%52.17	%58.84	%60.20	%83.41
البنوك الخاصة	%52.61	%60.58	%56.25	%69.79	%75.38
القطاع البنكي	%47.45	%53.70	%58.39	%61.64	%82.06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

يتضح من خلال الجدول أعلاه إلى انخفاض مستمر في نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ 82.06% إلى غاية سنة 2018 بـ 47.45%، ويفسر هذا الانخفاض بتراكم الديون قصيرة الأجل خلال نفس الفترة، كما يوضحه الشكل التالي:

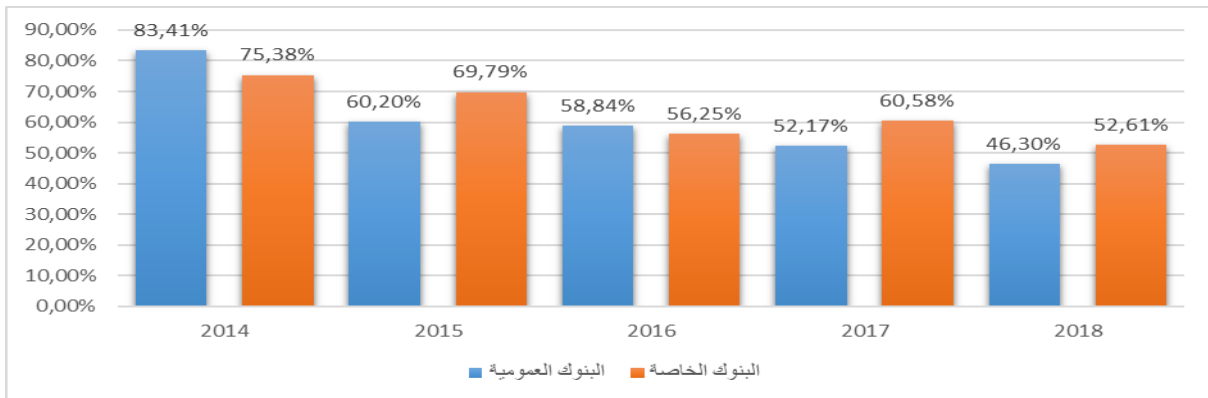
الشكل رقم (3-22): تطور نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-17)

وقد مس هذا الانخفاض كلا القطاعين العام والخاص، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك العمومية سنة 2014 بـ 83.41%، أما البنوك الخاصة فقد كانت 75.38%، لتصل هذه النسبة للبنوك العمومية سنة 2018 إلى 46.3%، أما البنوك الخاصة فقد بلغت 52.61%، ويلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك الخاصة والبنوك العمومية كانت متقاربة فيما بينهما خصوصا في السنوات الأخيرة خلال هذه الفترة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-23): تطور نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-17)

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات المخاطرة

الفرع الأول: نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال)

الجدول رقم (3-18): نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

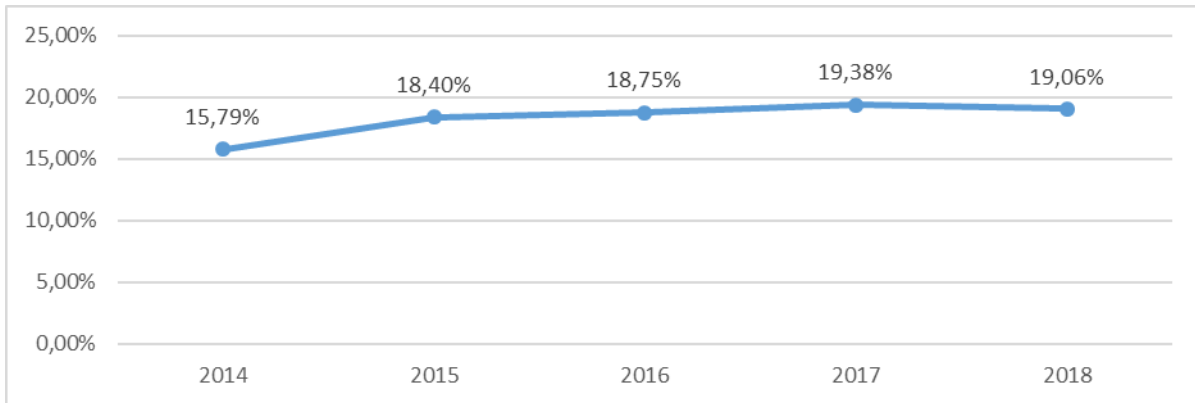
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	14.71%	17.75%	18.37%	19.58%	19.26%
البنوك الخاصة	20.40%	20.99%	20.32%	18.51%	18.20%
القطاع البنكي	15.79%	18.40%	18.75%	19.38%	19.06%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ 15.79% إلى غاية سنة 2017 بـ 19.38% لتتخف قليلا سنة 2018 إلى 19.06%، وهذا مؤشر جيد للبنوك التجارية في الجزائر التي تجاوزت النسبة المطلوبة للجنة بازل 3. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-24): تطور نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-

2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-18)

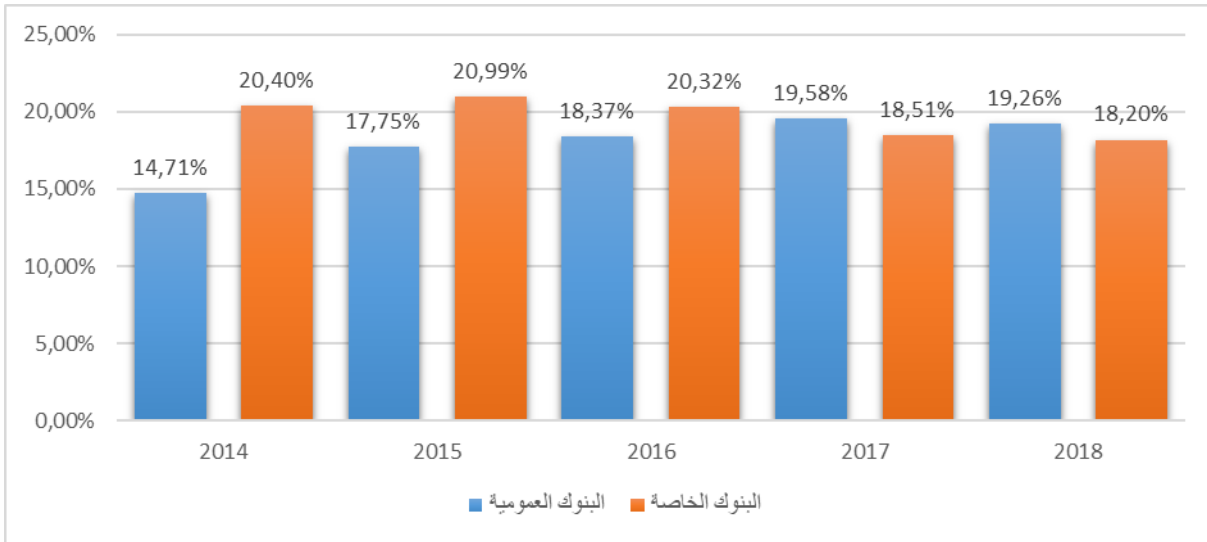
كما يتضح ارتفاع في نسبة الملاءة المالية للبنوك العمومية فقد كانت سنة 2014 نسبة 14.71% لترتفع وتبلغ ذروتها سنة 2017 بنسبة 19.58% ثم تتخف قليلا سنة 2018 بنسبة 19.26%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد شهدت ارتفاع متذبذب حيث بلغت سنة 2014 نسبة 20.4% لتصل سنة 2015 إلى ذروتها بـ 20.99% لتراجع سنة 2017 إلى 18.51% ثم تتخف سنة 2018 إلى 18.2%، ويلاحظ

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

أن نسبة الملاءة المالية للبنوك العمومية كانت متقاربة مع نسب البنوك الخاصة طيلة الفترة 2016-2018، ما عدى سنتي 2014-2015 أين كان هناك فارق معتبر بينهما، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-25): تطور نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-18)

الفرع الثاني: نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع

الجدول رقم (3-19): نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال

الفترة 2014-2018

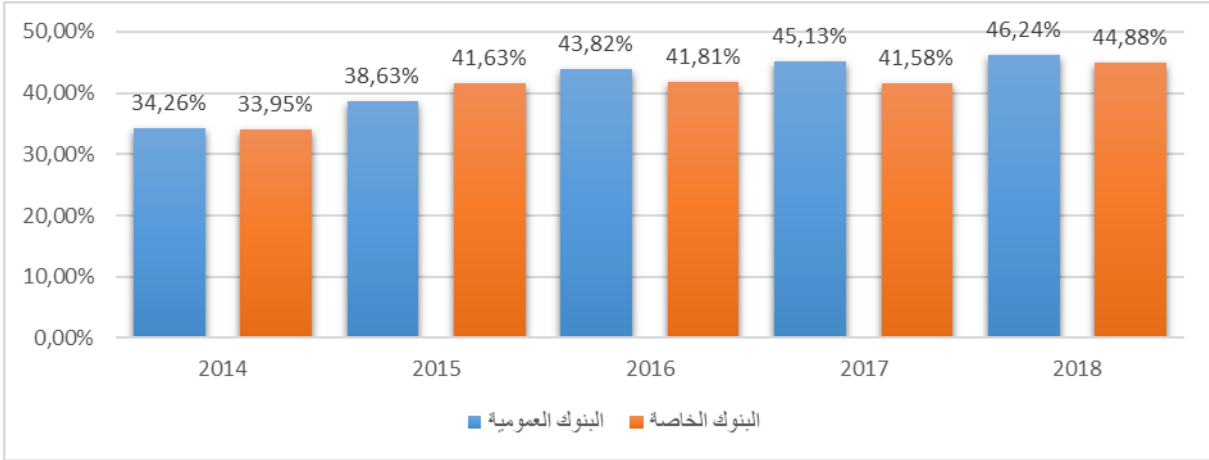
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	34,26%	38,63%	43,82%	45,13%	46,24%
البنوك الخاصة	33,95%	41,63%	41,81%	41,58%	44,88%
القطاع البنكي	71,32%	79,08%	87,09%	86,76%	91,32%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر من سنة 2014 بـ 71,32% إلى غاية سنة 2018 بـ 91,32%، وهذا يشير إلى أن حجم الودائع أكبر من حجم القروض للبنوك التجارية في الجزائر. كما يوضحه الشكل التالي:

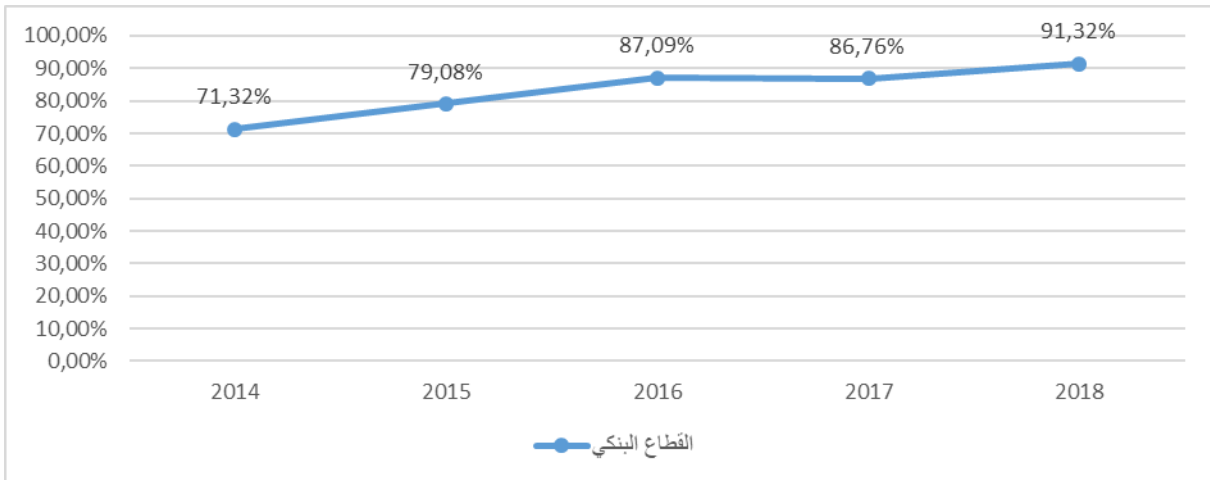
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

الشكل رقم (3-26): تطور نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-19)

الشكل رقم (3-27): تطور نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-19)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

الفرع الثالث: نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات

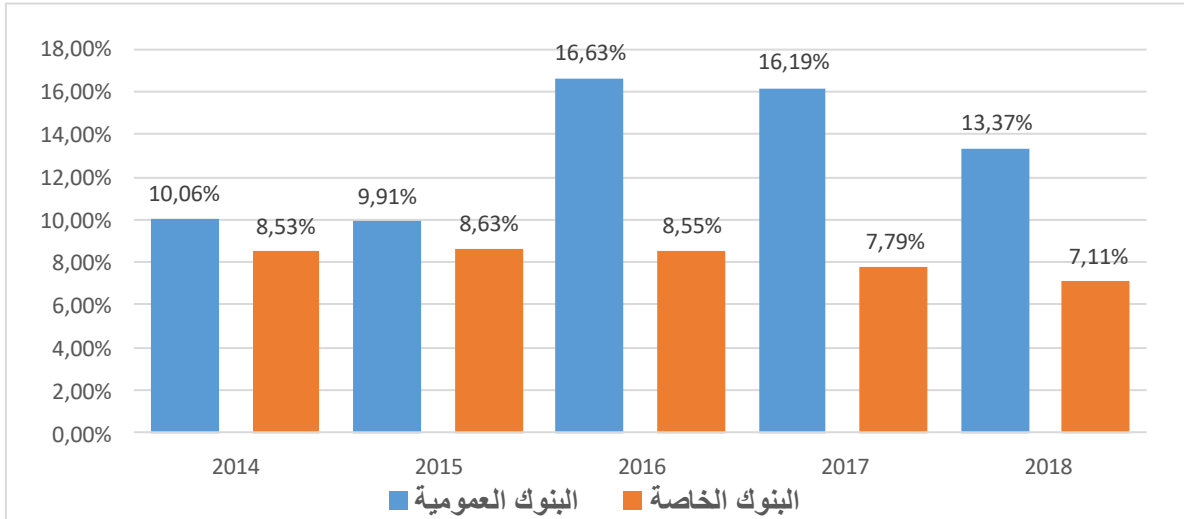
الجدول رقم (3-20): نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	10.06%	9.91%	16.63%	16.19%	13.37%
البنوك الخاصة	8.53%	8.63%	8.55%	7.79%	7.11%
القطاع البنكي	24.41%	26.47%	35%	36.42%	40.79%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014-2018)

يتبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاع متذبذب حيث بلغ سنة 2014 10.06% لينخفض قليلا سنة 2015 إلى 9.91% ليشهد ارتفاعا معتبرا سنة 2016 بلغ إلى 16.63% ثم ينخفض قليلا سنة 2017 إلى 16.19%، ليبلغ سنة 2018 13.37%، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-28): تطور نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

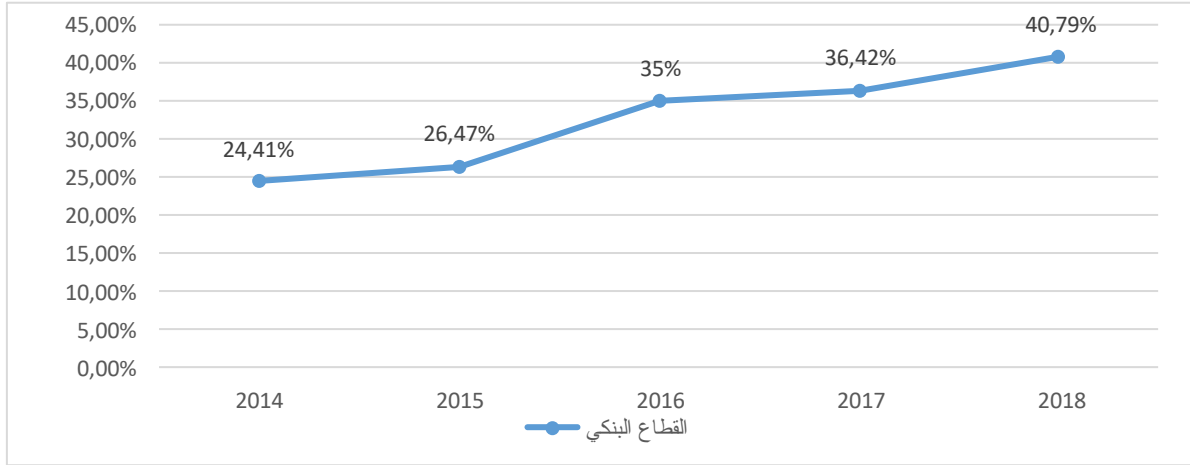


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-20)

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

الشكل رقم (3-29): تطور نسبة المستحقات غير المحصلة من إجمالي المستحقات للبنوك التجارية

في الجزائر خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-20)

خلاصة الفصل:

تم هذا الفصل الوقوف على تطور الجهاز البنكي الجزائري بعد الاستقلال والإصلاحات الأساسية التي جاءت قبل وبعد قانون النقد والقرض، والتي يتطلبها الوضع الراهن لتحسين أداء البنوك الجزائرية. حيث وبالرغم من الإصلاحات التي حصلت من سنة 1962، والمجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة الجزائرية لتوفير بيئة ملائمة للنشاط البنكي، من خلال توفيرها للأطر القانونية واللوجستية التي تتأقلم مع متطلبات السوق، إلا أن أداء البنوك التجارية سواء العمومية أو الخاصة لا يزال دون المستوى المطلوب في ظل التطورات العالمية المتسارعة.

كما تم من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات الوساطة المالية والأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر الوصول إلى:

- عدد وكالات البنوك العمومية أكبر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة كون أن هذه الأخيرة تعتبر حديثة النشأة على غرار نظيرتها البنوك العمومية التي ظهرت منذ الاستقلال، التي بلغت سنة 2018 1151 وكالة وهو عدد كبير مقارنة بالبنوك الخاصة التي بلغت في ذات السنة 373 وكالة.
- شهدت الودائع الاجمالية للبنوك التجارية في الجزائر تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2018، والتي كانت فيها حصة البنوك العمومية أكبر من حصة البنوك الخاصة، وذلك راجع إلى إقبال المودعين على البنوك العمومية، حيث بلغت قيمة الودائع سنة 2018 مبلغ 922,7 مليار دج شكلت منها حصة البنوك العمومية 86.24%.
- كما شهد إجمالي القروض تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2018، حيث بلغ إجمالي القروض سنة 2018 إلى 9974.1 مليار دج، تمثلت حصة البنوك العمومية في 86.59% المقدرة بـ 4355.39 مليار دج، أما البنوك الخاصة فقد بلغت حصتها من إجمالي القروض في نفس السنة 674.51 مليار دج المقدرة بـ 13.41%.
- كما أن أغلبية القروض الموجهة للقطاع العمومي كانت من البنوك العمومية، والتي شهدت تزايد بوتيرة مستمرة خلال الفترة 2010-2018، حيث سجلت سنة 2018 مبلغ 4934.7 مليار دج 99.81% منها ممولة من طرف البنوك العمومية والتي تعتبر نسبة كبيرة جداً مقارنة بنسبة البنوك الخاصة، أما بالنسبة للقروض فقد بلغت سنة 2018 مبلغ 5029.9 مليار دج بنسبة

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

73.59% مموله من طرف البنوك العمومية و 26.41% من طرف البنوك الخاصة، حيث تعتبر مشاركة البنوك الخاصة في التمويل القطاع الخاص أفضل نوعا ما من تمويلها للقطاع العام.

- وبالنسبة لمؤشرات الربحية والتمثلة في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح) فقد شهدت ارتفاع متذبذب خلال الفترة 2014-2018 على عكس مؤشرات السيولة (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل) التي شهدت انخفاض متذبذب خلال نفس الفترة، في حين أن مؤشرات المخاطرة كانت مستقرة ومتوازنة نوعا ما خلال هذه الفترة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

تمهيد:

بعد التطرق في الجزء النظري إلى رأس المال الفكري والأداء المالي في البنوك التجارية سيعالج هذا الفصل الدراسة التطبيقية للتعرف على أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر بالتركيز على عينة متكونة من مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وبالاعتماد على الأساليب الإحصائية لبناء النموذج المناسب حيث تم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتوضيح مدى تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

ومن أجل التحليل واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في الدراسة

المبحث الثاني: خطوات إجراء الدراسة القياسية

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي المتمثل في تحليل بيانات البانل (Data Panel) من أجل تحديد أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، كونه النموذج الملائم لبيانات هذه الدراسة والتي تشكل بيانات لمجموعة من الأفراد (بنوك تجارية) خلال فترة زمنية (2010-2018).

المطلب الأول: مدخل لنماذج بيانات البانل

أولاً: تعريف نماذج بيانات البانل (Panel Data)

نعني بمصطلح بيانات نماذج البانل أو السلاسل الزمنية المقطعية مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن".

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على إعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا ببيانات "Longitudinal Data" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Panel Data).

ثانياً: مميزات السلاسل الزمنية المقطعية

يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا كما تختصر في:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يقضي إلى نتائج متحيزة؛

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة اعلي، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكثر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها ومن جهة أخرى، ممكن من خلال بيانات بانل الرابط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة الى تقديرات متحيزة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

- إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي، الذي قد يظهر بين المتغيرات المستقلة ومشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لبيانات البانل

تتمثل نماذج بيانات البانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) (Regression Model (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Mode(REM)).

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية في T من الفترات الزمنية فان نموذج بيانات بانل يعرف بالصيغة الآتية:¹

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^K B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{(it)}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots \dots (1)$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة (التابع) في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ، B_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري Z في

¹دوحة سلمى، "أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص 185.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، وان ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ما يمكن تفسيره بحيث تعتمد تقدير المعلمات للنموذج في المعادلة (23) على نوع نموذج بيانات بانل المستخدم.

أولاً: نموذج الانحدار التجميعي

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات $B_0(i)$ و B_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و بالصيغة الآتية:¹

$$y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots \dots (2)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) بعد أن ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره $(N*T)$.

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة

نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:²

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots (3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

¹ زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع 21، 2012، ص 5-9.

² محمد رزقي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر $(N-1)$ لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model). بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots (4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (4) بعد حذف a_1 بالشكل الآتي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^K B_j X_{(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots (5)$$

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية.

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي α_i كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط المجموعة ككل، ومن هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والثابت، فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر الفردي كانحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة i عن توسطها ومن ثم يدرج الاختلاف لكل

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

وحدة في النموذج، وبالتالي يدعى نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات " Within-Units Estimator".¹

في حين أن منهج الآثار العشوائية يعتبر أعم وأشمل من الأثر الثابت فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، بحيث ينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة "Within-Units" ضمن الأثر العشوائي، لأن نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة إلى الاختلاف بين الوحدات "Between-Units"، ومنه في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلي σ_{ε}^2 ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة.²

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$B_{0(i)} = u + V_i, i = 1, 2, \dots, N \dots \dots \dots (6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (4) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = u + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots \dots \dots (7)$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، وبهذا يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} ويمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها:

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2 \quad \text{و} \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

¹ بدرابي شهباناز، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 213.
² جولوي نسيم، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية (دراسة قياسية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 190.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي:

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$\text{Var}(w_{it}) = \sigma^2_v + \sigma^2 \dots \dots E(w_{it})=0$$

تتشكل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي:

$$\text{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma^2_v \neq 0, t \neq s$$

المطلب الثالث: اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البائل

أولاً: اختبار Hausman (1978)

يستخدم اختبار Hausman (1978)، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية يعطى اختبار Hausman بالعلاقة التالية:

$$W = (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS}) [\text{Var}(\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS}) \dots \dots (8)$$

حيث $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

و $\text{Var}(\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

تتبع W في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية $k-1$ أي عدد المتغيرات المستقلة باستثناء الحد الثابت. وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ W مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضل لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.¹

¹ محمد جبوري، "تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية واقتصادية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 346.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

ثانيا: اختبار فيشر المقيد

يعطى بالصيغة الآتية:¹

$$F(N - 1, NT - N - k) = \frac{\frac{(R_{FEM} - R_{PRM})}{(N - 1)}}{(1 - (R_{FEM}) / (NT - N - k))} \dots\dots (9)$$

حيث أن k هي عدد المعلمات المقدرة وأن R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R_{PRM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. تقارن نتيجة المعادلة (9) مع F(a,N-1,Nt-N-k) فإذا كانت قيمة المعادلة (8) أكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية (أو إذا كانت قيمة P-value أقل من أو تساوي 0.05) عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

ثالثا: اختبار مضاعف لاغرانج هذا الاختبار اقترحه Breusch و Pagan (1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية:²

$$LM = \frac{nT}{2(T - 1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2$$

¹ محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص 331.

² لخيمسي الواعر، 'دور سياسة الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 182.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المبحث الثاني: خطوات إجراء الدراسة القياسية

سنتناول في هذا المبحث الطريقة التي تم فيها تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات لمتغيرات الدراسة والتعريف بها وعرض نموذج الدراسة.

المطلب الأول: تحديد عينة وفترة الدراسة

الفرع الأول: عينة وفترة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة تمثل في جميع البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنك تجاري إلى غاية سنة 2020، وذلك حسب تقرير بنك الجزائر

وتمثلت العينة في 18 بنك تجاري والتي اختيرت على أساس توفر البيانات خلال الفترة المدروسة والمتمثلة في الفترة 2010-2018، حيث تمثل سنة 2010 بداية تطبيق النظام المالي المحاسبي بينما تشير سنة 2018 إلى آخر سنة تمكن الباحث من الحصول على البيانات فيها من خلال جمع التقارير المالية السنوية الصادرة عن كل بنك في عينة الدراسة.

والجدول التالي يوضح عينة الدراسة:

الجدول رقم (4-1): عينة الدراسة

البنوك	الرمز
البنك الوطني الجزائري	BNA
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
بنك التنمية المحلية	BDL
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP
البنك الخارجي الجزائري	BEA
القرض الشعبي الجزائري	CPA
بنك الخليج الجزائر	AGB
سي تي بنك الجزائر	CITI BANK
البنك العربي الجزائر	ARAB BANK

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

BNB P	بي ان بي باريباس الجزائر
NATIXIS	نتيكسيس الجزائر
FRB	بنك فرنسا الجزائر
SG	سوسيتي جنرال الجزائر
TRUST BANK	ترست بنك-الجزائر
HOUCING BANK	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
ABC	المؤسسة المصرفية العربية
EL BARAKA	بنك البركة الجزائري
EL SALAM BANK	مصرف السلام

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من القوائم المالية للبنوك التجارية والمنشورة في مواقعها الرسمية الإلكترونية وكذلك من موقع السجل التجاري من خلال التسجيل في خدمة (Sidjilicom) التي تتيح تحميل البيانات المالية لكل المؤسسات المسجلة في السجل التجارية.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

تم تناول في هذا الجزء التطبيقي مجموعة من المتغيرات وذلك بناءً على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل البحث من عدة زوايا حيث تمثلت هذه المتغيرات في:

الفرع الأول: المتغيرات التابعة

تتمثل في مؤشرات الأداء المالي وتم التعبير عنها بواسطة:

- العائد على الأصول (ROA): يمثل مدى كفاءة إدارة البنك على استخدام مجموع أصوله، أي نسبة العائد عن كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول، ويحسب بالعلاقة التالية: العائد على الأصول = الدخل الصافي / إجمالي الأصول.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- العائد على حقوق الملكية (ROE): يعد من أهم مؤشرات قياس ربحية البنك، ويمثل معدل العائد على حقوق المساهمين والذي يحتسب من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية والعلاقة كالتالي: العائد على حقوق الملكية = الدخل الصافي / حقوق الملكية.
- نسبة هامش الربح (MG): حسب نسبة هامش الربح بتقسيم الأرباح الصافية على المبيعات وتقيس هذه النسبة الربح الذي يحققه البنك على كل دينار من الخدمات المقدمة، وعلاقته كالتالي: نسبة هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة

- تتمثل في كفاءة مكونات رأس المال الفكري مقاساً بمعامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري، حيث:
- معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) = كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) + كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) + كفاءة رأس المال البشري (HCE)
- القيمة المضافة (VA) = المخرجات - المدخلات (VA=OUT-IN)
- تتمثل المخرجات في جميع الإيرادات الناتجة عن بيع السلع والخدمات.
- وتتمثل المدخلات في جميع نفقات المؤسسة ما عدى نفقات الموظفين.
- كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) = VA/CE (CEE)
 - رأس المال المستخدم (CE) يقاس بالقيمة الدفترية للمؤسسة أي صافي الأصول.
 - كفاءة رأس المال البشري (HCE): HCE= VA/HC
 - رأس المال البشري يقاس بإجمالي الأجور والنفقات المتعلقة بالموظفين.
 - رأس المال الهيكلي (SCE): SCE= (VA-HC) /VA
 - رأس المال الهيكلي يقاس بالفرق بين القيمة المضافة ورأس المال البشري.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الفرع الثالث: المتغيرات الضابطة

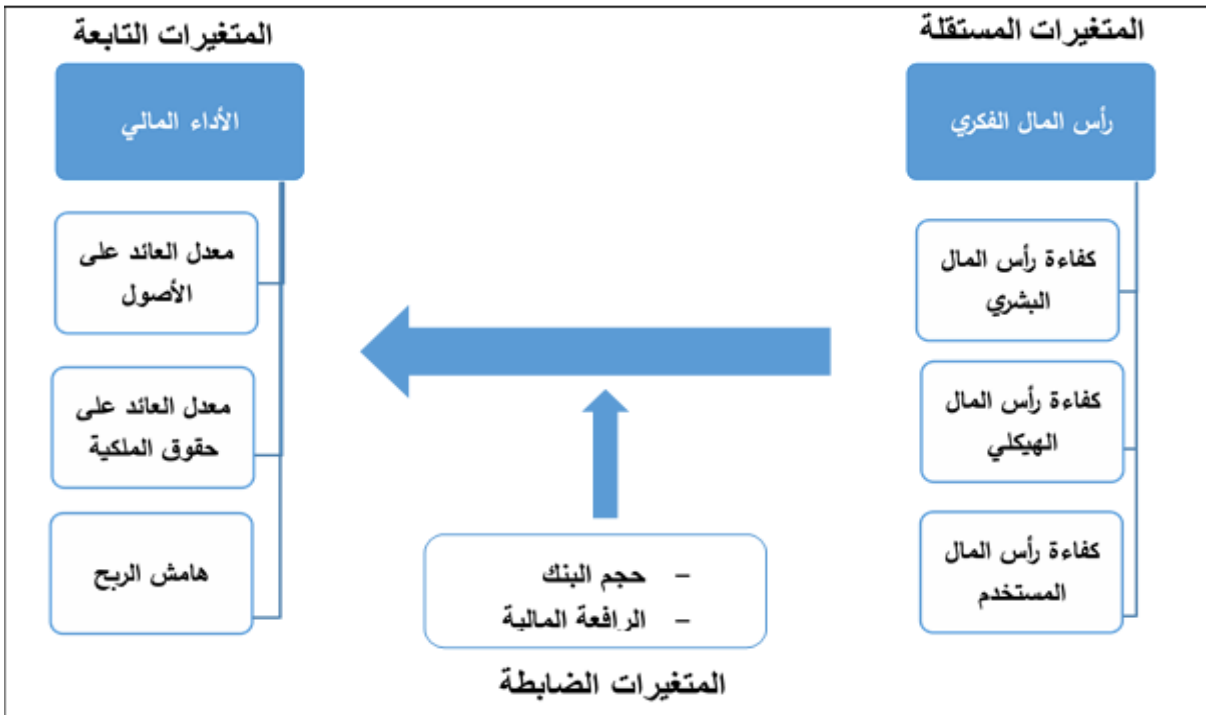
تعتبر المتغيرات الضابطة كمتغيرات مستقلة ثانوية يتم إدراجها في النموذج لزيادة قوته التفسيرية، ويتم اختيارها حسب الدراسة السابقة للدراسة والتي أثبتت أن لها علاقة مع المتغير التابع للدراسة، وفي دراستنا تم الاعتماد على متغيرين هما:

- **حجم البنك (Bsize):** يعتبر حجم البنك من المتغيرات التي لها تأثير على الأداء المالي، وقد أثبتت عدة دراسات وجود أثر لحجم البنك على الأداء المالي، ويتم حساب هذا المتغير من خلال لوغاريتم مجموع أصول البنك.
- **الرافعة المالية (Blev):** تمثل الرافعة المالية نسبة مديونية البنك، وقد أشارت عدة دراسات لوجود أثر للرافعة المالية على الأداء المالي، ويتم حسابها بالعلاقة التالية: إجمالي الديون على إجمالي الأصول.

الفرع الرابع: نموذج الدراسة

بعد التعريف بمتغيرات الدراسة يتم رسم نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المطلب الثالث: وصف وتحليل متغيرات الدراسة

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي لغرض تحليل بيانات المتغيرات وذلك بحساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أكبر قيمة وأصغر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

أولاً: المتغيرات التابعة

الجدول رقم (4-2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
ROA	162	0.02051	0.01198	0.00023	0.06583
ROE	162	0.13622	0.07397	0.00187	0.57142
MG	162	0.37879	0.16409	0.01367	0.96670

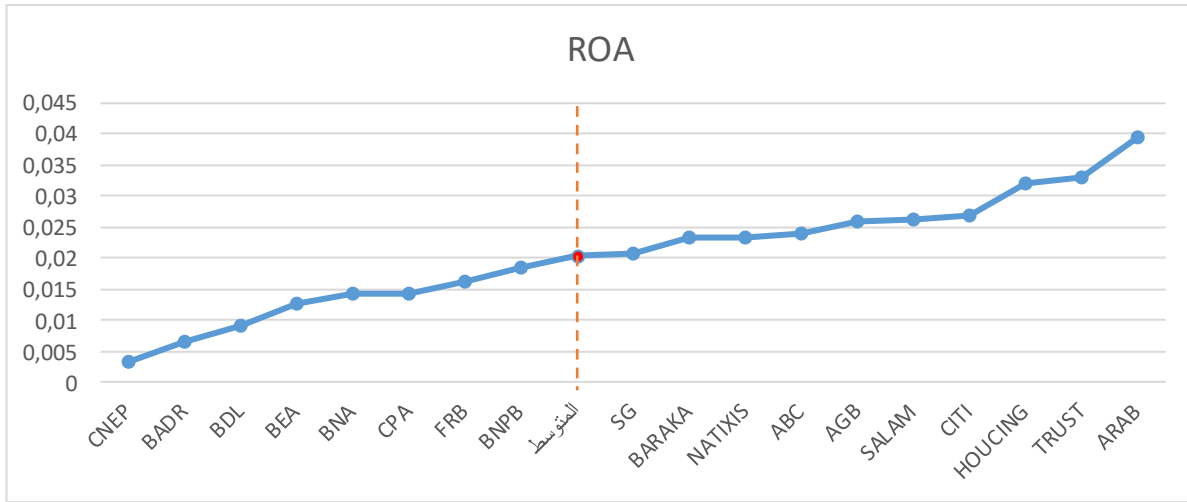
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مؤشر هامش الربح كان له أكبر متوسط حسابي بـ 0.37879 بانحراف معياري 0.16409، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 0.9667 في سنة 2014 لبنك الإسكان والتجارة (Housing Bank) وأصغر قيمة له بـ 0.01367 في سنة 2012 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، ثم يليه مؤشر العائد على حقوق الملكية بمتوسط حسابي 0.13622 وبانحراف معياري 0.07397، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 0.57142 في سنة 2010 لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) وأصغر قيمة له بـ 0.00187 في سنة 2018 لفرانس بانك (FRB)، ويأتي مؤشر العائد على الأصول في الأخير الذي كان له أصغر متوسط حسابي بـ 0.02051 بانحراف معياري 0.01198، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 0.06583 في سنة 2010 لتراست بنك (Trust Bank) وأصغر قيمة له بـ 0.00023 في سنة 2012 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

كما قد بلغ عدد المشاهدات لكل المتغيرات التابعة 162 مشاهدة ($N \times T = 162$)، وبالتالي عدم وجود أي بيانات مفقودة لعينة الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

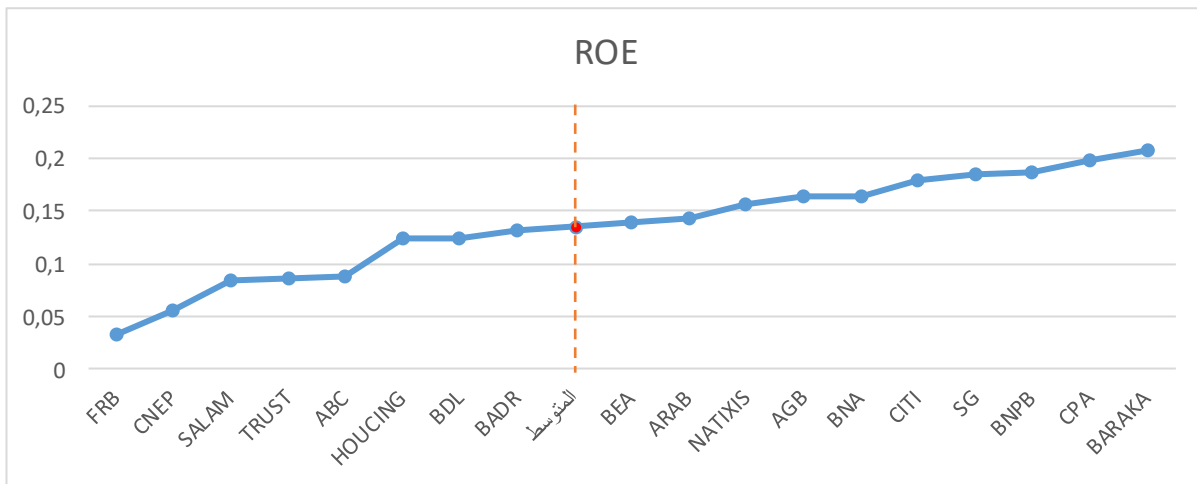
الشكل رقم (4-2): متوسطات مؤشر العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على الأصول لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 10 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 0.02051، وقد كان أصغر متوسط لبنك (CNEP) وأكبر متوسط لبنك (ARAB).

الشكل رقم (4-3): متوسطات مؤشر العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام

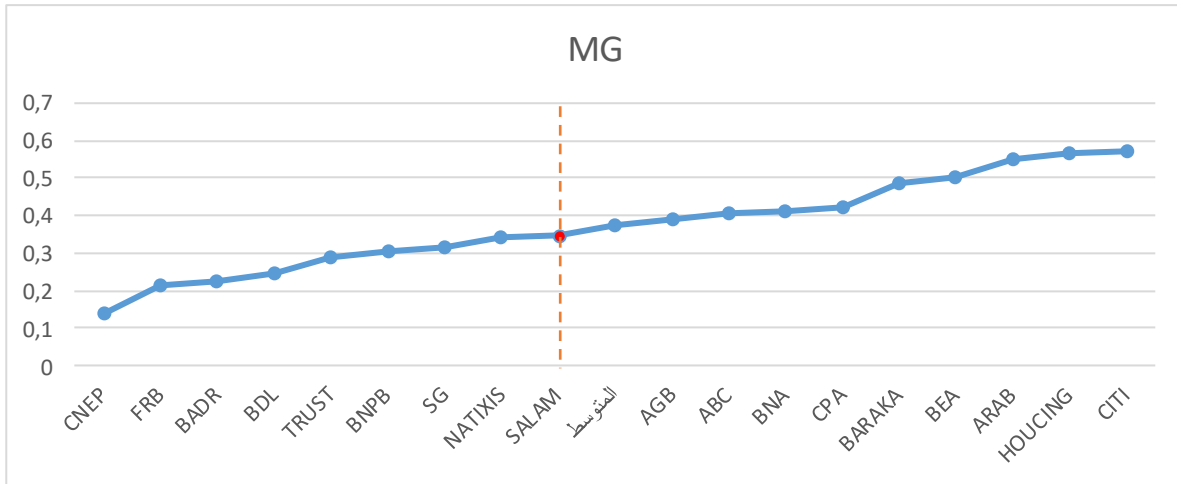


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 10 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 0.13622، وقد كان أصغر متوسط لبنك (FRB) وأكبر متوسط لبنك (BARAKA).

الشكل رقم (4-4): متوسطات مؤشر هامش الربح مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر هامش الربح لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 9 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 0.34608، وقد كان أصغر متوسط لبنك (CITI) وأكبر متوسط لبنك (CNEP).

ثانيا: المتغيرات المستقلة

الجدول رقم (4-3): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
HCE	162	2.95779	1.23976	0.83514	7.7988
SCE	162	0.60568	0.15779	0.01266	0.8717
CEE	162	0.15140	0.88657	0.01057	8.8655

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مؤشر كفاءة رأس المال البشري (HCE) كان له أكبر متوسط حسابي بـ 2.95779 بانحراف معياري 1.23976، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 7.7988 في سنة

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

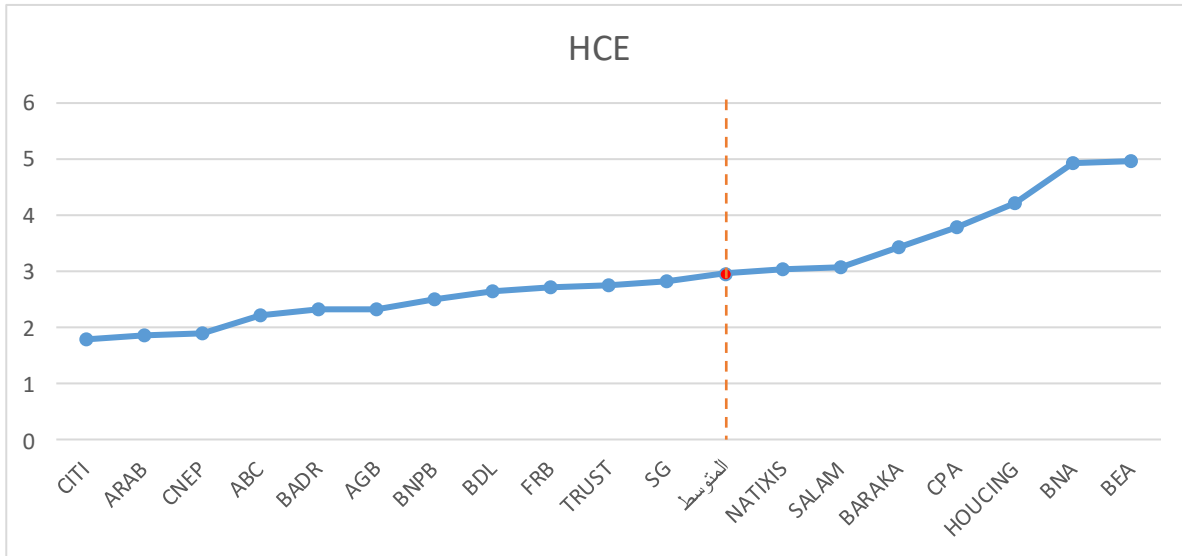
2017 للبنك الخارجي الجزائري (BEA) وأصغر قيمة له بـ 0.83514 في سنة 2011 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)،

ثم يليه مؤشر كفاءة رأس المال الهيكلية (SCE) بمتوسط حسابي 0.60568 وبانحراف معياري 0.15779، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 0.8717 في سنة 2017 للبنك الخارجي الجزائري (BEA) وأصغر قيمة له بـ 0.01266 في سنة 2017 لفرنس بانك (FRB)،

ويأتي مؤشر كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) في الأخير الذي كان له أصغر متوسط حسابي بـ 0.15140 بانحراف معياري 0.88657، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 8.8655 في سنة 2013 لتراست بنك (Trust Bank) وأصغر قيمة له بـ 0.01057 في سنة 2011 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

كما قد بلغ عدد المشاهدات لكل المتغيرات التابعة لـ 162 مشاهدة ($N \times T = 162$)، وبالتالي عدم وجود أي بيانات مفقودة لعينة الدراسة.

الشكل رقم (4-5): متوسطات مؤشر كفاءة رأس المال البشري مقارنة بالمتوسط العام

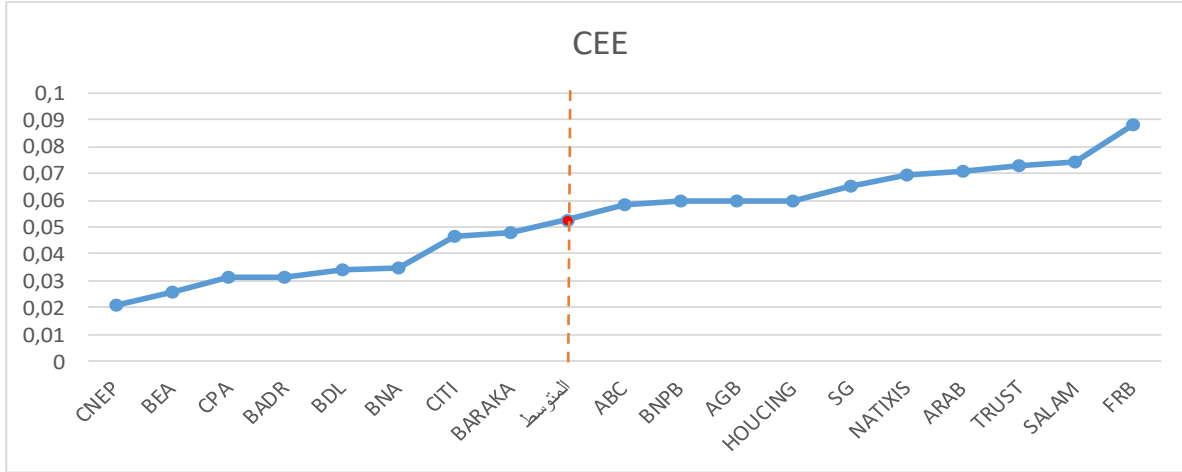


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 7 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 2.95583، وقد كان أصغر متوسط لبنك (CITI) وأكبر متوسط لبنك (BEA).

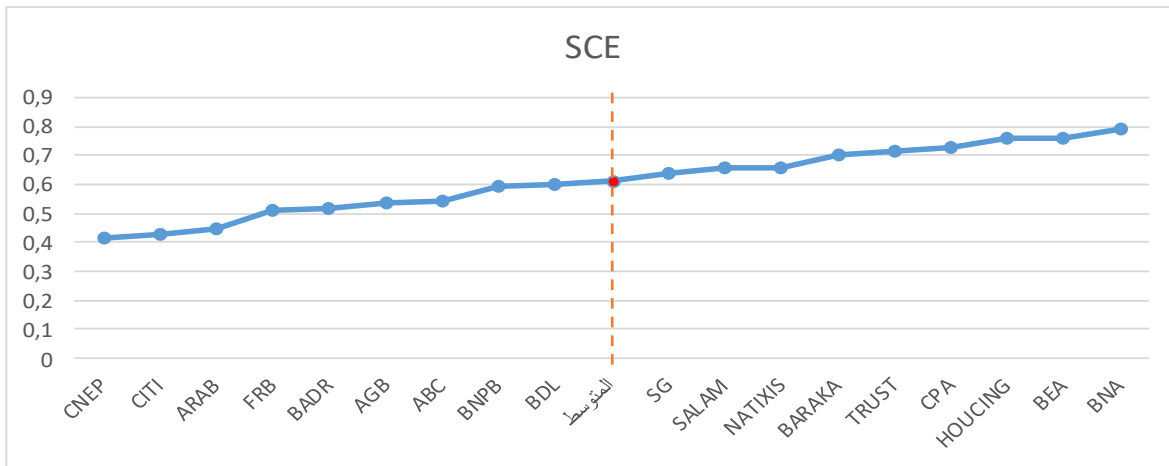
الشكل رقم (4-6): متوسطات مؤشر كفاءة رأس المال المستخدم مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 10 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 0.05284، وقد كان أصغر متوسط لبنك (CNEP) وأكبر متوسط لبنك (FRB).

الشكل رقم (4-7): متوسطات مؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 9 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 0.61070، وقد كان أصغر متوسط لبنك (CNEP) وأكبر متوسط لبنك (BNA).

ثالثاً: المتغيرات الضابطة

الجدول رقم (4-4): الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
BLEV	162	0.64378	0.19866	0.00413	0.95022
BSIZE	162	8.80659	1.43334	7.11920	12.5181

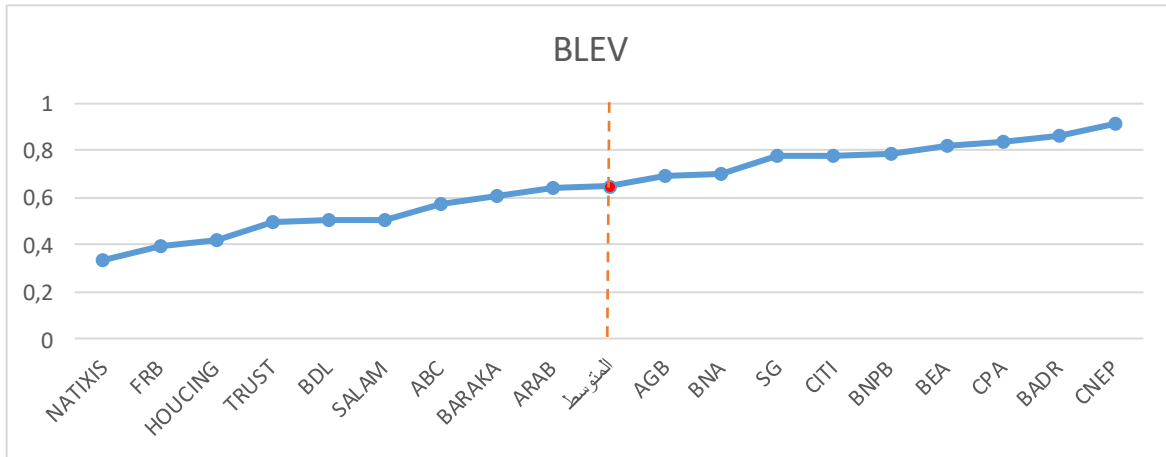
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مؤشر حجم الأصول (BSIZE) كان له أكبر متوسط حسابي بـ 8.80659 بانحراف معياري 1.43334، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 12.5181 في سنة 2018 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وأصغر قيمة له بـ 7.11920 في سنة 2010 لفرانس بنك (FRB)، ثم يأتي مؤشر الرافعة المالية (BLEV) الذي كان له أصغر متوسط حسابي بـ 0.64378 بانحراف معياري 0.19866، والذي كانت أكبر قيمة له بـ 0.95022 في سنة 2013 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) وأصغر قيمة له بـ 0.00413 في سنة 2012 لبنك التنمية المحلية (BDL).

كما قد بلغ عدد المشاهدات لكل المتغيرات التابعة 162 مشاهدة ($N \times T = 162$)، وبالتالي عدم وجود أي بيانات مفقودة لعينة الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

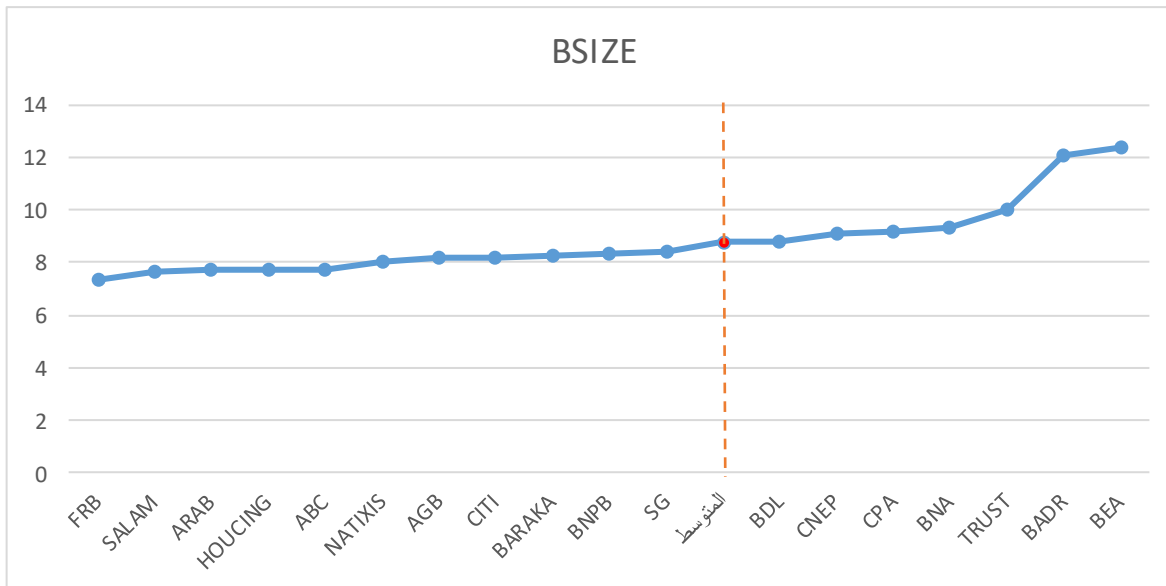
الشكل رقم (4-8): متوسطات مؤشر الرافعة المالية مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 9 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 0.64579، وقد كان أصغر متوسط لبنك (NATIXIS) وأكبر متوسط لبنك (CNEP).

الشكل رقم (4-9): متوسطات مؤشر حجم البنك مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

يتضح من خلال الشكل أعلاه متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لكل بنك مقارنة مع المتوسط العام، حيث أن هناك 7 بنوك متوسطها أكبر من المتوسط العام الذي بلغ 8.80659، وقد كان أصغر متوسط لبنك (FRB) وأكبر متوسط لبنك (BEA).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (4-5): مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة

BSIZE	BLEV	SCE	CEE	HCE	MG	ROE	ROA	المتغيرات
							1.0000	ROA
						1.0000	0.3102	ROE
					1.0000	0.5831	0.6980	MG
				1.0000	0.1121	0.1092	-0.0404	HCE
			1.0000	-0.0411	0.0182	-0.0884	0.1415	CEE
		1.0000	-0.0016	0.8706	0.1353	0.1645	0.0468	SCE
	1.0000	-0.1873	-0.1322	-0.0903	-0.0517	0.1921	-0.3550	BLEV
1.0000	0.4507	0.1508	0.1238	0.2561	-0.0802	0.0257	-0.4305	BSIZE

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من خلال الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة كانت كالتالي:

- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر كفاءة رأس المال البشري (HCE) -0.0404، وبالتالي وجود علاقة سالبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) 0.1415، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) 0.0468، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر الرفعة المالية (BLEV) -0.355، وبالتالي وجود علاقة سالبة ومتوسطة بينهما؛

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على الأصول (ROA) وحجم البنك (BSIZE) -0.430 ، وبالتالي وجود علاقة سالبة ومتوسطة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشرة كفاءة رأس المال البشري (HCE) 0.1092 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) -0.0884 ، وجود علاقة سالبة ومتوسطة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) 0.1645 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر الرافعة المالية (BLEV) 0.1921 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) وحجم البنك (BSIZE) 0.0257 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية (MG) ومؤشرة كفاءة رأس المال البشري (HCE) 0.1121 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر هامش الربح (MG) ومؤشر كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) 0.0182 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر هامش الربح (MG) ومؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) 0.1353 ، وبالتالي وجود علاقة موجبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر هامش الربح (MG) ومؤشر الرافعة المالية (BLEV) -0.0517 ، وبالتالي وجود علاقة سالبة وضعيفة بينهما؛
- بلغ معامل الارتباط بين مؤشر هامش الربح (MG) وحجم البنك (BSIZE) -0.0802 ، وبالتالي وجود علاقة سالبة وضعيفة بينهما.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

من خلال هذا المبحث سيتم اختبار الفرضيات الرئيسية من خلال تقدر نماذج البائل الساكنة وذلك لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، والفرضيات كالتالي:

- H1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- H2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- H3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

وبما أن دراستنا تحتوي على ثلاثة فرضيات رئيسية سيتم بناء ثلاث معادلات انحدار لنماذج بيانات البائل لاختبار كل فرضية على حدة، وبعد ذلك يتم تقدير النماذج والمفاضلة فيما بينها ومناقشة النتائج والجدول التالي يوضح معادلات الانحدار المتعلقة بنماذج الدراسة:

الجدول رقم (4-6): معادلات الانحدار لنماذج الدراسة

النموذج	معادلة الانحدار
1	$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CEE_{it} + \beta_2 SCE_{it} + \beta_3 HCE_{it} + \beta_4 BSIZE_{it} + \beta_5 BLEV_{it+ei,t}$
2	$ROE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CEE_{it} + \beta_2 SCE_{it} + \beta_3 HCE_{it} + \beta_4 BSIZE_{it} + \beta_5 BLEV_{it+ei,t}$
3	$MG_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CEE_{it} + \beta_2 SCE_{it} + \beta_3 HCE_{it} + \beta_4 BSIZE_{it} + \beta_5 BLEV_{it+ei,t}$

المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

حيث أن الفرضية الرئيسية الأولى تنص على ما يلي:

H1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- H1a يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- H1b يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- H1c يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

أولاً: تقدير النموذج الأول

يتم التقدير باستخدام نماذج البانل الساكن وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك معادلة النموذج الأول كالاتي:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HCE_{it} + \beta_2 SCE_{it} + \beta_3 CEE_{it} + \beta_4 BLEV_{it} + \beta_5 BSIZE_{it} + \epsilon_{i,t}$$

والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج الأول:

الجدول رقم (4-7): نتائج تقدير النموذج الأول للدراسة

المتغير التابع: العائد على الأصول ROA			
المتغيرات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
	Coefficient	Coefficient	Coefficient

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

0.2184307***	0.2184307***	0.3105556***	(Constant)
0.1038558**	0.2656187***	-0.0405378*	HCE
-0.0579288***	-0.0751459***	-0.0466263***	SCE
0.3748585	-0.2743280	1.0370089***	CEE
-0.0151628***	-0.0061738*	-0.0221724***	BLEV
0.1175407***	0.1186761***	0.1127203***	BSIZE
0.7767	0.8002	0.7317	R-Squared
473.03	111.37	85.09	F-Statistic
0.00000	0.00000	0.00000	p-value

مستوى معنوية: 0.05* 0.01** 0.001***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن:

- نموذج الانحدار التجميعي معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 85.09، كما بلغت قيمة (R-Squared) 73.17%.
- نموذج التأثيرات الثابتة معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 111.37، كما بلغت قيمة (R-Squared) 80.02%.
- نموذج التأثيرات العشوائية معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 473.03، كما بلغت قيمة (R-Squared) 77.67%.

ثانيا: المفاضلة بين النماذج

يتم المفاضلة بين نماذج البائل الثلاث (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) من أجل تحديد النموذج الملائم للدراسة، وذلك من خلال إجراء الاختبارات التالية:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

1. اختبار فيشر المقيد F

يستخدم اختبار فيشر المقيد للمفضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يستند هذا الاختبار إلى الفرضيتين التاليتين:

- نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم..... H_0

- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

حيث بلغت قيمة اختبار فيشر $F(17, 139) = 19.34$ الموضحة في الجدول رقم (4-8) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

2. اختبار Breusch and Pagan LM

يتم الاعتماد على اختبار (Breusch and Pagan LM) وذلك للمفضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم..... H_0

- نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم..... H_1

وقد بلغت قيمة اختبار (Breusch and Pagan LM) 172.28 الموضحة في الجدول رقم (4-8) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن العشوائية هو الملائم.

3. اختبار Hausman

يستخدم اختبار (Hausman) للمفضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- نموذج الانحدار العشوائية هو الملائم..... H_0

- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

حيث بلغت قيمة اختبار (Hausman) 82.532 الموضحة في الجدول رقم (4-8) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

من خلال اختبار المفاضلة يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
Fisher	19.34	0.000	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم
Breusch and Pagan LM	172.28	0.000	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم
Hausman	82.53	0.000	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

ثالثا: اختبار صلاحية النموذج

يتم اختبار صلاحية النموذج من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

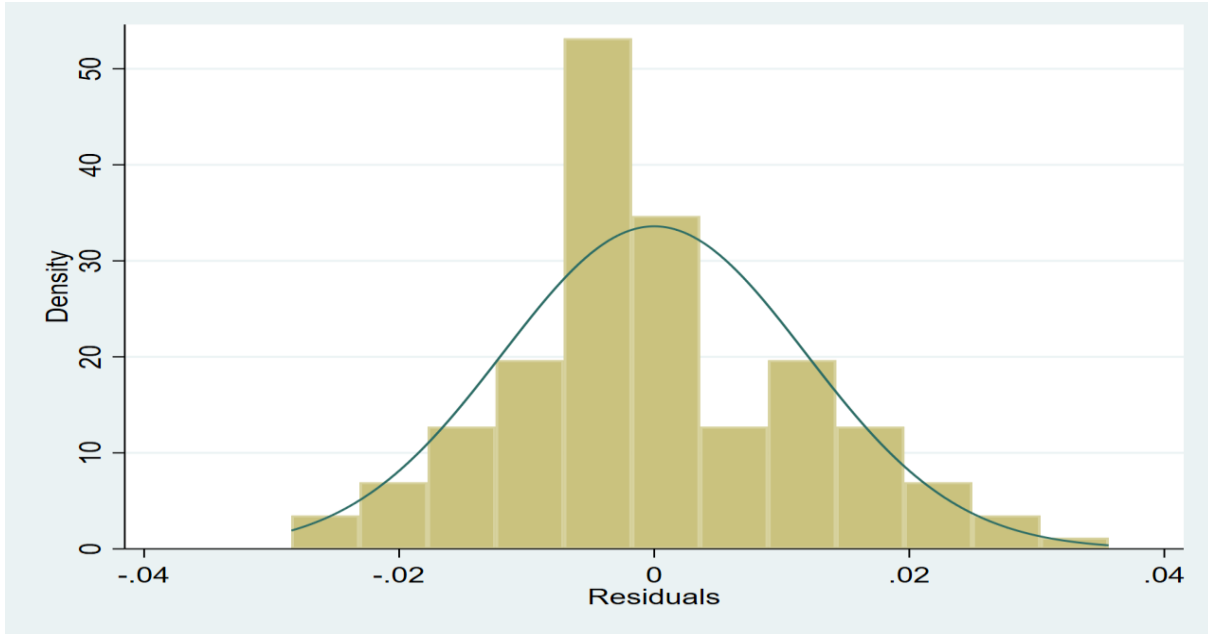
يعد اختبار (Jarque-Bera) من بين أهم الاختبارات التي يمكن من خلالها التأكد من التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، حيث يقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي..... H_0

- سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي..... H_1

ومن خلال اختبار (Jarque-Bera) الموضح في الجدول رقم (4-9) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-10): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldridge)

من أجل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء تم استخدام اختبار (Wooldridge)، فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- انعدام ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية..... H_0
- وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية..... H_1

ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء الجدول رقم (4-9) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أقل من 5%، وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3. اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity).

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ظاهرة عدم تجانس التباين التي تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج حيث أن الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- ثبات التباين..... H_0

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- عدم ثبات التباين..... H_1

من خلال اختبار ثبات التباين الجدول رقم (4-9) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أقل من 5%، وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة عدم التباين

الجدول رقم (4-9): اختبارات صلاحية النموذج الأول

اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	4.245	0.1197	قبول الفرضية H_0 سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldridge)	930.058	0.000	قبول الفرضية H_0 النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي
اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)	5480.30	0.000	قبول الفرضية H_1 النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال نتائج اختبارات السابقة نلاحظ أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية (وجود الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين).

رابعاً: تصحيح النموذج

يتم تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة من خلال إعادة التقدير بطريقة (Robust Standard Error) التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-10): نتائج التقدير بطريقة (Robust Standard Error)

المتغيرات	coefficient	p-value
HCE	0.2656187	0.0030

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

0.0000	-0.0751459	SCE
0.7210	-0.2743280	CEE
0.2690	-0.0061738	BLEV
0.0450	0.1186761	BSIZE
0.8002		R-Squared
55.97		F-Statistic
0.0000		p-value

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من خلال الجدول أعلاه:

- بلغت قيمة F المحسوبة 55.97، كما بلغ معامل التحديد 0.8002، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة 80.02%، وقد بلغت القيمة الاحتمالية الاجمالية 0.000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي فالنموذج ككل معنوي وقابل للدراسة، ومنه تصبح معادلة النموذج الأول كالتالي:

$$ROA = 0.26HCE - 0.07SCE - 0.27SCE - 0.006BLEB + 0.11BSIZE$$

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر كفاءة رأس المال البشري بوحدة واحدة ازداد معدل العائد على الأصول بـ 0.26 وحدة، ومنه قبول الفرضية الفرعية H1a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي بوحدة واحدة انخفض معدل العائد على الأصول بـ 0.07 وحدة، ومنه قبول الفرضية الفرعية H1b، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه رفض الفرضية الفرعية H1c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر الرافعة المالية بوحدة واحدة انخفض معدل العائد على الأصول بـ 0.006 وحدة.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر حجم البنك بوحدة واحدة ازداد معدل العائد على حقوق الأصول بـ 0.12 وحدة.

خامسا: مناقشة وتفسير النتائج

يمكن تفسير النتائج المتعلقة بالنموذج الأول في النقاط التالية:

- وجود أثر إيجابي لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول أي أن الاستثمار في المورد البشري من خلال تنمية مهارته وقدراته بالاعتماد على الدورات التكوينية والتدريبية ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للبنك ممثلاً في معدل العائد على الأصول، وبالتالي هذا يثبت صحة نظرية رأس المال الفكري التي تعتبر المورد البشري جزء من أصول المؤسسة والذي يساهم في تحقيق نتائجها المالية.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (دحمانى عزيز، 2015)، دراسة (رزقي محمد، 2018)، دراسة (Ekwe Michel Chidebre 2012)، دراسة (Anuonue Ngozi Ben, 2014) ودراسة (Muhammad Nadeem, 2016)، وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (جوال مروى، 2019).

- عدم وجود أثر لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول وتفسر هذه النتيجة بأن رأس المال الهيكلي لا يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك ممثلاً في معدل العائد على الأصول، وهذا ما تم الإشارة إليه في نظرية رأس المال الفكري، حيث أن رأس المال الهيكلي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

والمتمثل في العمليات الإدارية وأنظمة المعلومات والهيكل التنظيمي والأصول غير الملموسة المملوكة للبنك كلها تمثل بيئة عمل لرأس المال البشري والتي تدفعه لاستخدام أقصى طاقاته لبلوغ نتائج إيجابية.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (دحماني عزيز، 2015)، دراسة (Ekwe Michel 2012 Chidebre) ودراسة (Anuonue Ngozi Ben, 2014) وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018)، دراسة (جوال مروى، 2019) ودراسة (Muhammad Nadeem, 2016).

- **عدم وجود أثر لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول** وتفسر هذه النتيجة بأن رأس المال المستخدم لا يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك ممثلاً في معدل العائد على الأصول، أي أنه لا توجد علاقة بين القيمة الدفترية للبنك ومعدل العائد على الأصول، حيث تشير نظرية رأس المال الفكري إلى أن هذا الأخير يساهم في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة حيث يشكل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (دحماني عزيز، 2015)، دراسة (جوال مروى، 2019)، وتتعارض مع ما توصلت إليه (رزقي محمد، 2018)، دراسة (Ekwe Michel Chidebre, 2012)، دراسة (Anuonue Ngozi Ben, 2014) ودراسة (Muhammad Nadeem, 2016).

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

حيث أن الفرضية الرئيسية الثانية تنص على ما يلي:

H2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- H2a يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

- H2b يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

H2C - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

أولاً: تقدير النموذج الثاني

يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويمكن كتابة معادلة النموذج الثاني كالآتي:

$$ROE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HCE_{it} + \beta_2 SCE_{it} + \beta_3 CEE_{it} + \beta_4 BLEV_{it} + \beta_5 BSIZE_{it} + \varepsilon_{i,t}$$

والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج الثاني لبيانات البنابل:

الجدول رقم (4-11): نتائج تقدير النموذج الثاني للدراسة

المتغير التابع: العائد على الأصول ROE			
المتغيرات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
	Coefficient	Coefficient	Coefficient
(Constant)	0.0991379*	-0.1140827***	-0.0600261
HCE	-0.0194714	0.2357486***	0.1516212***
SCE	0.0661911***	-0.0129650	0.0015866
CEE	1.7044270***	-0.8176851*	0.4814722
BLEV	-0.0254509***	0.0098901**	0.0035597
BSize	0.0427022	0.2123168***	0.1992520***
R-Squared	0.62687	0.77798	0.72326
F-Statistic	52.417	97.415	407.71

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

0.00000	0.00000	0.00000	p-value
---------	---------	---------	---------

مستوى معنوية: 0.001*** 0.01** 0.05*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من الجدول أعلاه أن:

- نموذج الانحدار التجميعي معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 52.417، كما بلغت قيمة (R-Squared) 62.68%.
- نموذج التأثيرات الثابتة معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 97.415، كما بلغت قيمة (R-Squared) 77.79%.
- نموذج التأثيرات العشوائية معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 407.71، كما بلغت قيمة (R-Squared) 72.32%.

ثانيا: المفاضلة بين النماذج

يتم المفاضلة بين نماذج البائل الثلاث (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) من أجل تحديد النموذج الملائم للدراسة، وذلك من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار فيشر المقيد F

يستند هذا الاختبار إلى الفرضيتين التاليتين:

- نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم..... H_0
- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

حيث بلغت قيمة اختبار فيشر $F(17, 139) = 64.36$ الموضحة في الجدول رقم (4-12) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

2. اختبار Breusch and Pagan LM

- نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم..... H_0
- نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم..... H_1

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

بلغت قيمة اختبار (Breusch and Pagan LM) 286.03 الموضحة في الجدول رقم (4-12) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم

3. اختبار Hausman

وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- نموذج الانحدار العشوائية هو الملائم..... H_0

- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

حيث بلغت قيمة اختبار (Hausman) 32.15 الموضحة في الجدول رقم (4-12) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم من خلال اختبار المفاضلة يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
Fisher	64.36	0.000	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم
Breusch and Pagan LM	286.03	0.000	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم
Hausman	32.15	0.000	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16.

ثالثاً: اختبار صلاحية النموذج

يتم اختبار صلاحية النموذج من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

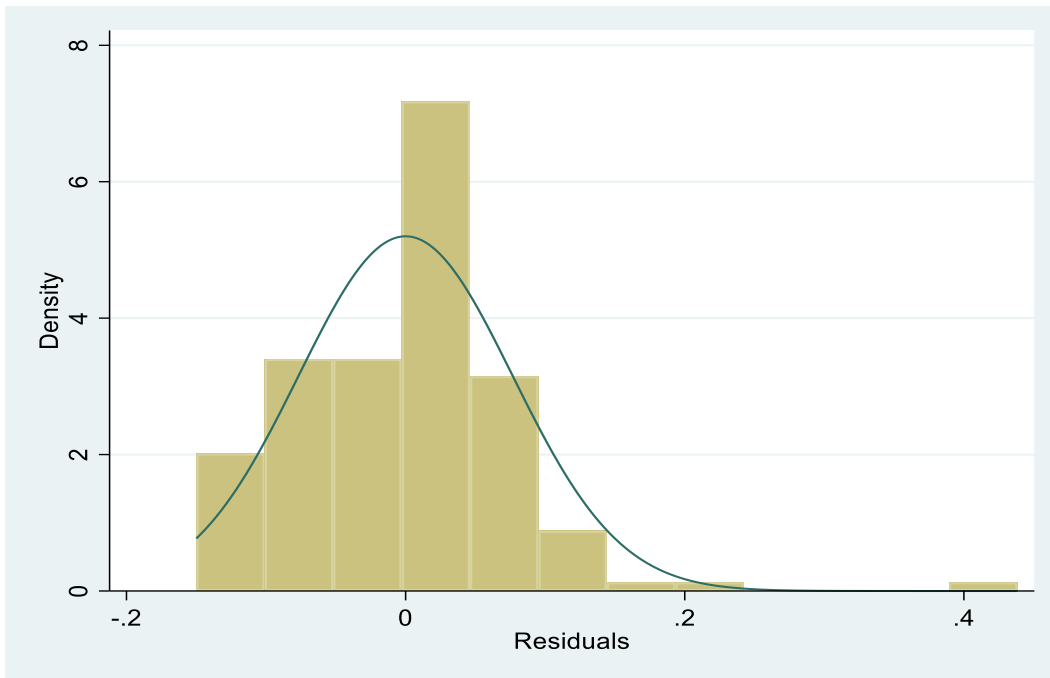
يعد اختبار (Jarque-Bera) من بين أهم الاختبارات التي يمكن من خلالها التأكد من التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، حيث يقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي..... H_0

- سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي..... H_1

ومن خلال اختبار (Jarque-Bera) الموضح في الجدول رقم الجدول رقم (4-13) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-11): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldridge)

من أجل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء تم استخدام اختبار (Wooldridge)، فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- انعدام ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية..... H_0

- وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية..... H_1

ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء الجدول رقم (4-13) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من 5%، وبالتالي فالنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3. اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity).

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ظاهرة عدم تجانس التباين التي تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج حيث أن الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- تجانس التباين..... H_0

- عدم تجانس التباين..... H_1

من خلال اختبار عدم تجانس التباين الجدول رقم (4-13) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أقل من 5%، وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة عدم التباين

الجدول رقم (4-13): اختبار صلاحية النموذج الثاني

اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	242.5	2.00	قبول الفرضية H_0 سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldridge)	146.23	0.000	قبول الفرضية H_0 النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

قبول الفرضية H_1 النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين	0.000	30380.93	اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)
---	-------	----------	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول أعلاه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية (وجود الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين).

رابعاً: تصحيح النموذج

يتم تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة من خلال إعادة التقدير بطريقة (Robust Standard Error) التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-14): نتائج التقدير بطريقة (Robust Standard Error)

المتغيرات	coefficient	p-value
HCE	0.2357486	0.0152
SCE	-0.0129650	0.4729
CEE	-0.8176851	0.2662
BLEV	0.0098901	0.0520
BSIZE	0.2123168	0.0000
R-Squared	0.7780	
F-Statistic	52.380	
p-value	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من خلال الجدول أعلاه:

- بلغت قيمة F المحسوبة 52.38، كما بلغ معامل التحديد 0.7780، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة 77.80%، وقد بلغت القيمة الاحتمالية الاجمالية 0.000

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

وهي أقل من 0.05، وبالتالي فالنموذج ككل معنوي وقابل للدراسة، ومنه تصبح معادلة النموذج كالتالي:

$$ROE = 0.23HCE - 0.01SCE - 0.81CEE + 0.009BLEV + 0.21BSIZE$$

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر كفاءة رأس المال البشري بوحدة واحدة ازداد معدل العائد على الأصول بـ 0.23 وحدة، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H2a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H2b، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H2c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر حجم البنك بوحدة واحدة ازداد معدل العائد على حقوق الأصول بـ 0.21 وحدة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

خامسا: مناقشة وتفسير النتائج

يمكن تفسير النتائج المتعلقة بالنموذج الأول في النقاط التالية:

- وجود أثر موجب لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية أي أن الاستثمار في الموارد البشرية للبنك يساهم في تحسين الأداء المالي ممثلا في العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يتوافق مع نظرية رأس المال الفكري.
- كما تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ekwe Michel Chidebre, 2012)، ودراسة (Muhammad Nadeem, 2016) ودراسة (جوال مروى، 2019)، وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018) ودراسة (Anuonue Ngozi Ben, 2014).
- عدم وجود أثر لرأس المال الهيكلية على معدل العائد على حقوق الملكية وتفسر هذه النتيجة بأن رأس المال الهيكلية لا يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك ممثلا في معدل على حقوق الملكية، وهذا ما تم الإشارة إليه في نظرية رأس المال الفكري، حيث أن رأس المال الهيكلية يمثل بيئة العمل والظروف المتاحة لرأس المال البشري والتي تعتبر عامل أساسي للاستغلال الأمثل للطاقات البشرية في البنك.
- وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018)، دراسة (جوال مروى، 2019) ودراسة (Anuonue Ngozi Ben, 2014) وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Ekwe Michel Chidebre, 2012) ودراسة (Muhammad Nadeem, 2016).
- عدم وجود أثر لرأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية وتفسر هذه النتيجة بأن رأس المال المستخدم لا يؤثر على الأداء المالي للبنك ممثلا في معدل العائد على حقوق الملكية، أي أنه لا توجد علاقة مباشرة بين القيمة الدفترية للبنك ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على القيمة الدفترية للبنك لا تفسر التغير في قيمة معدل العائد على حقوق الملكية.
- وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018)، دراسة (جوال مروى، 2019) ودراسة (Anuonue Ngozi Ben, 2014) وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Ekwe Michel Chidebre, 2012) ودراسة (Muhammad Nadeem, 2016).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

H3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- H3a يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- H3b يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر
- H3c يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

أولاً: تقدير النموذج الثالث

يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويمكن كتابة معادلة النموذج الثالث كالآتي:

$$MG_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HCE_{it} + \beta_2 SCE_{it} + \beta_3 CEE_{it} + \beta_4 BLEV_{it} + \beta_5 BSIZE_{it} + \epsilon_{i,t}$$

والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج الثالث لبيانات البنابل

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير النموذج الثالث للدراسة

المتغير التابع: العائد على الأصول MG			
المتغيرات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
	Coefficient	Coefficient	Coefficient
(Intercept)	0.757677***	05392219**	0.759011***
HCE	0.167142*	0.558595	0.186998

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

0.115591***	0.026496	0.127869***	SCE
-1.470193	-1.968433	-1.370298	CEE
-0.099518***	0.067653**	-0.104161***	BLEV
-0.20360*	0.149773	-0.191002*	BSIZE
0.7687	0.2703	0.48311	R-Squared
93.872	10.2976	29.1605	F-Statistic
0.00000	0.00000	0.00000	p-value

مستوى معنوية: 0.05* 0.01** 0.001***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن:

- نموذج الانحدار التجميعي معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 29.1605، كما بلغت قيمة (R-Squared) 48.31%.
- نموذج التأثيرات الثابتة معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 10.2976، كما بلغت قيمة (R-Squared) 27.03%.
- نموذج التأثيرات العشوائية معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (F-Statistic) 93.872، كما بلغت قيمة (R-Squared) 76.87%.

ثانيا: المفاضلة بين النماذج

يتم المفاضلة بين نماذج البائل الثلاث (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) من أجل تحديد النموذج الملائم للدراسة، وذلك من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار فيشر المقيد F

يستند هذا الاختبار إلى الفرضيتين التاليتين:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم H_0
- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم H_1

حيث بلغت قيمة اختبار فيشر $F(17, 139) = 2.37$ الموضحة في الجدول رقم (4-16) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

2. اختبار Breusch and Pagan LM

- نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم H_0
- نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم H_1

بلغت قيمة اختبار (Breusch and Pagan LM) 5.962 الموضحة في الجدول رقم (4-16) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم

3. اختبار Hausman

وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- نموذج الانحدار العشوائية هو الملائم H_0
- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم H_1

حيث بلغت قيمة اختبار (Hausman) 5.4655 الموضحة في الجدول رقم (4-16) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية (H_0) أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

من خلال اختبار المفاضلة يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-16): اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
Fisher	2.37	0.003	قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

قبول الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم	0.014	5.962	Breusch and Pagan LM
قبول الفرضية H_0 نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم	0.361	5.4655	Hausman

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

ثالثاً: اختبار صلاحية النموذج

يتم اختبار صلاحية النموذج من خلال إجراء الاختبارات التالية:

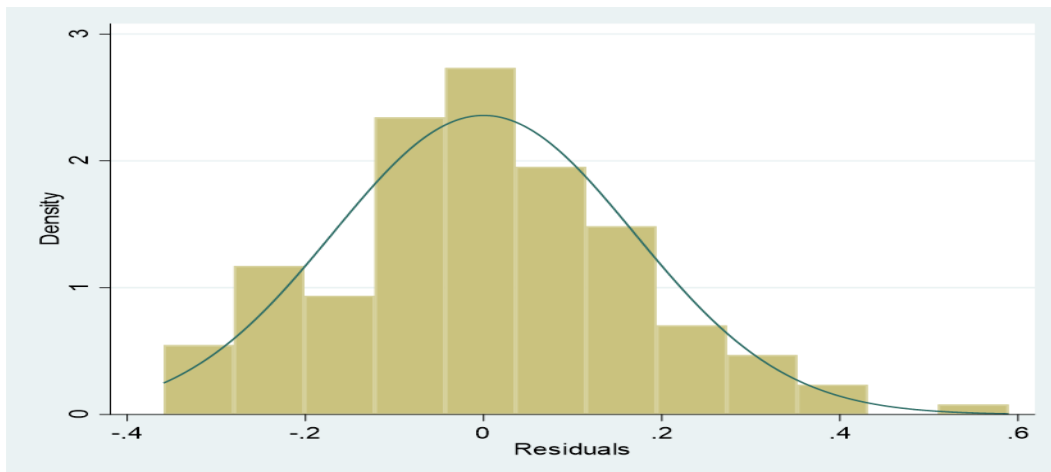
1. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يعد اختبار (Jarque-Bera) من بين أهم الاختبارات التي يمكن من خلالها التأكد من التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، حيث يقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي..... H_0
- سلسلة البواقي لا يتبع التوزيع الطبيعي..... H_1

ومن خلال اختبار (Jarque-Bera) الموضح في الجدول رقم (4-17) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-12): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)



الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldridge)

من أجل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء تم استخدام اختبار (Wooldridge)، فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

- انعدام ارتباط ذاتي بين الأخطاء..... H_0
- وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء..... H_1
- ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء الجدول رقم (4-17) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أقل من 5%، وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3. اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity).

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ظاهرة عدم تجانس التباين التي تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج حيث أن الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- ثبات التباين..... H_0
- عدم ثبات التباين..... H_1

من خلال اختبار عدم ثبات التباين الجدول رقم (4-17) نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية أقل من 5%، وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين

والجدول التالي يلخص نتائج اختبارات صلاحية النموذج

الجدول رقم (4-17): اختبار صلاحية النموذج الثالث

اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	2.711	0.2578	قبول الفرضية H_0 سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

قبول الفرضية H_1 النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي	0.000	52.553	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldridge)
قبول الفرضية H_1 النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين	0.007	7.24	اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول أعلاه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية (وجود الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين).

رابعاً: تصحيح النموذج

يتم تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة من خلال إعادة التقدير بطريقة (Robust Standard Error) التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-18): نتائج التقدير بطريقة (Robust Standard Error)

المتغيرات	coefficient	p-value
HCE	0.186998	0.005462
SCE	0.115591	0.000000
CEE	-1.470193	0.183562
BLEV	-0.099518	0.000000
BSIZE	-0.203605	0.024075
R-Squared	0.7687	
F-Statistic	130.79	
p-value	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين من خلال الجدول أعلاه:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- بلغت قيمة F المحسوبة 130.79، كما بلغ معامل التحديد 0.7687، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة 76.87%، وقد بلغت القيمة الاحتمالية الاجمالية 0.000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي فالنموذج ككل معنوي وقابل للدراسة، ومنه تصبح معادلة النموذج كالتالي:

$$MG= 0.18HCE +0.11SCE -1.47CEE -0.09BLEV -0.20BSIZE$$

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر كفاءة رأس المال البشري بوحدة واحدة ازداد هامش الربح بـ 0.18 وحدة، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H3a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي بوحدة واحدة زاد هامش الربح بـ 0.11 وحدة، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية H3b، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H3c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير الرافعة المالية على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر الرافعة المالية بوحدة واحدة انخفض هامش الربح بـ 0.009 وحدة.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي كلما زاد مؤشر حجم البنك بوحدة واحدة انخفض هامش الربح بـ 0.21 وحدة.

رابعاً: مناقشة وتفسير النتائج

يمكن تفسير النتائج المتعلقة بالنموذج الأول في النقاط التالية:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- وجود أثر موجب لرأس المال البشري على هامش الربح أي أن الاستثمار في الموارد البشرية للبنك يساهم في تحسين الأداء المالي ممثلا في هامش الربح، وهذا ما يتوافق مع نظرية رأس المال الفكري.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018) وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (جوال مروى، 2019).

- وجود أثر موجب لرأس المال الهيكلي على هامش الربح حيث أن رأس المال الهيكلي والمتمثل في العمليات الإدارية وأنظمة المعلومات والهيكل التنظيمي والأصول غير الملموسة المملوكة للبنك يساهم في تحسين الأداء المالي للبنك ممثلا في هامش الربح، وهذا ما يتوافق مع نظرية رأس المال الفكري.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جوال مروى، 2019) وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018)

- عدم وجود أثر لرأس المال المستخدم على هامش الربح وتفسر هذه النتيجة بأن رأس المال المستخدم لا يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك ممثلا في هامش الربح، أي أنه لا توجد علاقة بين القيمة الدفترية للبنك وهامش الربح.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جوال مروى، 2019) وتتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (رزقي محمد، 2018).

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي لعينة مكونة من 18 بنك عامل في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، وذلك لاعتماد على معامل القيمة المضافة لقياس رأس المال الفكري والمتمثل في (كفاءة رأس المال البشري، كفاءة رأس المال الهيكلي وكفاءة رأس المال المستخدم) كما تم التعبير عن الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول وعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربحية.

وقد أشارت نتائج تقدير نماذج البانل الساكن باستخدام برنامج Stata16 إلى:

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه قبول الفرضية الفرعية H1a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه قبول الفرضية الفرعية H1b، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه رفض الفرضية الفرعية H1c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H2a، أي يوجد أثر ذو دلالة

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

- إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H2b، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H2c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H3a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية H3b، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H3c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في معرفة مدى تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، بحيث الفصل الأول والثاني يتمحوران حول المفاهيم والأثر النظرية لرأس المال الفكري والأداء المالي في البنوك التجارية، وفصل ثالث متمثل في دراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية والأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، ومن خلال تم الانتقال إلى الفصل الرابع، حيث حاولنا تطبيق دراستنا على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، وتوصلنا في الأخير إلى مجموعة نتائج نظرية وتطبيقية تمكنا من إثبات أو نفي الفرضيات التي طرحناها سابقاً، وتمكنا من طرح توصيات واقتراحات للاستفادة منها وطرح آفاق بحثية للبحوث المستقبلية والتي ستعتبر موجهة للبحوث الأجلة في هذا الموضوع، ويمكننا عرض هذه النتائج في كالاتي:

1. نتائج نظرية

- تُعد فترة تسعينيات القرن الماضي أهم مرحلة التي شهدت بزوغ وتداول مصطلح رأس المال الفكري وكذا تبنيه من مختلف المؤسسات والباحثين؛
- يتميز رأس المال الفكري بأن له قيمة متزايدة بالابتكار والابداع والتطوير، والاستثمار فيه يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة وكذا تقويم أدائها؛
- يوجد العديد من الدراسات التي صنفت رأس المال الفكري إلى مجموعة من المكونات وقد اتفقت أغلبها أنه يتكون من: رأس المال البشري رأس المال الهيكلي ورأس المال العلاقتي؛
- تصنف مقاييس رأس المال الفكري إلى مقاييس مالية وآخر غير مالية، وقد أجمع الباحثين على أفضلية المقاييس المالية حيث أنها تعتمد على مؤشرات وأرقام يمكن حسابها؛
- لا تزال عملية الإفصاح عن رأس المال الفكري صعبة وحتى يمكن القول إنها غير موجودة كونها تدخل ضمن الإفصاح الاختياري وهناك من يعتبرها من ضمن أسرار المهنة.
- تعتبر المؤشرات المالية من أهم وأقدم الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي، ونجاح عملية التقييم تعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة هذه المؤشرات، ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشرات قياس الربحية، مؤشرات قياس السيولة ومؤشرات قياس المخاطر.
- لقد تطورت طرق التقييم تماشياً مع التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية حيث ظهرت أساليب حديثة لتقييم الأداء المالي من أهمها نموذج القيمة المضافة الذي على مبدأ خلق القيمة، أيضاً من

الأساليب الحديثة نظام CAMELS الذي يعتبر مدخل شمولي وموحد لتقييم أداء البنوك وتصنيفها من عدة جوانب من حيث العائد و المخاطرة، أيضا يعتبر نموذج بطاقة الأداء المتوازن من الأساليب الحديثة فهو نظام شامل لتقييم الأداء المالي، بالتركيز على الجانب المالي وربطه بجوانب أخرى تساعد البنك على تشخيص وتحديد وضع البنك بشكل عام وإعطاء صورة شاملة على قوته التنافسية في السوق المصرفي.

2. نتائج الدراسة التحليلية

- عدد وكالات البنوك العمومية أكبر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة كون أن هذه الأخيرة تعتبر حديثة النشأة على غرار نظيرتها البنوك العمومية التي ظهرت منذ الاستقلال، التي بلغت سنة 2018 1151 وكالة وهو عدد كبير مقارنة بالبنوك الخاصة التي بلغت في ذات السنة 373 وكالة.
- شهدت الودائع الاجمالية للبنوك التجارية في الجزائر تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2018، والتي كانت فيها حصة البنوك العمومية أكبر من حصة البنوك الخاصة، وذلك راجع إلى إقبال المودعين على البنوك العمومية، حيث بلغت قيمة الودائع سنة 2018 مبلغ 922,7 10 مليار دج شكلت منها حصة البنوك العمومية 86.24%.
- كما شهد إجمالي القروض تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2018، حيث بلغ إجمالي القروض سنة 2018 إلى 9974.1 مليار دج، تمثلت حصة البنوك العمومية في 86.59% المقدرة بـ 4355.39 مليار دج، أما البنوك الخاصة فقد بلغت حصتها من إجمالي القروض في نفس السنة 674.51 مليار دج المقدرة بـ 13.41%.
- كما أن أغلبية القروض الموجهة للقطاع العمومي كانت من البنوك العمومية، والتي شهدت تزايد بوتيرة مستمرة خلال الفترة 2010-2018، حيث سجلت سنة 2018 مبلغ 4934.7 مليار دج 99.81% منها ممولة من طرف البنوك العمومية والتي تعتبر نسبة كبيرة جداً مقارنة بنسبة البنوك الخاصة، أما بالنسبة للقروض فقد بلغت سنة 2018 مبلغ 5029.9 مليار دج بنسبة 73.59% ممولة من طرف البنوك العمومية و 26.41% من طرف البنوك الخاصة، حيث تعتبر مشاركة البنوك الخاصة في التمويل القطاع الخاص أفضل نوعا ما من تمويلها للقطاع العام.
- وبالنسبة لمؤشرات الربحية والتمثلة في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح) فقد شهدت ارتفاع متذبذب خلال الفترة 2014-2018 على عكس

مؤشرات السيولة (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل) التي شهدت انخفاض متذبذب خلال نفس الفترة، في حين أن مؤشرات المخاطرة كانت مستقرة ومتوازنة نوعا ما خلال هذه الفترة

3. نتائج الدراسة القياسية

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه قبول الفرضية الفرعية H1a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه قبول الفرضية الفرعية H1b، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، ومنه رفض الفرضية الفرعية H1c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H2a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H2b، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H2c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H3a، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية H3b، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية H3c، أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على هامش الربح مستوى معنوية 5%، للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

4. التوصيات:

من خلال النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- يجب على البنوك التجارية الاهتمام برأس المال الفكري والافصاح عنه في قوائمها المالية؛
- يجب على البنوك التجارية الاستفادة من قياس رأس المال الفكري والبحث في العوامل المؤثرة فيه، والسعي على تطويره بما يتماشى مع تعظيم أرباحها؛

- ضرورة بناء قاعدة فكرية تستند على كفاءات وخبرات الأفراد والاستثمار فيهم والعمل على استقطابهم؛

- يجب الاهتمام بالموارد البشرية بتوفير الموارد المتاحة والظروف الملائمة التي تساعده في العمل بأريحية باعتباره عنصر ذو تأثير مباشر على الأداء المالي للبنك؛

- ضرورة زيادة الاهتمام برأس المال الهيكلي من خلال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات وأنظمة وإجراءات العمل واللوائح والاستراتيجيات، ومراجعتها وتطويرها بشكل مستمر؛

- على البنوك التجارية تقديم مجموعة من المزايا والتحفيزات لضمان بقاء عملائها الحاليين، وجذب عملاء جدد.

5. آفاق الدراسة:

إن دراسة موضوع رأس المال الفكري وعلاقته بالأداء المالي موضوع واسع جداً، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع نرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها والتي ستكون أساساً لبحوث لاحقة، من شأنها أن تقدم نتائج يستفاد منها، تتمثل هذه البحوث فيما يلي:

- أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية)؛
- أثر رأس المال الفكري على القيمة السوقية للمؤسسات المالية (دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية المدرجة في البورصة)؛
- دراسة العوامل المؤثرة على رأس المال الفكري؛
- أثر القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري على اتخاذ القرارات المالية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الكتب العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016
3. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003
4. أكرم احمد الطويل وآخرون، رأس المال الفكري وتقانة الايضاء الواسع، ط1، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2016
5. حامد هاشم محمد الراشدي، إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، ط1، مكة المكرمة، السعودية، 2017
6. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل الحديث، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
7. حسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010
8. حمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
9. خالد احمد فرحان المشهداني، رأس المال الفكري بمنظور علمي متقدم، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019
10. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية -المحلية والدولية-، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006
11. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008
12. دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012
13. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008

14. زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
15. سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018
16. سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، عمان، الأردن، 2009
17. صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،
18. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
19. طالب علاء فرحان وشيخان مشهداني ايمان، **الحوكمة المالية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
20. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
21. الطاهير لطرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
22. علي عبد الله شاهين، **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014
23. فلاح حسن المؤيد وعبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2005
24. محفوظ لشعب، **الوجيز في القانون المصرفي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
25. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007
26. محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2012
27. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
28. وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009

29. أحلام بوعبدلي ونزيهة مرسلي، "أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 06، 2016
30. أحمد عبد الكريم جاسم وآخرون، "أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في دعم الأداء التنظيمي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م 03، ع 01، 2019
31. أحمد ميلي سمية، "انعكاسات اتفاقية بازل II وIII على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، م 04، ع 02، 2020
32. أمينة بن جدو ومسعود ميهوب، "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriserv financial INC للفترة الممتدة بين (2010-2019)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، م 04، ع 02، 2020
33. إيمان أحمد الهيني ومحمد زيادات، "استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء الجامعات دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الرسمية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع12، 2014.
34. باسل أسعد، "أهمية استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر لتقييم أداء الشركات من وجهة نظر المساهمين دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م34، ع05، 2012
35. براى الهادي، "بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع02، 2014
36. بشائر خضير عباس الخفاجي، "القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، وعلاقته بأداء المنظمة، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 17، ع 04، 2015
37. بشرى فاضل خضير الطائي ومنى جبار محمد، "انعكاس الإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 23، ع 95، 2017
38. بشير دريدي، "قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010-2015)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، م11، ع01، 2018
39. بوطورة فاكمة الزهراء ولينده رقام، "واقع الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت-تبسة من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن خلال الفترة (2015-2016)"، مجلة المالية والأسواق، م 07، ع 02، 2020

40. بوفارس الشريف وبوخضرة مريم، "رأس المال الفكري في المنظمات المتعلمة: آليات بنائه وطرق قياسه دراسة حالة جامعة سوق أهراس"، مجلة الأصول للبحوث الاقتصادية والإدارية، م 01، ع 02، 2017
41. بوقابة وردية، "أثر رأس المال الفكري على الإبداع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية)"، مجلة الباحث الاقتصادي، م 2، ع 1، 2015
42. التجاني إلهام وشعوبي محمود فوزي، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، م 9، ع 1، 2015
43. تركي الشمري ومحمد عمر باطويح، "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال (مفهومه، قياسه، آثاره، وتنميته)"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، ع 04، 2010
44. تهتان موارد وشروقي زين الدين، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، م 01، ع 01، 2014
45. حبي أحمد وزبيدي البشير، "دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي"، مجلة المناجير، م 02، ع 01، 2015
46. حسن كريم حمزة وعبير متعب، "تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على عائد السهم دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2016)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع 25، 2019
47. حمزة محمود الزبيدي، "فاعلية تسويق الخدمات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية في مصرف بغداد"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 41، 2014
48. خالد سيف الإسلام بوخلخال وعلال بن ثابت، "قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019"، مجلة دراسات ع الاقتصادي، م 12، ع 01، 2021
49. خالد عبد العزيز أبو الغنم، "أثر رأس المال الفكري في فعالية نظم المعلومات الاستراتيجية في شركات الصناعات الغذائية في جدة"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، م 05، ع 09، 2012

50. خالد قاشي وآخرون، "أثر رأس المال الفكري على إنجاح تطوير منتجات منظمات الأعمال (دراسة استطلاعية في منظمة Condor لصناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية ببرج بوعريج-الجزائر)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م27، ع02، 2013
51. خالد محمد أحمد الجابري، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية"، مجلة القلم، ع07، 2017
52. سجي فتحي محمد الطائي وليلى عبد الكريم محمد، "التنبؤ بالأزمات باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، م09، ع27، 2013
53. خميسي قايدي وأمينه بن خزناجي، "قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية -حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية-"، مجلة الابتكار والتسويق، م03، ع01، 2016
54. مجد عمران، "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية (نموذج مقترح)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م37، ع01، 2015
55. دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، م04، ع04، 2006
56. دادن عبد الوهاب وحفصي رشيد، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، م03، ع02، 2005
57. رامي أبو وادي ونهيل سقف الحيط، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مجلة جامعة للأبحاث (العلوم الإنسانية)، م30، ع12، 2016
58. رزقي محمد ومهديد فاطمة الزهراء، "مشكلات تقييم وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع01، 2014
59. رزكار علي احمد وأفسر علي مرادي، "قياس أثر رأس المال الفكري محاسبيا في تنمية القدرات لدى طلبة الجامعات البحث الميداني في جامعة بركان"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، م15، ع04، 2018
60. زكريا يحي جمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع21، 2012

61. سجي فتحي محمد الطائي وليلى عبد الكريم محمد، "التنبؤ بالأزمات باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، م09، ع27، 2013
62. سعد منشد محمد، "أثر القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية"، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، م03، ع07، 2014
63. سعد نوري الحمداني وآخرون، "قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م06، ع02، 2020
64. سعود جايد مشكور العامري، "رأس المال الفكري أساس صناعة القرارات"، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2020، ص106.
65. سعود جايد مشكور وجعفر فالح ناصر، "القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية"، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، م01، ع03، 2017
66. سعودي صلاح الدين وكزار رمضان، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م05، ع02، 2020
67. سعودي نادية وبلعجوز حسين، "مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية -دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع18، 2017
68. سلطان جاسم النصراري ومرضى جابر حمادي، "تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015-2018"، مجلة الاقتصاد والإدارة، م09، ع33، 2020
69. سليمان حسن البشتاوي وإسماعيل احمد حسين بني طه، "أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م10، ع02، 2014
70. سميرة فوزي شهاب، "تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف إيلاف الإسلامي في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م15، ع45، الجزء 01، 2019
71. سهير حسين حسن، "تقويم رأس المال الفكري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع108، 2016
72. شريف احمد يحيى، "تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م08، ع02، 2017

73. شريفة جعدي ومحمد الخطيب نمر، "تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، م 06، ع01، 2016
74. شرين عيد مرسي مشرف، "دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري"، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، م 24، ع 95، 2013
75. شعوبي محمد فوزي والتجاني إلهام، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 17، 2015
76. شيرين عزيز محمد وخالد عزيز فرحان، "دور قيم الثقافة المحاسبية في تعظيم الأداء المالي - دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 26، ع 119، 2020
77. صبا عبد الهادي عبد الرضا وعبد الرضا شفيق اليسري، "مصفوفة في تقويم أداء المصارف"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، م 06، ع 14، 2011
78. صبرينة رباحي، "المحاسبة عن رأس المال الفكري في ظل التوجهات المحاسبية المعاصرة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 12، 2017
79. صخر مرعي حسن بني خالد ومجد مصطفى راشد المومني، "معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للفترة من عام 2007-2016م"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، م 05، ع 01، 2018
80. صلاح الدين محمد أمين الامام وميساء عامر حسن، "تأثير السيولة المصرفية في الأداء - دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 122، 2019
81. صلاح الدين محمد امين الامام، "استخدام نظام CAMEL التصنيف في تحقيق السلامة المالية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة المنصور، ع 13، 2010
82. ضرغام علي مسلم العميدي، "عناصر القيمة المضافة ودورها في تنشيط مبيعات المنتجات الغذائية في الأسواق التجارية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع 40، 2016
83. ظاهر شاهر القشي وزياد محمد سعيدات، "أثر تطبيق البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في بورصة عمان"، مجلة دفاتر اقتصادية، م 06، ع 01، 2015

84. عائشة بوقليمية وسليمان بلعور، "واقع مخاطر التشغيل في البنوك الجزائرية وتأثيرها على الربحية -دراسة تطبيقية-"، مجلة دفاتر اقتصادية، م 09، ع 01، 2018
85. عبد الباقي بضياف وآخرون، "تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)"، مجلة الباحث، م 18، ع 01، 2018
86. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، "دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، م 05، ع 02، 2018
87. عبد العزيز شوش عبد الحميد وهدي مثنى علي العزاوي، "إدارة الذمم المدينة وأثرها على الأداء المالي دراسة تطبيقية لعدد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 04، ع 44، الجزء 02، 2018
88. عبد الغني خلادي وأنيس هزلة، "مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة الميادين الاقتصادية، م 01، ع 01، 2018
89. عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، "التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، م 04، ع 02، 2019
90. عدنان عباس حمادي الخفاجي وآخرون، "قياس رأس المال الفكري وأثره في تحقيق جودة أداء مديرية تربية النجف الاشراف"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 16، 2014
91. عدوكة لخضر وآخرون، "منظور رأس المال الفكري وطرق قياسه"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، م 03، ع 01، 2019
92. عروب رتيبة، "سبل تطوير رأس المال الفكري وأساليب المحافظة عليه"، مجلة دراسات اقتصادية، م 11، ع 1، 2011
93. عزوزة أماني، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية"، مجلة دراسات اقتصادية، م 01، ع 04، 2017
94. عزومي وصفي عوض، "تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية -رأسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 16، ع 22، 2020

95. عصام محمد الطويل، "أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بورصة فلسطين_ قطاع الخدمات)", مجلة جامعة الأقصى، م 22، ع 01، 2018
96. علي إبراهيم حسين وكنعان كريم جواد، "أثر خصائص الشركة في الإفصاح الطوعي عن رأس المال الفكري أدلة من الشركات العراقية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 15، ع 47، 2019
97. علي جبران الخفاجي وهند ضياء، "تأثير كلفة الوكالة على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2013-2016"، مجلة الإدارة والاقتصاد، م 07، ع 25، 2018
98. علي نصير صبر وآخرون، "دور القيمة الاقتصادية المضافة في قياس رأس المال الفكري وأثره في خلق قيمة للمؤسسة دراسة تطبيقية في شركات الاتصالات الأردنية"، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع 43، 2020
99. عماد دلول ومحمد فوزي مهدي، "تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 23، ع 99، 2016
100. عمر علي كالي وعائشة محمد عبد الستار، "أثر تقييم الأداء المصرفي باستخدام CAMELS على القيمة السوقية دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2012-2016"، مجلة الدنانير، ع 18، 2020
101. فاروق فخاري ونورة زبيري، "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م 02، ع 02، 2018
102. فاروق فخاري ونورة زبيري، "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة إلى النظام البنكي الجزائري"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد، م 02، ع 02، 2018
103. فاطمة بن شنة، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014"، مجلة الباحث، م 18، ع 01، 2018
104. فائز الصبيحي وثامر خليف رجا، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة للمدة 2011-2017"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 12، ع 29، 2020

105. فائق جواد كاظم، "دور رأس المال الفكري في تعزيز الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 20، ع 78، 2014
106. فخاري فاروق وآخرون، "تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م 04، ع 01، 2020
107. فرحاتي لوبزة، "رأس المال الفكري نماذج القياس المحاسبي -دراسة نظرية -"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، م 09، ع 01، 2016
108. فروحات وآخرون، "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية -دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016) -"، مجلة الباحث، م 18، ع 01، 2018
109. كائنكان فواز عبد الحميد مرعي وحنان أسامة حسن، "أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريدة الأعمال لشركة الاتصالات السعودية 'دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات السعودية بمدينة تبوك'"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، م 01، ع 06، 2017
110. كردوسي محمد، "دور محاسبة التسيير في قياس الأداء للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، م 03، ع 02، 2020
111. لباز عبد القادر وبخاري عبد الحميد، "تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي دراسة حالة بنك السلام الجزائري (2015-2018)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م 06، ع 01، 2020
112. مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات للرقابة المصرفية المميزات والعيوب"، مجلة المصرفي، ع 35، 2005
113. مجد عمران، "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا 'نموذج مقترح'"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 37، ع 01، 2015
114. محمد المعتز وآخرون، "قياس وتقييم رأس المال الفكري من منظور تحديد قيمة المنشأة في الفكر المحاسبي"، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، العدد الأول، يونيو 2016
115. محمد سمير دهيرب، "نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى 2009"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م 11، ع 45، 2020

116. محمد محمود الطائي وحسام عباس علي، "تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن بحث تطبيقي على عينة من المصارف الاهلية التجارية"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، م09، ع01، 2019
117. مخذ حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس، "تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ع 39، 2016
118. مرسل نزيهة وبوعبدلي أحلام، "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015"، مجلة معارف، م 14، ع 01، 2019
119. مرعي حسن صخر بني خالد ومصطفى راشد مجد المومني، "معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية" دراسة تحليلية للفترة 2007-2016"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، م09، 2018
120. مصطفى حوحو وآمنة بوخلط، "بطاقة الأداء المتوازن كأداة فعالة لقياس مكونات رأس المال الفكري في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لمؤسسة HODNA-LAIT بالمسيلة، الجزائر للفترة (2012-2015)"، مجلة الباحث، م 1، ع 18، 2018
121. معالم سعاد وبوحفص سميحة، "إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م09، ع30، 2017
122. مقبل علي احمد علي، "دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، م05، ع11، 2010
123. مقيح صبري، "محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري"، مجلة الحقيقة، م13، ع04، 2014
124. مليكة زغيب وابتسام قويدر، "مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وكالة قسنطينة وحالة البنك الخارجي الجزائري"، مجلة أبعاد اقتصادية، م03، ع01
125. منذر مرهج وآخرون، "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، م 36، ع 02، 2014

126. منهل مجيد أحمد وانتصار عبد الرضا عبد الله، "التحديات التي تواجه المحاسبين العاملين بالوحدات الصناعية في قياس رأس المال الفكري لاستطلاع آراء عينة مختارة من المحاسبين في محافظة نينوى"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 01، ع 01، 2011
127. نادية أبو فكري مكاوي، "تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 02، 1998
128. نضال عبد الرؤوف، "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 36، 2013
129. نوري الخاقاني وصلاح عامر أبو هونة، "استخدام نظام CAMELS في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 15، ع 02، 2018
130. هبة حمادة أبوعرب وأيمن سليمان أبوسويح، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تقييم كفاءة الأداء المالي في البلديات من وجهة نظر رؤساء البلديات في المحافظ الجنوبية-فلسطين"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م 05، ع 02، 2020
131. هند ضياء، "رأس المال الفكري وأثره على القيمة السوقية والأداء المالي -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (208-2013)"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م 10، ع 40، 2014
132. هوارى سويسي، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، م 07، ع 07، 2009
133. الهيلالي الشربيني الهلالي، "إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة البحوث التربوية النوعية، ع 22، 2011
134. وسام نعمة حسين وعلاء عبود كاظم، "دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الخليج"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 15، ع 45، الجزء 01، 2019
135. يوسف الزين خيرة ومكيد علي، "واقع رأس المال الفكري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة فرع الأنتيبوتيكال بمجمع صيدال"، مجلة أبعاد اقتصاديه، م 08، ع 01، الجزائر، 2018



136. إبراهيم تومي، "تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية -دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2017
137. قدوم لزهري، "أثر رأس المال الفكري على عملية التحسين المستمر -دراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية النشطة في صناعة الأدوية-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2017
138. دوخي مقدم يمينة، "أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة عينة من البنوك الجزائرية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012
139. احمد نور الدين الفراء، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"، رسالة ماجستير، الجمعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008
140. دوحة سلمى، "أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018
141. عامر حسن علي عفانة، "القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف الفلسطينية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2019
142. أحلام بوعبدلي، "تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003
143. أحمد الفاتح عطا المنان عبد الرحيم، "دور معلومات رأس المال الفكري في تقويم الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018
144. أحمد شلال عكاب، "أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (2005-2015)"، رسالة ماجستير، جامعة البيت، الأردن، 2017

145. أمال سكور، "أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة مقارنة بين العمومية والبنوك الخاصة-"، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017
146. بدرابي شهيناز، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015
147. بورمة هشام، "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإدماج في العولمة المالية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009
148. جلولي نسيم، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية (دراسة قياسية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017
149. جوال مروى، "تأثير رأس المال الفكري على قيمة المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة تونس للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019
150. حدة بوتينة، "دور رأس المال الفكري في تفعيل التطوير التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: شركة إسمنت عين توتة -باتنة-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017
151. حسين المحمود، "إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014
152. حمديش مجيد، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012
153. خالد حميد أمين ميرخان، "العلاقة بين الأساليب المعرفية لدراسة رأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي: دراسة تحليلية لآراء عينة من مديري مجالس إدارة شركات القطاع الخاص في مدينة الموصل"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2003

154. دحماني عزيز، "مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية حالة سوناطراك"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015
155. دلال عجالي، "إدارة رأس المال الفكري كمدخل لدعم وتحسين تنافسية شركات التأمين (دراسة ميدانية على مؤسسات التأمين بالجزائر)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017
156. رحمون رزيقة، "مساهم رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016
157. زلماط مريم، "دور رأس المال الفكري في استمرارية المؤسسة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية سيدي بلعباس"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017
158. سري رفيق عبد الرزاق القرشي، "أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية والأردنية للمدة (2005-2010)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2013
159. سلطان سليمان جويحان، "أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي والعائد على الاستثمار"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015
160. شريفة جعدي، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014
161. عامر بشير، "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012
162. عبد القادر تشيكو، "انسجام الإصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011

163. عقبي حمزة، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017
164. علي بظاهر، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006
165. فرحاتي لويذة، "دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة _باتنة_"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016
166. قايرية سيف الدين، "التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة سونالغاز الجزائر-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2011
167. قريد صباح وقريد صباح، "تأثير رأس المال الفكري على تنافسية المؤسسة المالية بالسوق المالي (دراسة قياسية للمؤسسات المالية المدرجة ببورصة تونس خلال الفترة 2013-2016)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2018
168. لخميسي الواعر، "دور سياسة الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019
169. محمد أحمد الحوراني، "القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي - دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 2018
170. محمد جبوري، "تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية واقتصادية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013
171. محمد رزقي، "تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018

172. محيا بن خلف عيد المطيري، "إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007
173. مرسل نزيهة، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة 2006-2015"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018
174. مزهود عبد المجيد، "أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق شركات رأس المال المخاطر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018
175. نادية حماش، "مساهمة رأس المال الفكري في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات -باتنة-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017
176. نادية سعودي، "مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018
177. نجاه بن يحيى، "تفعيل الرأس المال الفكري من خلال ترسيخ ثقافة الإبداع"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018
178. نصر رمضان احلاسه، "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2013
179. نيفن عبد القادر حمزة إبراهيم حال، "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2014
180. يوسف مريم، "أثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العالي -جامعة باتنة 1 الحاج لخضر نموذجا-"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016
- المدخلات في الملتقيات الدولية والوطنية
181. بلعوز بن علي وعبو هودة، "الأخطار المالية في البنوك التقليدية والإسلامية -دراسة مقارنة-"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل

- المالية والمصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009
182. بن داودية وهيبة، "متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على القوائم المالية لمنظمات الأعمال"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011
183. حسين يوسف عبد الستار، "دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية يومي 27/28 أبريل 2005، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص 05.
184. رياض بن صوشة ونادية خريف، "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، ورقة بحثية إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011
185. زدوري أسماء، "إدارة رأس المال الفكري وتنمية القدرات الإبداعية في المنظمات الحديثة"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011
186. عبد الله بن صالح وسحنون بونعجة، "أساليب القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس: رأس المال فكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011
187. عصام الدين محمد وصلاح علي أحمد، "مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال ن المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون حول إدارة المعرفة: الاستراتيجيات والتحديات أيام 4/5/6 ماي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2010
188. علي بودلال ومحمد سعيداني، "فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، الجزائر، 06-07 جوان، 2005

189. عيسى دراجي، "الاستثمار في رأس المال الفكري"، ورقة بحثية مقدمة إلى أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011

القوانين والمراسيم

190. الأمر (11-03) المؤرخ في 23 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع52، 27 أوت 2003

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Books

191. Antony Wall and others, **Intellectual Capital Measuring the Immeasurable?** Elsevier Ltd, UK, 2004
192. Jay Chatzkel, **Intellectual Capital**, Capstone Publishing, United Kingdom, 2002
193. Kevin Sullivan, **Strategic Intellectual Capital Management in Multinational Organization: Sustainability and Successful Implications**, Business Science Reference, USA, 2010
194. KMPG, **Guide des banques et des établissements financiers**, 2012
195. Marilyn Miller et all, **MEASURING AND REPORTING INTELLECTUAL CAPITAL FROM A DIVERSE CANADIAN INDUSTRY PERSPECTIVE: Experiences, Issues and Prospects**, OECD SYMPOSIUM, AMSTERDAM, 1999
196. Nermien Al-Ali, **Comprehensive Intellectual Capital Management: Step by Step**, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, U.S.A., 2003
197. Robert Kelly, **How to be a Star at Work: 9 Breakthrough Strategies You Need to Success**, Crown Business, New York, USA, 1998
198. Thomas Stewart, **Intellectual Capital: The New Wealth of Organization**, Double Day Currency, New York, 1997
199. Ulrich Dave, **New Mandate For Human Resources**, Havard Business Review, January-February, 1998
200. Gregorio Martín de Castro et all, **Technological Innivation An Intellectual Capital View**, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2010
201. Leif Edvinsson and Michael Malone, **Intellectual capital**, Harper business, New York, 1997

Articles

202. Annie Brooking, "The Managment of Intellectual Capital", Journal of Long Renge Planning, Vol 30, No 03, 1997
203. Göran Roos and Johan Roos, "Measuring your company's intellectual performance", Journal of Long Range Planning, Vol 30, No 03, 1997
204. Hong Pew Tan et all, Intellectual capital and financial returns of companies, Journal of Intellectual Capita, Vol 8 No 1, 2007

205. Johan Roos, "**Exploring the Concept of Intellectual Capital (IC)**", Journal of Long Range Planing, Vol 31, No 01, 1998
206. Karl-Erik Sveiby, **Intellectual Capital, Thinking a Head**, Journal of the Australian Society of Accountants, Vol 68, 1998
207. Leif Edvinsson and Patrick Sullivan, "**Devloping a Model for Managing Intellectual Capital**", European Managment Journal, Vol 14, No 04, 1996
208. Lim Lynn and Dallimore Peter, "**Intellectual capital: management attitudes in service industries**", Journal of Intellectual Capital, Vol 5 No 1, 2004
209. Maryam Valizadeh Morady, "**Intellectual capital measuring methods**", European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol 2, No 3, 2013
210. Nick Bontis, "**Intellectual Capital Disclosure in Canadian Corporations**", Journal of Human Resource cost and Accounting, Vol 7, No 1, 2003
211. Nick Bontis, "**Managing organizational knowledge by diagnosing intellectual capital: framing and advancing the state of the field**", International Journal of Technology Management, vol 18, No 08, 1999
212. Patrick Sullivan, "**Profiting from intellectual capital, Journal of Knowledge Management**", Vol 3, No 2, 1999
213. Pulic Ante, "**VAIC – an accounting tool for IC management**", Journal of Technology Management, Vol 20, No (5-8), 2000
214. Thomas Stewart, "**Intellectual capital: The new wealth of organizations**", Journal of Performance Improvement, Vol 37, No 07, 1998

✚ Theses

215. Anuonue Ngozi Ben, "**INTELLECTUAL CAPITAL AND FINANCIAL PERFORMANCE OF QUOTED INSURANCE FIRMS IN NIGERIA (2007-2011)**", PhD thesis, DEPARTMENT OF BUSINESS ADMINISTRATION AND MARKETING, BABCOCK UNIVERSITY, Nideria, 2014.
216. Ekwe Michel Chidebre, "**The relationship between intellectual capital and financial performance in the Nigerian Banking Sector**", PhD thesis, Department of Accountancy, University of Nigeria, 2012
217. Milos Petkovi, "**Relationship between Investments in Intellectual Capital and Company's Book Value : evidence from French Companies (2008-2016)**", PhD thesis, Doctoral School of Law and Political Science, Economics and Management, University Côte d'Azur, France, 2019
218. Muhammad Nadeem, "**Intellectual Capital and Firm Performance: Evidence from Developed, Emerging and Frontier Markets of the World**", PhD thesis, Lincoln University, New Zealand, 2016.

✚ Web sites

219. <http://elmouchir.caci.dz/arab-bank-algeria-1664.html>
220. <http://elmouchir.caci.dz/badr-banque-de-lagriculture-et-du-dveloppement-rural-1637.html>
221. <http://elmouchir.caci.dz/citibank-na-algerie-1638.html>
222. <https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaitre/presentation-societe-generale-algerie>
223. <https://www.agb.dz/organisation/presentation.html>

قائمة المراجع

224. <https://www.albaraka-bank.com/albaraka-algerie/>
225. <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html>
226. <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Pages/default.aspx>
227. <https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html>
228. <https://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/bnp-paribas-el-djazair>
229. https://www.fransabank.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=3&Itemid=111
230. <https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/presentation/nous-connaitre>
231. <https://www.natixis.dz/nous-connaitre>
232. <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

```
. summarize roa roe mg hce cee sce blev bsize
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
roa	162	.0205192	.0119805	.0002337	.0658311
roe	162	.136229	.0739713	.0018712	.5714265
mg	162	.3787922	.1640942	.0136748	.9667003
hce	162	2.957798	1.23976	.8351752	7.798851
cee	162	.1514075	.8865764	.0105799	8.865571
sce	162	.6056889	.1577922	.0126624	.871776
blev	162	.6437895	.1986654	.0041368	.9502273
bsize	162	8.806595	1.433345	7.119205	12.51816

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة

```
. correlat roa roe mg hce sce cee blev bsize  
(obs=162)
```

	roa	roe	mg	hce	sce	cee	blev	bsize
roa	1.0000							
roe	0.3102	1.0000						
mg	0.6980	0.5831	1.0000					
hce	-0.0404	0.1092	0.1121	1.0000				
sce	0.0468	0.1645	0.1353	0.8706	1.0000			
cee	0.1415	-0.0884	0.0182	-0.0411	-0.0016	1.0000		
blev	-0.3550	0.1921	-0.0517	-0.0903	-0.1873	-0.1322	1.0000	
bsize	-0.4305	0.0257	-0.0802	0.2561	0.1508	0.1238	0.4507	1.0000

الملاحق

الملحق رقم (03): نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار التجميعي للنموذج الأول

. reg roa hce sce cee blev bsize

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	162
Model	.413144814	5	.082628963	F(5, 156)	=	85.09
Residual	.151483441	156	.000971048	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.7317
				Adj R-squared	=	0.7231
Total	.564628254	161	.003507008	Root MSE	=	.03116

roa	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
hce	-.0405378	.016344	-2.48	0.014	-.0728219 -.0082536
sce	-.0466263	.0034021	-13.71	0.000	-.0533463 -.0399062
cee	1.037009	.2069193	5.01	0.000	.6282838 1.445734
blev	-.0221724	.0029419	-7.54	0.000	-.0279835 -.0163613
bsize	.1127203	.0182864	6.16	0.000	.0765994 .1488411
_cons	.3105556	.0228035	13.62	0.000	.265512 .3555991

الملحق رقم (04): نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول

. xtreg roa hce sce cee blev bsize, fe

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	=	162
Group variable: bank	Number of groups	=	18
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.8002	min =		9
between = 0.1702	avg =		9.0
overall = 0.3151	max =		9
corr(u_i, Xb) = -0.5829	F(5,139)	=	111.37
	Prob > F	=	0.0000

roa	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
hce	.2656186	.0411341	6.46	0.000	.1842891 .3469481
sce	-.0751459	.0069674	-10.79	0.000	-.0889217 -.06137
cee	-.274328	.3576142	-0.77	0.444	-.9813949 .4327389
blev	-.0061738	.0030099	-2.05	0.042	-.0121249 -.0002227
bsize	.1186761	.0156858	7.57	0.000	.0876626 .1496897
_cons	.1205324	.0272217	4.43	0.000	.0667103 .1743546
sigma_u	.05816206				
sigma_e	.01799445				
rho	.91264281	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(17, 139) = 19.34 Prob > F = 0.0000

الملاحق

الملحق رقم (05): نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الأول

. xtreg roa hce sce cee blev bsize, re

```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       162
Group variable: bank                   Number of groups =        18

R-sq:                                  Obs per group:
    within = 0.7767                     min =           9
    between = 0.4650                    avg =          9.0
    overall = 0.5790                    max =           9

corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Wald chi2(5)    =       473.03
                                           Prob > chi2     =       0.0000
    
```

roa	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
hce	.1038558	.0319186	3.25	0.001	.0412965	.1664152
sce	-.0579288	.005861	-9.88	0.000	-.0694162	-.0464413
cee	.3748585	.3230003	1.16	0.246	-.2582106	1.007928
blev	-.0151628	.0026988	-5.62	0.000	-.0204523	-.0098734
bsize	.1175407	.0163083	7.21	0.000	.085577	.1495043
_cons	.2184307	.0239387	9.12	0.000	.1715118	.2653496
sigma_u	.02615514					
sigma_e	.01799445					
rho	.67873505	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (06): نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للنموذج الأول

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$roa[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
roa	.003507	.05922
e	.0003238	.0179945
u	.0006841	.0261551

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 172.28
 Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم (07): نتائج اختبار (Hausman) للنموذج الأول

الملاحق

```
. hausman fe re
```

	— Coefficients —			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
hce	.2656186	.1038558	.1617628	.0259465
sce	-.0751459	-.0579288	-.0172171	.0037674
cee	-.274328	.3748585	-.6491865	.1534885
blev	-.0061738	-.0151628	.0089891	.0013328
bsize	.1186761	.1175407	.0011355	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

```
chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
          = 82.53
Prob>chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم (08): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test) للنموذج الأول

```
. predict resid, residuals

. jbr resid
Jarque-Bera normality test: 4.245 Chi(2) .1197
Jarque-Bera test for Ho: normality:
```

الملحق رقم (09): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation) للنموذج الأول

```
. xtserial roa hce sce cee blev bsize

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F( 1, 17) = 930.058
Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم (10): نتائج اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) للنموذج الأول

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2(18) = 5480.30
Prob>chi2 = 0.0000
```

الملحق رقم (11): نتائج التقدير باستخدام بطريقة (Robust Standard Error) للنموذج الأول

الملاحق

. xtreg roa hce sce cee blev bsize, fe robust

```

Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      162
Group variable: bank                  Number of groups =      18

R-sq:                                  Obs per group:
  within = 0.8002                       min =          9
  between = 0.1702                       avg =         9.0
  overall = 0.3151                       max =          9

corr(u_i, Xb) = -0.5829                  F(5,17)         =      55.97
                                          Prob > F         =      0.0000
  
```

(Std. Err. adjusted for 18 clusters in bank)

roa	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
hce	.2656186	.0751485	3.53	0.003	.1070692	.4241681
sce	-.0751459	.007502	-10.02	0.000	-.0909737	-.059318
cee	-.274328	.7542776	-0.36	0.721	-1.865715	1.317059
blev	-.0061738	.0054044	-1.14	0.269	-.017576	.0052284
bsize	.1186761	.0202481	5.86	0.000	.0759563	.1613959
_cons	.1205324	.0557553	2.16	0.045	.0028991	.2381658
sigma_u	.05816206					
sigma_e	.01799445					
rho	.91264281 (fraction of variance due to u_i)					

الملاحق

الملحق رقم (12): نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار التجميعي للنموذج الثاني

. reg roe hce sce cee blev bsize

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	162
Model	.759598004	5	.151919601	F(5, 156)	=	52.42
Residual	.452132787	156	.002898287	Prob > F	=	0.0000
Total	1.21173079	161	.007526278	R-squared	=	0.6269
				Adj R-squared	=	0.6149
				Root MSE	=	.05384

roe	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
hce	-.0194714	.0282364	-0.69	0.491	-.0752465	.0363037
sce	.0661911	.0058775	11.26	0.000	.0545814	.0778008
cee	1.704427	.3574798	4.77	0.000	.9983016	2.410552
blev	-.0254509	.0050825	-5.01	0.000	-.0354903	-.0154115
bsize	.0427022	.0315921	1.35	0.178	-.0197012	.1051056
_cons	.0991379	.039396	2.52	0.013	.0213195	.1769564

الملحق رقم (13): نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثاني

. xtreg roe hce sce cee blev bsize, fe

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	=	162
Group variable: bank	Number of groups	=	18
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.7780	min =		9
between = 0.0071	avg =		9.0
overall = 0.0830	max =		9
corr(u_i, Xb) = -0.3604	F(5,139)	=	97.41
	Prob > F	=	0.0000

roe	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
hce	.2357486	.0437716	5.39	0.000	.1492043	.3222928
sce	-.012965	.0074142	-1.75	0.083	-.0276241	.0016941
cee	-.8176849	.3805441	-2.15	0.033	-1.570088	-.0652816
blev	.0098901	.0032029	3.09	0.002	.0035574	.0162228
bsize	.2123168	.0166915	12.72	0.000	.1793147	.2453189
_cons	-.1140827	.0289671	-3.94	0.000	-.1713558	-.0568095
sigma_u	.08924093					
sigma_e	.01914824					
rho	.95598696	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(17, 139) = 64.36 Prob > F = 0.0000

الملاحق

الملحق رقم (14): نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثاني

```
. xtreg roe hce sce cee blev bsize, re
```

```
Random-effects GLS regression           Number of obs   =       162
Group variable: bank                    Number of groups =        18

R-sq:                                    Obs per group:
    within = 0.7695                       min =           9
    between = 0.0764                       avg =          9.0
    overall = 0.1956                       max =           9

Wald chi2(5) =       407.71
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Prob > chi2     =       0.0000
```

roe	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
hce	.1516212	.0415761	3.65	0.000	.0701335	.2331089
sce	.0015866	.007288	0.22	0.828	-.0126976	.0158707
cee	-.481472	.3862377	-1.25	0.213	-1.238484	.27554
blev	.0035597	.0032073	1.11	0.267	-.0027265	.009846
bsize	.199252	.0178811	11.14	0.000	.1642058	.2342982
_cons	-.0600261	.0310999	-1.93	0.054	-.1209807	.0009285
sigma_u	.05017721					
sigma_e	.01914824					
rho	.87288376 (fraction of variance due to u_i)					

الملحق رقم (15): نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للنموذج الثاني

```
. xttest0
```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$roe[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
roe	.0075263	.0867541
e	.0003667	.0191482
u	.0025178	.0501772

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 286.03
Prob > chibar2 = 0.0000

الملاحق

الملحق رقم (16): نتائج اختبار (Hausman) للنموذج الثاني

```
. hausman fe re
```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
hce	.2357486	.1516212	.0841273	.0136887
sce	-.012965	.0015866	-.0145516	.0013622
cee	-.8176849	-.481472	-.3362129	.
blev	.0098901	.0035597	.0063304	.
bsize	.2123168	.199252	.0130648	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

```
chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
          = 32.15
Prob>chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم (17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test) للنموذج الثاني

```
. predict resid, residuals
```

```
. jb resid
Jarque-Bera normality test: 242.5 Chi(2) 2.2e-53
Jarque-Bera test for Ho: normality:
```

الملحق رقم (18): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation) للنموذج الثاني

```
. xtserial roe hce sce cee blev bsize
```

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F( 1, 17) = 146.230
Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم (19): نتائج اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) للنموذج الثاني

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
```

```
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
```

```
chi2 (18) = 30380.93
Prob>chi2 = 0.0000
```

الملاحق

الملحق رقم (20): نتائج التقدير باستخدام بطريقة (Robust Standard Error) للنموذج الثاني

. xtreg roe hce sce cee blev bsize, fe robust

```

Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      162
Group variable: bank                  Number of groups =      18

R-sq:                                Obs per group:
  within = 0.7780                      min =          9
  between = 0.0071                     avg =         9.0
  overall = 0.0830                      max =          9

corr(u_i, Xb) = -0.3604                F(5,17)         =      52.38
                                           Prob > F         =      0.0000
    
```

(Std. Err. adjusted for 18 clusters in bank)

roe	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
hce	.2357486	.1003255	2.35	0.031	.0240803	.4474168
sce	-.012965	.0180086	-0.72	0.481	-.0509598	.0250298
cee	-.8176849	.7108965	-1.15	0.266	-2.317545	.6821756
blev	.0098901	.004728	2.09	0.052	-.0000851	.0198654
bsize	.2123168	.0376677	5.64	0.000	.1328448	.2917888
_cons	-.1140827	.0474008	-2.41	0.028	-.2140896	-.0140757
sigma_u	.08924093					
sigma_e	.01914824					
rho	.95598696 (fraction of variance due to u_i)					

الملاحق

الملحق رقم (21): نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار التجميعي للنموذج الثالث

. reg mg hce sce cee blev bsize

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	162
Model	2.91964548	5	.583929095	F(5, 156)	=	29.16
Residual	3.12384527	156	.020024649	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4831
				Adj R-squared	=	0.4665
Total	6.04349075	161	.03753721	Root MSE	=	.14151

mg	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
hce	.1671424	.0742201	2.25	0.026	.0205364 .3137485
sce	.1278688	.0154491	8.28	0.000	.0973524 .1583852
cee	-1.370298	.9396438	-1.46	0.147	-3.226364 .485769
blev	-.1041611	.0133595	-7.80	0.000	-.13055 -.0777723
bsize	-.1910023	.0830405	-2.30	0.023	-.3550311 -.0269735
_cons	.757677	.1035534	7.32	0.000	.5531293 .9622246

الملحق رقم (22): نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثالث

. xtreg mg hce sce cee blev bsize, fe

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	=	162
Group variable: bank	Number of groups	=	18
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.2703	min =		9
between = 0.3741	avg =		9.0
overall = 0.3128	max =		9
corr(u_i, Xb) = -0.1631	F(5,139)	=	10.30
	Prob > F	=	0.0000

mg	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
hce	.5585951	.3016933	1.85	0.066	-.0379063 1.155096
sce	.0264964	.0511017	0.52	0.605	-.0745407 .1275335
cee	-1.968433	2.622878	-0.75	0.454	-7.15433 3.217464
blev	-.0676531	.0220759	-3.06	0.003	-.1113011 -.0240052
bsize	-.1497729	.1150454	-1.30	0.195	-.3772381 .0776922
_cons	.5392219	.1996541	2.70	0.008	.1444702 .9339736
sigma_u	.10783128				
sigma_e	.13197813				
rho	.40031878	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(17, 139) = 2.37

Prob > F = 0.0031

الملاحق

الملحق رقم (23): نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثالث

. xtreg mg hce sce cee blev bsize, re

```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       162
Group variable: bank                   Number of groups =        18

R-sq:                                  Obs per group:
    within = 0.2544                      min =           9
    between = 0.7687                     avg =          9.0
    overall = 0.4812                     max =           9

corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Wald chi2(5)    =       93.87
                                          Prob > chi2     =       0.0000
    
```

mg	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
hce	.1869981	.1053171	1.78	0.076	-.0194196 .3934159
sce	.1155907	.0214217	5.40	0.000	.0736049 .1575765
cee	-1.470193	1.277035	-1.15	0.250	-3.973136 1.032749
blev	-.0995176	.0137453	-7.24	0.000	-.126458 -.0725772
bsize	-.2036055	.0916583	-2.22	0.026	-.3832524 -.0239586
_cons	.7590109	.1088806	6.97	0.000	.5456089 .972413
sigma_u	.05458503				
sigma_e	.13197813				
rho	.14607125	(fraction of variance due to u_i)			

الملحق رقم (24): نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للنموذج الثالث

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$mg[\text{bank}, t] = Xb + u[\text{bank}] + e[\text{bank}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
mg	.0375372	.1937452
e	.0174182	.1319781
u	.0029795	.054585

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$\text{chibar2}(01) = 5.96$
 $\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0073$

الملاحق

الملحق رقم (25): نتائج اختبار (Hausman) للنموذج الثالث

. hausman fe re

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
hce	.5585951	.1869981	.3715969	.2827139
sce	.0264964	.1155907	-.0890943	.046395
cee	-1.968433	-1.470193	-.4982397	2.290998
blev	-.0676531	-.0995176	.0318645	.0172745
bsize	-.1497729	-.2036055	.0538325	.0695284

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned}\text{chi2}(5) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 5.47 \\ \text{Prob}>\text{chi2} &= 0.3617 \\ (V_b-V_B &\text{ is not positive definite})\end{aligned}$$

الملحق رقم (26): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test) للنموذج الثالث

. predict resid, residuals

. jbr resid

Jarque-Bera normality test: 2.711 Chi(2) .2578
Jarque-Bera test for Ho: normality:

الملحق رقم (27): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation) للنموذج الثالث

. xtserial mg hce sce cee blev bsize

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 17) = 12.155
Prob > F = 0.0028

الملحق رقم (28): نتائج اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) للنموذج الثالث

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
Ho: Constant variance
Variables: fitted values of roe

$$\begin{aligned}\text{chi2}(1) &= 7.24 \\ \text{Prob} > \text{chi2} &= 0.0071\end{aligned}$$

الملحق رقم (29): نتائج التقدير باستخدام بطريقة (Robust Standard Error) للنموذج الثالث

الملاحق

. xtreg mg hce sce cee blev bsize, re robust

```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       162
Group variable: bank                   Number of groups =        18

R-sq:                                  Obs per group:
  within = 0.2544                       min =           9
  between = 0.7687                      avg =          9.0
  overall = 0.4812                      max =           9

corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Wald chi2(5)    =       130.79
                                           Prob > chi2     =        0.0000
    
```

(Std. Err. adjusted for 18 clusters in bank)

mg	Robust		z	P> z	[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.				
hce	.1869981	.0693736	2.70	0.007	.0510285	.3229678
sce	.1155907	.0241159	4.79	0.000	.0683244	.162857
cee	-1.470193	1.150528	-1.28	0.201	-3.725188	.7848008
blev	-.0995176	.0179912	-5.53	0.000	-.1347797	-.0642555
bsize	-.2036055	.0934264	-2.18	0.029	-.3867178	-.0204931
_cons	.7590109	.1727432	4.39	0.000	.4204405	1.097581
sigma_u	.05458503					
sigma_e	.13197813					
rho	.14607125 (fraction of variance due to u_i)					

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، حيث اعتمدت على معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) لقياس متغير رأس المال الفكري وبالنسبة لمتغير الأداء المالي فقد تم قياسه باستخدام معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وهامش الربح، بحيث تم جمع البيانات من التقارير المالية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، ولاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل عن طريق برنامج Stata 16.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على جميع مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة؛
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على معدل العائد على الأصول وأثر موجب على هامش الربح في حين عدم وجود أثر ذو دلالة على معدل العائد على حقوق الملكية؛
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال المستخدم على جميع مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: رأس مال فكري، أداء المالي، بنوك تجارية.

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of intellectual capital on the financial performance of commercial banks in Algeria, using the value added coefficient of intellectual capital (VAIC) to measure the intellectual capital variable. As for the financial performance variable, it was measured by the rate of return on assets, the rate of return on equity and profit margin, that data were collected from the financial reports of a sample of commercial banks operating in Algeria during the period 2010-2018, and to test the hypotheses of the study, a standard study was conducted using panel data by Stata 16 program.

The study found:

- There is a positive and statistically significant impact of human capital on all financial performance indicators used in the study;
- There is a statistically significant negative impact of structural capital on the rate of return on assets and a positive impact on the profit margin, while there is no statistically significant impact on the rate of return on equity;
- There is no statistically significant effect of the capital used on all financial performance indicators used in the study.

Keywords: intellectual capital, financial performance, commercial banks.